الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأداب العربي

الدرس التداولي عند العرب

مطبوعة بيداغوجية

موجّهة لطلبة الأولى ماستر ـ تخصص لسانيات عربية

إعداد: د. نورة بن زرافة

أستاذة محاضرة قسم "ب" قسم اللغة والأدب العربي. جامعة بجاية

السنة الجامعية: 2021– 2022

مفردات وحدة الدرس التداولي عند العرب

1. مصادر التفكير عند العرب ومبادئه.
2. المجالات المفهومية لمصطلح "تداولية" في اللغة العربية.(المفهوم المعجمي، والمفهوم الاصطلاحي).
3. مجالات اللسانيات التداولية في الدرس العربي

   البلاغة العربية والاتّصال.

   النحو العربي واستعمال اللغة.
4. مدخل: التحليل التداولي: عناصر التحليل التداولي
5. السياق في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي.
6. السياق والنحو عند سيبويه.
7. تداولية الفعل الإنشائي عند ابن عربي.
8. دلالة السياق في الممارسة التراثية.
9. القوة الإنجازية الأصل/ القوة الإنجازية المستلزمة.
10. القوة الإنجازية: الأصول في اللغة العربية.
11. الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر.
12. معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في التراث العربي.
13. تقسيمات العلماء العرب للخبر والإنشاء.
14. الأفعال الكلامية عند الأصوليين.
15. الأفعال الكلامية عند النحاة.

مقدمة

لقد كان للسانيات ديسوسير التأثير البين على علوم إنسانية مختلفة، ولعلّ لمقولة دي سوسير الشهيرة (دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها) صدى كبير في كثير من اتجاهات الدراسة الحديثة، البنوية منها والتوليدية التحويلية، ومع تطور هذه الأبحاث اللسانية اتّضح أنّ لمقولة ديسوسير في عزل اللغة عن الواقع لم يعد لها ذلك الأثر السابق، وخاصة بعد ظهور اتجاهات نظرت نظرة أخرى في التواصل الإنساني، فلم تعد الجملة كافية لدراسة التواصل الإنساني بل حلّ محلها النص أو الخطاب.

إنّ هذا الانفتاح للدرس اللساني على ما أغفلته اللسانيات الشكلية خطوة أساسية في نشأة اتجاه جديد تولّد عنه ميلاد اللسانيات النصية والنظريات التداولية، التي تهتم بدراسة اللغة في الاستعمال، فتدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه (قصد المتكلم وفائدة المتلقي) وملابسات الخطاب وكل الظروف والعوامل التي تجعل هذا الخطاب ناجحا، والرسالة واضحة... ونظرا لأهمية هذا الطرح فقد نال حظا من اهتمام بعض الدارسين العرب، وحاولوا تقريب هذه المعارف والمفاهيم الإجرائية الحديثة إلى الدرس اللغوي العربي نقلا وترجمة وبحثا في التراث، بل إنّ المنظومة التربوية أولته اهتماما فهو مقرر على طلبة السنة أولى ماستر، تخصص لسانيات عربية.

إنّ الحديث عن موضوع المنحى التداولي في الدرس اللساني عند العرب ليس معناه إسقاط النظريات الحديثة والمعاصرة على الموروث اللغوي العربي، وإنّما هو محاولة بحث عن الأصول والامتدادات المعرفية بين الثقافتين، ونحن نروم من خلال هذه المحاضرات الوقوف على إرهاصات الدرس التداولي عند العرب القدامى، ذلك أنّ مجال الدرس مشترك بين مختلف الثقافات، فاللغة موجودة حيثما وجد الكائن الإنساني، يوظفها ويمارسها بشكل تلقائي بغية التعايش مع بني جنسه في مجتمعه الواقعي. ومن هنا يظهر الاهتمام بالتواصل اللغوي وبكل ما يحيط به من عوامل وعناصر فعالة في نجاحه من متكلّم أو مرسل، وسامع أو متلقي، وخطاب وصدقه أو كذبه، وسياقه....

في هذا الإطار جاءت هذه المحاضرات الموسومة بـ: **"الدرس التداولي عند العرب"** الموجّهة إلى طلاب السنة أولى ماستر تخصص لسانيات عربية، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة عبد الرحمن ميرة ـ بجاية، وهي حلقة من سلسلة دراسات مستمرة في اللسانيات مكّنت من تحقيق مكتسبات قبلية للطالب اكتسبها طيلة سنوات الليسانس الثلاثة من خلال مجموعة من المقاييس أهمّها: فلسفة اللغة، والمدارس اللسانية، ولسانيات النص، والبلاغة، والنحو ، والتي أسهمت في تزويد الطالب برصيد معرفي يمكّنه من تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مبادئ ومفاهيم الدرس التداولي المعاصر.
- التعرف على مصادر التفكير اللساني العربي.
- تمكين الطالب من الوقوف على إرهاصات البعد التداولي عند علمائنا العرب من بلاغيين ونحويين وعلماء الأصول.
- ربط بعض الظواهر اللغوية في اللغة العربية بما يوافقها في اللسانيات التداولية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف التعليمية، تسعى هذه المطبوعة لأن تقدّم للطالب دروسا نظرية وتطبيقية (محاضرة + تطبيق) ميسرة حتى يتمكّن تجاوز عقبة صعوبة المقياس وعدم فهمه وذلك بإتباع منهجية التيسير الآتية:

- عرض المادة المعرفية بلغة بعيدة عن الغموض.
- حرص على إيراد الشواهد التي تساعد على توضيح الفكرة وتقريبها إلى الأذهان.
- مراعاة تقديم مخططات توضيحية تزيل الغموض.

إنّ موضوعات هذه المطبوعة وحجمها وترتيبها خضع لبعض التغييرات من تقديم وتأخير، وجمع، وتفصيل...فجاءت المطبوعة موزعة على إحدى عشرة محاضرة: استهلت **بالمحاضرة الأولى** للتعرف على مصادر التفكير اللساني عند العرب، ثم **المحاضرة الثانية**: جاءت للتعريف بمصطلح التداولية في اللغة العربية، ذلك أنّ مفتاح العلوم مصطلحاتها، أما **المحاضرة الثالثة**: مجالات اللسانيات التداولية في الدرس العربي، فهي تتطرق للحديث عن التداولية في الدرسين البلاغي والنحوي ممّا وسم المحاضرة بالتوسع في تتبع ملامح التداولية في عناصر التواصل من متكلم ومتلقي وخطاب. تم تقديم **المحاضرة الرابعة**: الجهاز

المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، أتبعتها **بالمحاضرة الخامسة**: عناصر التحليل التداولي، متبوعة **بالمحاضرة السادسة** القوة الإنجازية الأصل/ والقوة الإنجازية المستلزمة، والتي أدرجت فيها موضوع **محاضرة** القوة الإنجازية الأصول في اللغة العربية، انطلاقا من كون هذه المحاضرات تأسيس لمفاهيم ومبادئ الدرس التداولي المعاصر، حتى يتسنى للطالب اكتساب معارف تؤهله للوقوف على أوجه التشابه بين الدرسين، كما عمدت إلى تقديم **المحاضرة السابعة** : دلالة السياق في الممارسة التراثية وضمنتها **محاضرة** السياق في تداوليا أبي إسحاق الشاطبي ومتبوعة **بالمحاضرة الثامنة**: السياق والنحو عند سيبويه باعتبارها أنموذجا لما سبق الحديث عنه. لتتوالى المحاضرة التا**سعة**: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء عند العلماء العرب، و **المحاضرة العاشرة**: تقسيمات العلماء العرب للخبر والإنشاء وأخيرا **المحاضرة الحادية عشرة**: الأفعال الكلامية عند النحاة العرب لتأصيل الدرس التداولي عند العلماء العرب بلاغيين ونحويين، أما **محاضرة** أفعال الكلام عند الأصوليين فقد تم الإشارة إلى توجههم التداولي ضمن المحاضرات في مواضع كثيرة.

أما الجانب التطبيقي فقد قدّمت فيه مجموعة من النصوص للدراسة والتحليل، تم اختيارها وفق ما جاء في محاضرات الوحدة، فتنوعت بين ما له علاقة بالدرس التداولي المعاصر، ومنها ما استقيته من المصادر العربية، بغية الوقوف على الأبعاد التداولية عند البلاغيين والنحويين العرب القدامى، ومنها نصوص تبرز علاقة الدرس اللساني العربي بالدرس التداولي المعاصر.

وقد أعاننا على تقديم هذه المطبوعة جملة من المصادر والمراجع لعلّ أهمّها: دلائل الإعجاز للجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، والكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، والتداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر لمحمود أحمد نحلة، فضلا عن قائمة من الأطروحات والمقالات ذات الصلة المباشرة بمفردات المقياس.

ونحمد الله أن أعاننا على إتمام هذا العمل، فإن وفقنا فالحمد لله، وإن كان غير ذلك فحسبنا الاجتهاد.

المحاضرة الأولى:

مصادر التفكير اللغوي عند العرب ومبادئه

ترتبط قيمة أمة بما تزخر به من تراكمات معرفية ثقافية علمية، والأمة العربية واحدة من تلك الأمم التي شغلت نفسها بتكوين صرح فكري علمي ينبئ عن عمقها الفكري ومستواها المعرفي، وقيمتها الثقافية ومكانتها العلمية، وفي مقدمة هذه الأبحاث ما يتّصل باللغة وأسرارها فنتج إثر ذلك تخصّصات معرفية جعلت من اللغة أداة لدراسة النصوص اللغوية الأساسية المشكلة للفكر العربي منها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وشتّى الإنجازات الشعرية والنثرية العربية القديمة.

1- الفكر التداولي في الدرس اللغوي عند العرب:

يزخر التراث العلمي العربي بوفرة التراكمات المعرفية، ويبرز في هذا المجال اهتمام العلماء العرب باللغة وتعريفها وما يتعلّق بتوظيفها واستعمالها، وهم في هذا يلتقون بالدرس التداولي الحديث في كثير من النقاط، فلم يغفَل المفكر العربي عن عملية التخاطب بين البشر التي تتخذ من اللغة وسيلة للتعبير والتواصل فجاء في حديثهم عن اللغة ووظيفتها[1]:

- أنّ التكلّم يتم لغايات وأهداف أو إشباع حاجات أو الحصول على فائدة.
- تستعمل اللغة لأغراض ومآرب ذاتها.
- يضفي المتحاورون على الملفوظات دلالات أخرى غير ظاهرة.
- لا تغفل البلاغة العربية ذلك بل إنها تعتمد مبدأ لكل مقام مقال.

و لا يخفى أنّ الحديث عن البحث اللغوي القديم لا ينفصل عن اهتمام الدارسين العرب القدامى بالبحث في "**المعنى**" بمظاهر متنوعة ومختلفة في التناول والمعالجة من ذلك اهتمام النحاة والبلاغيين والنقاد والمفسرين بدرس اللغة وبحث أسرارها فيما يتعلّق بالخطاب ذاته وبالمخاطب المتكلّم

[1]- محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت مج 28، يناير /مارس 2000، ص36.

وشروطه، والمتلقّي وصفاته ومميّزاته، ومراعاة الحال والمقام أو السياق وغيرها من المسائل التي تتعلّق باللغة واستعمالها الفعلي الوظيفي التواصلي.

إنّ درس اللغة من وجهة وظيفية تواصلية ليس غريبا على العلماء العرب القدامى فقد تفطّنوا إلى البعد الدلالي (المعنى) وأثره في تحليل النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، والنصوص الشعرية والنثرية «وفي إطار لسانيات التراث عني باحثون عرب بالبحث عن أصول المنهج الوظيفي في الدراسات العربية القديمة محاولين الكشف عن نقاط الالتقاء بينهما، فقد درسوا آراء المدرسة المعروفة بالوجهة الوظيفية لدراسة الجملة مقارنين بين مبادئها في تحليل الجملة وآراء الجرجاني النحوية والبلاغية»[1]. وبهذا نقف على أنّ البعد التداولي للدرس العربي متأصّل في التفسير والنحو والبلاغة والنقد من ذلك اهتمام النحاة بالكلام ومقصدية المتكلّم والفائدة التي يجنيها المستمع، ووقوف الأصوليين في إطار فهمهم نصوص الكتاب والسنة على المعنى المنطوق والظاهر والمعنى الصريح وغير الصريح وانشغال المفسرين بأثر السياق في فهم معاني القرآن الكريم ،كما اهتمّ النقاد بالمعنى في الخطابات الأدبية لغايات علمية وتعليمية انطلاقا من علاقة النص بمقصدية صاحبه أو غرض القصيدة ووزنها، وسعى البلاغيون إلى بحث أنواع الخبر والإنشاء، ومعاني النحو في ضوء مقولات الصدق والكذب ومقتضى الحال.

فإذا استنطقنا الرصيد المعرفي في تراثنا اللغوي العربي القديم فإننا سنقف حتما على كم هائل من الأفكار القيّمة في المؤلفات الكثيرة لأسلافنا علماء اللغة والأصول والفقه والنقد والشعر... « حيث أسهموا من خلالها في إجلاء وتفسير ووضع بعض القيود الاستراتيجية التي تسموا بالأداء اللغوي نحو القول الفصيح والبلاغة الحقيقية بطريقة راقية وناضجة فجّرت ينابيع التلاقي المعرفي والانصهار المنهجي بينها وبين طروحات وتنظيرات الدرس التداولي المعاصر المختص بتقنين وزرع الأدوات والإجراءات الاستراتيجية المتعلقة بالخطاب الناجح والفعال»[2].

[1]- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012، ص 278.

[2]- أحمد واضح، خطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه، إشراف لزعر مختار، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2011، 2012، ص4.

ومن هذا المنطلق نقول إنّ إرهاصات الفكر التداولي عند العرب لها ما يبررها، فاشتغال اللغويين من نحاة وبلاغيين وفلاسفة باللغة بالنص الديني والشعر انطلاقا من نظرتهم الشاملة غير التقليدية للخطاب وما يحيط بإنتاجه وتلقيه، فقد أشار أحمد المتوكل إلى أنّ العلماء العرب القدامى قد راعوا المبادئ الوظيفية في دراساتهم ولم تكن شكلية وصفية كما ادّعى بعض الدارسين، وهو بهذا ينوّه إلى ملامح الدرس التداولي في الأبحاث المتعلقة بالقرآن الكريم وبالنصوص الشعرية والنثرية نحوا وبلاغة وتفسيرا متجاوزين في كثير من الأحيان حدود الجملة إلى النص أو الخطاب[1]؛ مما يعني أنّ العلماء العرب كان لهم السبق في هذا المجال ويذكر مُحَمَّد سويرتي أنّ «النحاة والفلاسفة المسلمين والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتّجاها أمريكيا وأوربيا، فقد وظّف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة»[2].

ونجمل القول في أنّ مصادر التفكير التداولي عند العرب القدامى تتمثل في علوم مختلفة منها علم البلاغة، علم النحو، والنقد، والخطابة، إضافة إلى ما قدّمه علماء الأصول، ويعود هذا التلاقي بين الدرس التداولي العربي والدرس التداولي الغربي إلى نقطتين أساسيتين في الدراسة:

أولها: اعتبار اللغة وسيلة تواصل للتعبير عن الأغراض (وهي قيمة تداولية بالأساس)، فقد تناول النحاة بنية النصوص والخطابات بوصفها نشاطا إنسانيا يلقيه الفرد لكي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أنّ هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص وأحداث[3]، وقد صرّح بذلك ابن جني (المتوفي 391هـ) حين عرّف اللغة: «حدّ اللغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»[4]، فنلمس جانبا من الدقة في إبراز الجانب الوظيفي الاجتماعي للغة، أي النفعية والتعبيرية وهو ملمح تداولي.

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985. ص10.

[2]- محمد سويتري، اللغة ودلالاتها، ص30،31.

[3]- ينظر، كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، مدخل، دار الثقافة العربية، ط1، 1994، ص 66.

[4]- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، 1952، ج1، ص 33.

ثانيها: الربط بين البنية اللغوية و الوظيفية[1]، وميّزوا بين التراكيب اللغوية تمييزا وظيفيا تداوليا، «فلا يعدّ النموذج النحوي نموذجا وظيفيا إلاّ إذا أفرد فيه مستوى خاص للجوانب التداولية، منظورا إليها على أنّها مجموعة خصائص تسهم في تحديد البنية التركيبية للجملة أو النص»[2]، فالنحو الوظيفي يهتم بدراسة البنية اللغوية تركيبيا ودلاليا وتداوليا فترى النظريات الوظيفية أنّ بنية اللغات لا يمكن أن ترصد خصائصها إلاّ إذا ربطت خصائصها بوظيفة اللغة باعتبارها وسيلة للتواصل الاجتماعي[3]، وبعبارة أخرى: فإنّ للوظيفة التواصلية للغة بالغ الأهمية في التحليل اللغوي للعبارات والجمل، ذلك أنّ هذه الجمل والعبارات أو النص بشكل عام يراعى فيها الخصائص التي تساعد على إنجاح العملية التواصلية بين الأفراد.

وعليه فقد زخر التراث اللغوي العربي بمعالجات متقدمة تنحو منحى الدرس التداولي المعاصر من خلال استثمارها للعناصر غير اللغوية في الدراسة اللغوية وأدركوا دورها الفعّال في تفسير وتحليل النصوص، «فقد فطن لغويو العرب مبكرا إلى عدم جواز دراسة اللغة بمعزل عن سياق إرسالها، واشترطوا أن يتمّ التواصل بها في إطار النصوص ـ لا المفردات أو الجمل ـ ضمن سياقات إرسالها كما رأوا ضرورة أخذ أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين بعين الاعتبار»[4]. وقد أشار أحمد نحلة إلى أنّ إرهاصات الفكر التداولي عند العرب «لا تقتصر على التراث النحوي، بل تفيد من التراث اللغوي العربي كله الموزّع بين كتب النحو واللغة، والبلاغة، والفقه، وأصول الفقه، والقراءات، والتفسير، والمعجمات، بما هو تراث لغوي واحد»[5]. فالدرس التداولي ليس حكرا على الغرب وحدهم، بل كشفت العديد من الدراسات التأصيلية عن وجود جذور الفكر التداولي في التراث اللغوي العربي، فقد «كان عطاء العرب من الدرس

---

[1]- ظهر الاتجاه الوظيفي في نهاية السبعينات بزعامة سيمون ديك، كردة فعل ضد الاتجاه التوليدي التحويلي لتشومسكي، وقد استفاد مما قد قدّمه فلاسفة اللغة العادية، كما كان لنظرية ماتيسيوس (الوجهة الوظيفية للجملة) ونظرية فيرث وهاليداي (نظرية النسق النحوي) الدور الكبير في بروز الاتجاه الوظيفي.

[2]- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص 58

[3]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1989، ص12.

[4]- محمد عديل عبد العزيز على ، الفكر التداولي اللساني في التراث العربي، ص 13.

[5]- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 5.

اللغوي وفيرا وسخيا، حيث تناولوا في بحوثهم أغلب أبواب الدرس اللغوي المعروفة في وقتنا الحاضر، إن لم نقل كلّها، وكشفوا عن حقائق حول اللغة العربية على جانب كبير من الأهمية»[1]، وإن كانت اللغة الإنسانية العنصر المشترك بين الدرسين العربي والغربي، فإنّ دراسات العلماء للغة الكتاب المعجز في لغته وبلاغته...قد تجعلهم يتميّزون عنهم بل ويتجاوزونهم في كثير من الأحيان.

[1]- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص36.

المحاضرة الثانية:

المجالات المفهومية لمصطلح "تداولية" في العربية

يتطلّب الولوج إلى أيّ حقل معرفي الإحاطة بالمفاهيم والمصطلحات التي نشأ فيها إلى أن نضج واكتمل واستقلّ بمفاهيمه وإجراءاته المنهجية الخاصة به، ولا يتمّ ذلك إلاّ بالتحديد السليم لماهية العلوم وظروف نشأتها وموضوعها ومصطلحاتها، فالعلم بالمصطلحات ومفاهيمها يسهم بشكل فعال في الإحاطة بمعارف والأفكار، فما وضعت المصطلحات إلاّ لتقريب المعاني في كل علم وضبط قواعده ومباحثه.

1- التداولية في اللغة العربية:

أ ــ في القرآن الكريم:

ورد لفظ دول في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فللّه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم**﴾ والمعنى منها كي لا يكون الفيء دولة بين الأغنياء من الناس يتداولونه بينهم فقط، مرة لهذا ومرة لذاك، والأحق أن يعطى للفقراء والمساكين وابن السبيل واليتامى يعيشون به، أي يمسك الأغنياء الخير ينتقل بينهم ولا يكون للفقراء نصيبا منه، «فمجال دلالة (دولة) هو التداول فيكون بين الأغنياء مرة لدى هؤلاء ومرة لدى آخرين، ولعلّ أهمّ معنى يستأثر به هذا اللفظ هو المشاركة»[1].

ب- في المعاجم العربية:

ورد في لسان العرب[2] **دول)**: الدُّولة والدَّولة العقبة في المال والحرب سواء، وقيل الدولة بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب، وقيل هما سواء فيهما. والجمع دول ودول. ذكره أيضا الجوهري: الدولة

[1]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 150.

[2]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة دول، ص ، 252. 253. 254..

بالفتح في الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، والدولة بالضم في المال: يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول.

وقال أبو عبيدة: الدُولة بالضم اسم للشيء يتداول به بعينه، والدَولة بالفتح الفعل وفي حديث أشراط الساعة إذا كان المغنم دول بالضم وهو ما يتداول من المال فيكون لقوم دون قوم.

الأزهري: قال الفراء في قوله تعالى: "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" فقرأها الناس برفع الدال إلاّ السلمي فيما أعلم فإنّه قرأها بنصب الدال. إنّما الدولة للجيشين يهزم هذا هذا ثم يهزم الهازم. فتقول قد رجعت الدولة على هؤلاء.

وقال الزجاج: الدولة اسم الشيء الذي يتداول، والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال.

وقال الحجاج: يوشك أن تدال الأرض منا كما أدلنا منها أي يجعل لها الكرة والدولة علينا، فتأكل لحومنا كما أكلنا ثمارها وتشرب دماءنا كما شربنا مياهها.

وتداولنا الأمر: أخذناه بالدُول وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، ودال الثوب يدول أي يبلى.

واندال ما في بطنه من معي أو صفاق، طعن فخرج ذلك، واندال بطنه أيضا: اتّسع ودنا من الأرض، واندال بطنه استرخى.

والدُويل: النبت العامي اليابس، الكلأ الدويل الذي أتت عليه سنتان فهو لا خير فيه.

الدَوالي: ضري من العنب بالطائف أسود يضرب إلى الحمرة.

أما في مقاييس اللغة، فيذكر ابن فارس[1] أنّ **(دول) الدال والواو واللام** وردت على أصلين: أما الأول فقال أهل اللغة: اندال القوم إذا تحولوا من مكان إلى مكان. ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم إذا صار من بعضهم إلى بعض؟ الدُولة في المال والدَولة في الحرب، وإنّما سميا بذلك من

[1]- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979 م/1399هـ. ص 314. 315.

قياس الباب لأنّه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذاك، ومن ذاك إلى هذا. وأما الأصل الآخر فالدّويل من النبت: ما يبس لعامه. قال ابو زيد: دال الثوب يدول إذا بلى. ومن هذا الباب اندال بطنه أي استرخى.

وجاء في أساس البلاغة[1]أيضا: دالت الأيام بكذا وأدال الله بني فلان من عدوّهم: جعل الكرة لهم عليه. والدهر دُول وعقب ونوب، والماشي يداول بين قدميه: يراوح بينهما.

وعلى هذا الأساس، يمكننا القول أن لفظ دول يحمل معنى **الانتقال والتحوّل** من مكان لآخر أو من حال إلى أخرى، ومن مجالاته[2]:

- الاسترخاء للبطن بعد أن كان في حال إلى حال أخرى غيرها.
- التحول من مكان إلى مكان (القوم).
- التناقل من أيدي هؤلاء إلى أيدي هؤلاء (المال).
- الانتقال من حال إلى حال (الحرب).

ومجموع هذه المعاني التحول والتناقل الذي يقتضي وجود أكثر من حال، ينتقل بينها الشيء، وتلك حال اللغة متحولة من حال لدى المتكلّم إلى حال لدى السامع، ومتنقلة بين الناس يتداولونها بينهم.

كما ورد في معجم المعاني الجامع[3] مختلف الصيغ للفظ دول منها:

دَوَّل، يدوّل تدويلا: فهو مدوّل والمفعول مدوّل. دَوّل الأمر: جعله دوليا يخضع لإشراف دول مختلفة.

دَول (اسم) الدّول: النبل المتداول.

---

[1]- ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان،ط1، 1419هـ، 1998م، ج 1، ص 303.

[2]- خليفة بوجادي، اللسانيات التداولية، ص 147، 148.

[3]- معجم المعاني الجامع: مكتبة عين الجامعة، دول، اطلع عليه 2021/01/16. بتوقيت10:42. Almaany. Com ar/dict/ar-ar

تداول (فعل) تداولا فهو متداول والمفعول متداول: تداولوا نتائج الامتحان: تبادلوا ما يتعلّق بها فيما بينهم. سيارة تداولتها الأيدي: قادتها، استعملتها أيد مختلفة، أي انتقلت من يد إلى أخرى. تداول الناس آخر الأخبار: تناقلوها وتبادلوا فيها الرأي. الكلام المتداول: المستخدم في لغة الحياة اليومية.

داول يداول مداولة: يداولون العملة الصعبة: يصرفونها فيما بينهم، داول الرئيس أعضاء اللجنة: شاورهم قبل اتخاذ موقف أو قرار.

تداول (اسم) مصدر تداول: أعلن عن بداية تداول العملة الجديدة، عن بداية رواجها. سيتمّ توزيع التذاكر بالتداول: بالتناوب، بالدّور. خرج أعضاء المحكمة للتداول: للتشاور، لتبادل الرأي فيما بينهم.

التداول في الاقتصاد[1]:

- انتقال حق التملك من يد إلى أخرى.
- حجم التداول: العدد الإجمالي للأسهم المتداولة لشركة أو لسوق بأكمله خلال فترة محدودة، ويتمّ الإعلان عن حجم التداول يوميا بواسطة أسواق الأسهم.
- نسبة التداول: العلاقة بين الموجودات والمستحقات المالية.
- قابل للتداول: مستند أو سند مالي يمكن نقله من شخص لآخر بالتظهير أو التحويل.
- وسيط التداول: هو بمثابة مكان حقيقي أو موقع على الشبكة العنكبوتية يقصده البائعون والمشترون لبيع وشراء أدوات مالية.

ومن الملاحظ ما ورد في معجم المعاني الجامع هو الاستخدامات المختلفة للفظ دول ومختلف صيغها أنّها تتفق على معنى التناقل والتناوب والتشاور، وقد أوردت الاستعمالات المعاصر لاستخدام المصطلح في مجالات مختلفة منها السياسة والاقتصاد والمجتمع، منها ما يتعلّق بالماديات ومنها ما يتعلّق باستخدام اللغة. كما يمكننا أن نقف من خلال هذه التشكيلة المتباينة للّفظ من التماس وجود نشاط تواصلي بين طرفين، فالتبادل والتشاور والتناوب والتناقل يشترط وجود طرفين حتى يتحقق الفعل، وقد جعل و طه عبد الرحمن الفعل تداول قسيما للفعل دار الذي من دلالته نقل الشيء وجريانه نحو (دار على الألسن) يقصد الكلام المتبادل بين المتكلم والمتلقي ليخلص إلى أنّ المعنى الذي يحمله الفعل هو التواصل.

[1]- معجم المعاني الجامع، مرجع سابق. Almaany.com ar/dict/ar-ar

2- ترجمة المصطلح:

تعددت التسميات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي (Pragmatique) إذ نجد ترجمات كثيرة لدى الباحثين العرب المحدثين منها البراغماتية، والبراغماتيك، والبراقمثيك، وهي ناتجة عن الترجمة الحرفية للكلمة الأجنبية من الفرنسية أو الانجليزية، وقيل أيضا التداولية، المقامية، الوظيفية، الذرائعية، والاستعمالية، والتخاطبية، والنفعية... وهو اختلاف ناتج عن الرؤية الخلفية للمترجم حول مفهوم (pragma = action) تعني الفعل أو الحدث.

وقد جمع جميل حمداوي بعض الترجمات الموظفة في أبحاث الدارسين العرب المحدثين مفضلا مصطلح التداولية عن غيره من الترجمات لأنّه المصطلح الشائع بين الدارسين في ميدان الدراسات اللسانية من جهة ومن جهة أخرى لأنّ المصطلح يحيل على التفاعل والحوار والتخاطب والتواصل والتداول بين الأطراف المتلفظة يقول: «أما الدكتور أحمد المتوكل في كتابه:" اللسانيات الوظيفية"، فيستعمل الوظيفية والتداولية بمفهوم واحد. في حين يستخدم الدكتور سعد البازعي والدكتور ميجان الرويلي مصطلح:"الذرائعية" كما في كتابهما:" دليل الناقد الفني". وإذا انتقلنا إلى الدكتور مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي، فيفضل استعمال مصطلح علم التخاطب»[1]، فالسائد عند أكثر الباحثين اللغويين العرب اتفاقهم على ترجمة المصطلح بالتداولية لما له علاقة بالمفهوم العام وهو التواصل. رافضين مصطلح الذرائعية لأنّه مفهوم يدل على مدرسة فلسفية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر مع جون ديوي ووليام جيمس اللذين يريان بأن الحقيقة تكمن في طابعها المنفعي والمصلحي.

أما ما كان من عبد الملك مرتاض فله وجهة نظر أخرى في ترجمة المصطلح، رافضا استعمال مفهوم التداولية على هذا النوع من الدراسة، يقول: «وقد عندنا إلى آخر كتب السيميائيات والنقد الجديد صدورا في فرنسا (نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد) فتبيّن لنا أنّه يوجد اختلاف شديد في تمثّل هذا المفهوم ووظيفته، بل ربّما في شرعيته أو عدم شرعيته أيضا»[2]«وقد اصطنع في العربية النقدية المعاصرة على أنّه "تداولية" في حين أنّا نشكّ في أنّه كذلك بهذه الصيغة التي ورد عليها في أصل الاستعمال الغربي [...] لذلك نقترح أن نطلق على مقابل المفهوم الأوّل التّداول (أي تداول اللغة) دون لاحقة "ية" ، وعلى المفهوم الآخر المنصرف إلى النزعة المذهبية "التداولية"»[3].

---

[1]- جميل حمداوي، المقاربة التداولية في الأدب والنقد، ديوان العرب، منبر للثقافة والفكر والأدب الكتروني، الجمعة 6كانون الثاني (يناير) 2012. اطلع عليه يوم 26 /01/ 2021. ساعة 14:53.

[2]- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، ط2، 2010، ص156 ، 157.

[3]- المرجع نفسه، ص 162.

3- المفهوم الاصطلاحي للتداولية:

أوّل من استعمل مصطلح التداولية (Pragmatique) الفيلسوف الأمريكي شارل موريس (Charles Morris) وذلك سنة 1938، وعلى الرغم من ظهور مصطلح "التداولية" منذ أمد بعيد، فإنّ هذا النوع من الدراسة اللغوية (التداولية) «لم تصبح مجالا يعتدّ به في الدرس اللغوي المعاصر إلاّ في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفورد هم أوستن (J .L.Austin)، وسيرل (J . R. Searl) وجرايس (H.P.Grice) »[1]. وقدّم لنا مُحَمَّد الأخضر الصبيحي مجموعة من التعريفات منها[2]:

تعريف فانديك: «تختص البراجماتية بوصفها علما، بتحليل الأفعال الكلامية، ووظائف منظوقات لغوية وسماتها في عمليات الاتصال بوجه عام».

تعريف إيلوار: «إطار معرفي يجمع مجموعة من المقاربات تشترك عند معالجتها للقضايا اللغوية، في الاهتمام ثلاث معطيات لما لها من دور فعال في توجيه التبادل الكلامي وهي:

- المتكلّمون (المتكلم والمخاطب)
- السياق (الحال/المقام)
- الاستعمالات العادية للكلام ، أي الاستعمال اليومي والعادي للغة في الواقع».

تعريف جون يول: «دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل خاصة وأنّه يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئا متأصّلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلّم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلّم والسامع في سياق محدّد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما».

[1]- محمود أحمد نحلة آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 9.

[2]- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1، 2008، ص 49.

يعرفها مسعود صحراوي «بأنّها نسق معرفي استدلالي عام يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها التلفظية، والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية»[1].

أما خليفة بوجادي فقد قدّم مجموعة من التعريفات تعكس التنوع المعرفي وتنوع التصورات وتعدّد المشارب، جعله يقرّ بأنّ التداولية يمكن أن تكون "تداوليات"، وأمكنه ذلك من تصنيف هذه التعريفات إلى حقول:

- تعريفات ترتبط بحق نشأة التفكير التداولي. (السيميائيات مع شارل موريس، وفلسفة اللغة مع المدرسة الأنجلوسكسونية).
- تعريفات ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها،(شروط الخطاب واستعمال اللغة).
- تعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء (التواصل البشري).
- تعريفات ترتبط بحقل علاقتها بعلوم أخرى (علم النفس وعلم الاجتماع، واللسانيات، والسيمياء...)

وفي ختام عرضه لمدوّنة التعريفات العديدة سجّل أنّها «ترجع جميعا إلى تعريف موريس في تأسيسه لعلم العلامات، وتتفق على أن اللغة اجتماعية يمارسها أناس يعيشون في مجتمع، وفق قواعد الخطاب المتعارف عليها فيما بينهم»[2].

وقد فسّر محمود نحلة هذا التنوع والتعدد في تعريفات التداولية وصعوبة وضع تعريف معين ومحدّد، هو تداخلها في بعض جوانب الدرس مع العلوم التي لها علاقة باللغة «وكان من نتيجة هذا التداخل، واتساع مجالات التداولية وتنوعها أن أصبح من العسير وضع تعريف جامع مانع، وقد استطاع عدد من الباحثين أن يقدّموا تعريفات كثيرة للتداولية ليس منها تعريف سلم من المآخذ عليه، وقد يتناقض بعضها بعضا»[3].

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 25.

[2]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص74.

[3]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 11.

غير أنّ غالبية الباحثين يتفقون على اعتبار التداولية هي دراسة اللغة قيد الاستعمال أو الاستخدام، بمعنى دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية أو تراكيبها النحوية، وهي دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها ونقصد بها في ظروف ومواقف معيّنة، لا كما نجدها في القواميس والمعاجم، فمثلا " كلمة شكرا" قد تتحول من معنى المدح والثناء إلى السخرية والتهكّم بحسب الموقف والسياق الذي قيلت فيه.

بهذا المعنى تمثّل التداولية في انشغالها بعلاقة العلامات بمنتجها ومستقبلها وسياق إنتاجها وتلقيها الضلع الثالث من أضلاع مثلث علم العلامات وفق توصيف موريس، أما الضلعان الأول والثاني فهما علم النحو وعلم الدلالة، ينشغل النحو بعلاقة العلامات بعضها ببعض أي علاقة المفردات، والأدوات، والروابط في العبارة والجملة والنص وبناء الجملة والعبارة والعلاقات التي تربط بين مكوناتها. أما علم المعنى أو الدلالة فيتناول علاقة العلامات بما تشير إليه سواء أكانت أشياء أو كائنات أو تصورات مثلا "كلمة عسل":

- من وجهة نظر نحوية: دخول هذه الكلمة في علاقات بنائية كالصفة في علاقتها بالموصوف والتعريف والإضافة في عبارات وجمل من قبيل: "عسل طيّب" ، "عسل النحل"، " العسل فيه شفاء للناس"
- من ناحية الدلالة أو المعنى: تحيل المفردة إلى مادة نعرفها ينتجها النحل عبر رحيق الأزهار ترتبط بالصفاء والشفاء.

من الناحية التداولية: تكتسب المفردة دلالات متباينة وربّما متناقضة في سياقات مختلفة لأغراض شتّى كالمدح والغزل وربّما التهكم.

وقد تطورت التداولية ضمن مجموعة من المقاربات اللغوية من بينها تحليل الحوار وتحليل النص وتحليل الخطاب بوصفها امتدادا طبيعيا لأطروحات النحو الوظيفي التي طوّرها هاليداي، فالمعنى ليس فيما يقوله النحاة، ولا فيما تقوله المعاجم على ما لكليهما من أهمية، ولا في العمليات المعرفية المجرّدة من سياقها، لكن فيما يقصد من يستخدم اللغة وما يريد وفيما يفهم من يتلقاها استماعا أو قراءة، وفيما ينتج من دلالات من خلال ظروف السياق، إذن تكمن أهمية التداولية في دراسة اللغة في دورة التخاطب بين المتكلم وما يقصده، والمتلقي وما يفهمه، والخطاب وسياقه ومقامه، فمدار المعنى الحقيقي للكلام ليس في تركيبه ودلالته المعجمية فحسب بل في مقصديته وإفادته.

المحاضرة الثالثة:

مجالات اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم

1. **البلاغة العربية والاتصال**
2. **النحو العربي واستعمال اللغة**

أولا- البلاغة العربية والاتصال:

جاء مصطلح البلاغة من قولهم بلغ الشيء منتهاه، وأدرك أقصاه، «فكأنّ البليغ لدى اصطناعه الكلام تعبيرا عما في صدره يبلغ غايته من متلقّيه بأيسر طريق، ولكن بأجمل لفظ وأحسن تعبير. فالمعنى ينهض على طرفين اثنين: طرف يتمحّض للباث وكيف عليه أن يقدر على البلوغ من المتلقّي المبلغ الذي يريد، وطرف ينصرف إلى المتلقي وكيف يستقبل الرسالة الكلامية المبثوثة فتؤثّر فيه بجمال صياغتها، وأناقة ألفاظها، ودقة معناها»[1]، فالواضح من تحديد مفهوم البلاغة في اللغة لا ينفكّ عن مفهوم الاتصال، لوجود علاقة تربط بين الباث والمتلقي والرسالة وهي عناصر العملية التواصلية (التخاطبية)، وهنا تبرز القيمة التواصلية في علاقتها بالبلاغة، كلّما كان المتكلم بليغا، والمتلقي نبيها، نجح التواصل بين الطرفين.

كما ورد لفظ البلاغة في المعاجم العربية بمعنى الفصاحة أيضا، «أي القدرة على زخرفة القول، وتحسين الكلام، وتبيان مخارج الحروف، والذهاب في استعمالاته كل مذهب، باختيار آنق الألفاظ، واجتباء أنبل المعان، وأكثرها إيجازا، وأجملها تحبيرا، والبعد عن العيّ، من أجل التأثير في المتلقي كتابة أو خطابة»، وهنا مبدأ تداولي ناتج عن علاقة المتكلم والمتلقّي في دورة التخاطب بينهما، وهو القصد، أي الهدف من اختيار أحسن الألفاظ وأنبل المعاني التأثير في الآخر، سواء تعلّق الأمر بالاتصال الشفهي أو الاتصال الكتابي.

ويرى عبد الجليل مرتاض أنّ الأصل في معنى البلاغة الاصطلاحي لا يبتعد عن معناه اللغوي، حين ربط بين المعنى اللغوي للبلاغة والمعنى الاصطلاحي وهو بلوغ أعلى درجة في التأثير بالقول، وتوقّف بشيء من التحليل عند التعريف الذي نقله عن الرّماني في كتابه "النكت في إعجاز القرآن" جاعلا بلاغة

[1]- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 17.

القرآن في المنزلة العليا، وقام توضيحه لهذا المفهوم على محورين: «أحدهما هو التبليغ من حيث هو على وجه الإطلاق، وهي الوظيفة الأولى للغة في حقل البلاغة، وهو ما يناقض معنى العيّ والفهاهة. وأحدهما الآخر وهو حسن التبليغ، أي ما يمكن أن نطلق عليه بتعبير معاصر "جمالية الإرسال" من أجل التأثير في المتلقّي، وأسر انتباهه فيتلذّذ باستقبال الرسالة الكلامية المبثوثة إليه في أحسن صورة»[1]، فمفهوم البلاغة عنده مرتبط بالرسالة بين المتكلّم والمتلقّي، ويشترط في الرسالة أن تتوفّر على جمالية متأتية من الكلام الجميل والتعبير الفصيح، فكل تواصل توافرت فيه جمالية الإرسال فهو بلاغة.

البلاغة = المعرفة باللغة حين الاستعمال

وعلى العموم، من خلال التعريفات المقدمة للبلاغة يتسنى لنا القول بأنّها تعني التواصل، كونها تهتمّ بكل العناصر الفاعلة فيه من أجل إنجاح العملية التواصلية سواء تعلّق الأمر بالمتكلّم(المخاطب) أو المتلقي (المخاطب) أو الرسالة (الخطاب)، أو ظروف الخطاب وملابساته، وبذلك «تعدّ البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة، لأنّها تهتمّ بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية، والتركيبية، والدلالية، والعلاقات القائمة بينها، وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفها، هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال، فإنّ البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها»[2]، ولعلّ المحور الأساسي الذي يربط البلاغة والتواصل والتداولية هو اللغة، فباللغة نتواصل، وحتى نضمن نجاح التواصل ونحقق بلوغ الهدف منه نستعمل لغة مناسبة للتأثير في الطرف الآخر، وهو مجال التداولية أي دراسة اللغة في الاستعمال.

التداولية = تواصل (متكلم ومتلقي ورسالة) + الظروف المحيطة بالتواصل.

التداولية = دراسة اللغة أثناء الاستعمال

[1]- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 29.

[2]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 154.

إنّ هذه العلاقة الثلاثية جعلت الكثير من الدارسين العرب المحدثين يقفون من خلال قراءتهم للتراث العربي القديم، على الربط بين مفهوم البلاغة والمفاهيم التداولية انطلاقا من علاقتهما بالتواصل، ومن هؤلاء نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر:

صلاح فضل في كتابه بلاغة الخطاب وعلم النص، حيث يرى أنّ من أجل تحديد علاقة البلاغة بالتداولية لابدّ من تعريف مجال كلّ منهما، ومرجع ذلك إلى الخلط بين المصطلحين مثل ما يراه ليتش (Leitch,V) كون البلاغة تداولية في صميمها إذ أنّها ممارسة الاتصال بين المتكلّم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محدّدة للتأثير على بعضهما، لذلك فإنّ البلاغة والتداولية البراجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي»، غير أنّ هذا الدمج بين البلاغة والتداولية في بوتقة واحدة تعرّض للنقد، محاولة منهم تضييق مجال البلاغة باعتبارها أداة نفعية وإلاّ اعتبر كل شيء بلاغة انطلاقا من أنّ كل شيء له أهدفه النفعية ، أما الفهم الصحيح للتداولية فهو جَعلُها قاسما مشتركا بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية[1]. بعبارة أخرى يمكن القول أنّ التداولية أعم من البلاغة، ففي البلاغة ما في التداولية وهو السياق، فيقول: «ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكل مقام مقال)»[2].

وقسم محمود أحمد نحلة الدراسات اللغوية في التراث العربي إلى اتجاهين اثنين: الاتجاه الأول يعنى بدراسة النظام اللغوي ويشمل المجال الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي (اللسانيات الوصفية واللسانيات التفسيرية) ، وأمّا الاتجاه الثاني، فيعنى «بالمقام وما يتّصل به من قرائن غير لفظية تشمل منزلة المتكلم والسامع وعلاقة كل منهما بالآخر، وحالة كل منهما النفسية والذهنية، وحركاته الجسمية، وسكوته والبيئة المكانية التي تشهد الحدث الكلامي وجمهور المشاركين فيه»[3]، بالإضافة للسياق الاجتماعي والسياق الثقافي والشرعي، مما جعله يعلن عن قناعته بوجود الملمح التداولي في التراث يقول: «ولست أشك في أنّ وراء ذلك كله نظرية تداولية محكمة تنتظر من يكشف عن جنبيها التنظيري والتطبيقي في ضوء معارف العصر»[4].

---

[1]- ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، ع164، أغسطس/آب 1992، ص 98.

[2]- المرجع نفسه، ص26.

[3]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 84.

[4]- المرجع نفسه، ص 85.

مُحَمَّد العمري في كتابه في بلاغة الخطاب الإقناعي: يرى أنّ «قضية: مراعاة المقام والحال التي نجعلها عنوانا للعلاقة بين الخطيب والمستمع. فالبلاغيون العرب، وإن لم يهتموا كثيرا بالدراسة النفسية والأخلاقية للمرسل والمتلقي، حاولوا أن يدرجوا تحت عنوان المقام والحال ملاحظات كثيرة فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين»[1]، وهذه الملاحظات إنّما وجدت في تعريفاتهم للبلاغة انطلاقا من مراعاة شروط الخطيب وشروط الخطاب قصد تحقيق التأثير في المتلقي، ويرجع أسباب ذلك الاهتمام إلى تأثرهم ببلاغة أرسطو خاصة في تعامله مع الخطابة، إذ جعل عناصر بناء الخطاب ثلاث وهي: المرسل (الخطيب)، والمتلقّي (المستمع)، والرسالة (الخطبة)، وجعل لكل عنصر كتابا، فالكتاب الأول حدّد فيه مفهوم البراهين بحسب تعلقها بالخطيب (مرسل الرسالة) ، والكتاب الثاني كتاب متلقي الرسالة، عالج فيه عددا من الانفعالات والأهواء وبعض البراهين بحسب تلقيها، والكتاب الثالث للرسالة نفسها، عالج فيها الأسلوب أو البيان أي الصور البلاغية، وتنظيم أجزاء القول، فاسحا المجال لعلم النفس والمنطق والأخلاق للاستفادة منهم[2].

ويقول عبد الملك مرتاض: «ولقد انتهينا، بعد أمة ـ وركحا على ما أسلفنا ــ إلى أنّ بعض المفاهيم السيميائية المعاصرة هي، فعلا، كانت في أصلها بلاغية خالصة البلاغية، بحيث نجد، مثلا، ما كان يطلق عليه عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى عام أربعمائة وواحد وسبعين للهجرة "معنى المعنى" في مصطلحات البلاغة، وهو أول من أسسه في المفاهيم البلاغية في القرن الخامس للهجرة، فيما نعلم، ليس إلاّ "البراڤماتية" (la pragmatique ;pragmatic) أو "التداولية" التي تعني من بين ما تعنيه في مفهومها السيميائي المعقّد الذي لا يزال غير واضح المعالم في أذهان العوام، المعنى المسكوت عنه في الكلام»[3].

أما مسعود صحراوي فإنّه يرى «أنّ العلماء العرب قد توصلوا إلى وضع معايير علمية متفاوتة الدقة مختلفة في الهوية المعرفية للتمييز بين الخبر والإنشاء، وأنّ آخر ما استقرت عليه البلاغة العربية في مراحل نضجها هو التصور الذي يميّز بين الأسلوبين بمعيار القصد، ومعيار إيجاد النسبة الخارجية، وقد تمخّض عن هذين المعيارين خصوصا تعريف لكل من الخبر والإنشاء، وأنّ الأول من هذين المعيارين

[1]- محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول نموذجا، أفريقيا الشرق ، المغرب، ط2، 2002، ص21.

[2]- المرجع نفسه، ص22،23.

[3]- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 144.

معيار تداولي والثاني منهما معيار منطقي»[1]. نفهم من هذا أنّ العلماء العرب وبخاصة البلاغيين قد استعانوا بمبادئ في تمييزهم بين الخبر والإنشاء وهي نفسها المبادئ التداولية المعاصرة، وركّزوا في تحديد أقسام الكلام على مبدأ القصدية التداولي.

أما مُحَمَّد سالم مُحَمَّد الأمين طلبة في كتابه الحجاج في البلاغة المعاصرة، فقد اتّخذ من الجاحظ أنموذجا لتيبان علاقة البلاغة بالتداولية مخصّصا الحجاج بالدراسة ليخلص إلى أنّ الحجاج وما يتّصل به من مباحث وخصائص نصية ومقامية، قد تم تناولها في مصنفات عربية عدة بعد الجاحظ، لكن تناوله له (الحجاج) وإن لم يكن متناسقا أي متشتتا ضمن البيان، إلاّ أنّه شمل معظم عناصر المقام ومحدّداته الداخلية والخارجية»[2]. فبين البلاغة عموما والحجاج خصوصا مسألة التأثير في المتلقي وزحزحته عن موقعه، فالبلاغة تقدّم للمتكلّم وسائل كثيرة للوصول إلى المتلقي وإقناعه والتأثير فيه للعدول عن فكرته أو تبني فكرة المخاطِب، والأمر نفسه تنطلق منه التداولية «وهو استثمار الممكن والمتاح من الآليات لتوصيل رسالة لغوية معيّنة وجعل المعني بها يعيها ويتحرك في إطار إنجازها»[3].

وعلى هذا الأساس فإنّ البلاغة تتأسس على علاقة الاتصال بين طرفي العملية التخاطبية فتهتمّ بالبحث في اللغة السليمة الفصيحة التي تضمن وصول قصد المتكلّم مثل ما هو موجود في نفسه إلى المتلقي مع مراعاة حاله النفسية والاجتماعية، وبكل ما يحيط بظروف الاتصال فيفهم عنه المراد ويضمن نجاعة الخطاب «فواضح أنّ للبلاغة وشائج قربى مع نظرية الاتصال واللسانيات التداولية»[4]، إذ تهتمّ ببلاغة الإرسال وبلاغة التلقّي وبلاغة الرسالة نفسها.

وعلى العموم يمكن أن نحصر هذه العلاقة الثلاثية بين البلاغة العربية والتداولية والتواصل في ما يلي:

---

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 115.

[2]- محمد سالم محمد الأمين طلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2008، ص 215.

[3]- المرجع نفسه، ص175.

[4]- باديس هويمل، البلاغة العربية والتداولية، مجلة المخبر ، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع7، 2011، ص 166.

1- تداولية المخاطَب/المتكلّم:

قام الدرس العربي عموما، والبلاغي بشكل خاص، من بدايته على «الاعتداد بمجموع العناصر المسهمة في تشكيل الدلالة، بما فيها المتكلّم، وما ينبغي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب المختلفة، ودراية بأقدار السامعين ومنازلهم بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه»[1]، كما نلفي في مقدمة ابن خلدون إشارات صريحة بالمبادئ التداولية منها القصد والفعل الكلامي والإفادة، حيث يقول: «اعلم أنّ اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام»[2]، ويضيف: «ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه، لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه»[3]، فلا يمكن تصوّر تواصل من دون وجود المتكلّم فهو «أساس فهم المعنى وتحديد الدلالات ومقاصدها، لأنّه يرتبط بما ينويه من كلامه وما يروم تحقيقه»، لذا نلفي البلاغيين يولون المتكلّم اهتماما بالغا في تحديد المفاهيم البلاغية من ذلك ما يظهر عند العسكري في تمييزه بين "السؤال والاستفهام"، يقول: «أن المستفهم طالب لأن يفهم، ويجوز أن يكون السائل يسأل عمّا يعلم وعن ما لا يعلم، فالفرق بينهما ظاهر» فالتفريق في الأسلوب بين الاستفهام والسؤال يؤول لحال المتكلّم، أي أنّه «لا يعدّ مستفهما إلاّ إذا طلب الفهم، ولا سائلا ألاّ إذا سأل عمّا يعلم وما لا يعلم»[4].

وإذا ذكرنا المتكلّم ذكرنا القصد، والقصد مبدأ تداولي اهتمت به البلاغة أيّما اهتمام في عملية التواصل بين المتكلم والمتلقي، بل إنّ المتكلّم لا يعدّ متكلما إلاّ إذا كان لكلامه قصد، ويرى جون براون ويول أنّ البلاغة والتداولية يلتقيان في «دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلّم في عملية التواصل، وعوامل المقام المؤثرة في اختياره أدوات معيّنة دون أخرى للتعبير عن قصده، كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال، وأثر العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب على الكلم والمقاصد من الكلام»[5].

---

[1]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص163.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، المسمى ديوان المبتدأ والخبر وتاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004، ص 565.

[3]- المرجع نفسه، ص 545، 546.

[4]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 165.

[5]- جون براون، وج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي/ منير التريكي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، (دط)، 1997، ص 32.

يستند باب "الصدق والكذب" إلى المتكلّم أيضا، وذلك ما انفرد به النّظّام عن غيره بتعريف الصدق، بأنّه ليس ما طابق حكمه الواقع، بل ما طابق اعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ، والكذب عدم مطابقة حكمه له، ويختلف عنه الجاحظ، حيث إنّ الصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده، والكذب عدم مطابقته مع عدم اعتقاده، وعليه فإنّ قضية الصدق والكذب مرتبطة بالمتكلّم أساسا، فيما يراه في الواقع أو ما يعتقده في نفسه[1].

وليس البلاغيون وحدهم من جعل للقصد من الكلام تلك الأهمية القصوى في تحديد المعنى، بل إنّ الأصوليين والمفسرين يعتدّون به في تبيان الأحكام الشرعية، وفي شرح والتفسير، وقد بيّن الرسول صلى الله علية وسلم قيمة القصد والنية، بقوله: «إنّما الأعمال بالنيات، وإنّما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها، فهجرته لما هاجر إليه» فقد جاء في الحديث تأكيد رسول الله على عقد النية والقصد في كل الأعمال، بعبارة أخرى، يدلّ الحديث «على أنّ الأعمال لا تصحّ ولا تعتبر إلاّ بالنية، وأنّ النية هي الفاصلة بين ما يصحّ وما لا يصحّ»[2]، ومن أمثلة ذلك[3]:

الغسل: فإنه مردد بين ما يفعله قربة إلى الله كالغسل من الأحداث، وما يفعل لأغراض العباد من التبرد والتنظيف وإزالة الأقذار، فلما تردد بين هذه المقاصد وجب تمييز ما يفعل لرب الأرباب عمّا يفعل لأغراض العباد.

دفع الأموال: مردد بين أن يفعل هبة أو هدية، أو عطية، وبين ما يفعل إلى الله كالزّكاة والصدقات.

2- تداولية المخاطب/المتلقي أو السامع:

وقد حظي الطرف الثاني في العملية التواصلية وهو المتلقي أو المخَاطب بالاهتمام نفسه الذي لقيه المتكلم من أجل ضمان نجاح العملية التواصلية، حيث «إنّ أفصحَ الكلام وأبلغَه لو يُلقى في متلقّين لا يفهمون لغة ذلك الكلام لما كان له أيّ تأثير، إذن، فلا بدّ من تضافر متلقّين بلغاء، بالمقدار الذي

[1]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص172.

[2]- عبود بن على بن درع، القصد والنية في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد45، ص90، 184، الألوكة الشرعية آفاق الشريعة اطلع عليه يوم 26 ماي 2021. ساعة 14:35 alukah.net/28 guin 2007.

[3]- المرجع نفسه، ص90.

يشترط فيه وجود باتين أيضا بلغاء[...] من أجل ذلك قامت كل البلاغات عبر تاريخ الآداب الإنسانية الطويل، على تكافئ الإرسال والتلقي»[1]،فالمتلقي لا يقلّ شأنا عن المتكلّم، فإذا لم يكن كفؤا لتلقي الرسالة، فمعنى ذلك أنّه لا جدوى من عملية الإرسال، وما جدوى أن يخاطب المتكلم شخصا لا يفقه عنه شيئا أو يكون فهمه ناقصا، إما لاختلاف اللغة والثقافة المتحدث بها، وإما لعدم كفاءة المتلقي لفهم الرسالة، بل إنّ شرط الكفاية في التلقي هو شأن وارد لا يجوز الاستغناء عنه[2]، فهو من يمنح المتكلّم حق التواجد بالفهم عنه، أو الإعجاب والتأثر به.

وللبلاغة العربية واسع النظر في هذه المسألة، فقد تنبّه إليها البلاغيون والنقاد، غير أنّهم لم يكتفوا بالتعويل على المتلقي وكفاءته، لكن تحدّثوا أيضا عن دور المتكلّم في الاهتمام بالمتلقي، ويأخذ حالته ساعة التلقّي في الحسبان، «فالمتكلّم حيت يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها... وما إلى ذلك من ظروف الحديث المختلفة، فهو إنّما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، إن لم يكن حاضرا عيانا»[3]، فيجعل كلامه (الرسالة/الخطاب) تتوجّه نحو ما يريد السامع، وما يمكن أن يفهمه المتلقي من قصد المتكلّم. وهنا تتقاطع البلاغة العربية مع التداولية في الاهتمام بالمتلقي والاعتداد به في دراسة بعض المسائل والموضوعات اللغوية.

من أمثلة ذلك، ما قدّمه ابن فارس في تعريف الكلام يقول: «أمّا أوضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع عرف ظاهر كلام العرب»، فهو لم يربط تعريف الكلام الواضح بمنشئه من الفصاحة والبلاغة، بل ربطه بالمتلقّي، فإن فهم لغة المتكلّم نحكم على الكلام بالوضوح، وإن لم يفهم المتلقي فالكلام غير واضح وغير بليغ. (مع وجود العرف المشترك بينهما أي يمتلكان الكفاءة اللغوية نفسها).

كما حصر بعض البلاغيين تحديد الخبر بالنظر إلى السامع أو باستفادة المتلقي من الكلام، فيرى السكاكي الخبر في «استفادة المخاطب من ذلك الحكم» مثل "السماء فوقنا"، فلم يقدم للمتلقي

[1]- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 225.

[2]- المرجع نفسه، ص 243.

[3]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 175.

حكما ذا فائدة جديدة بالنسبة له، فهو يعلم أنّ السماء فوقنا. فإن لم تحصل فائدة للمتلقي لا يعدّ الحكم خبرا.

كما نجد في الحوار الذي جرى بين المبرّد والكندي مما رواه الأنباري إشارة واضحة عن الاهتمام بالمتلقي، فقد سأل الكندي المبرد بأنّه يجد في كلام العرب حشوا يظهر في قولهم: (عبد الله قائم)، ثم (إنّ عبد الله قائم)، ثم (إنّ عبد الله لقائم)، والمعنى واحد، أي اختلفت العبارات والصيغ والمعنى القضوي واحد وهو قيام عبد الله، فأجابه المبرّد: «بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم : إنّ عبد الله قائم جواب عند سؤال سائل، وقولهم إنّ عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر لقيامه»[1]، فالكلام الموجّه إلى المتلقي يختلف من مخاطب لآخر بحسب حالته.

- العبارة الأولى موجّة لمخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر ويسمى هذا الضرب من الخبر خبرا ابتدائيا.
- العبارة الثانية موجّهة لمخاطب شاك ومتردّد في حكم الخبر، ويسمى هذا الضرب من الخبر خبرا طلبيا.
- العبارة الثالثة موجّهة لمخاطب جاحد ومنكر للخبر ويحتاج إلى أن يؤكّد بأكثر من أداة، ويسمى هذا الضرب من الخبر خبرا إنكاريا.

ويلتقي هذا المجال (أي أضرب الخبر) في البلاغة العربية بمفهوم القوة الإنجازية للأفعال الكلامية في الدرس التداولي الحديث، فالمنطوقات الثلاث المستخدمة تمثل المعنى القضوي وهو قيام زيد، وهذا المحتوى القضوي الواحد «يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة في ملابسات استعمال مختلفة، ومن ثمّ يكون الغرض الانجازي في فعل ما هو جزء من قوته الإنجازية»[2]، وهو ما يطلق عليه شدة الغرض المتضمن في الفعل بتعبير التداوليين المحدثين.

[1]- ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية ، من ص177 إلى 179.

[2]- نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، ط1،2013، ص51، 52.

3- تداولية الخطاب:

حظي مصطلح النص أو الخطاب باهتمام كبير من لدن العلماء العرب، وهو قديم قدم الدراسات العربية، ومتداول بين المفسرين والأصوليين والمتكلمين والبلاغيين، والأصل في التفكير حول موضوع النص عند المنظرين العرب يرجع إلى ضرورة فهمهم للنص القرآني فهما صحيحا، والإحاطة بأسرار معانيه وتفادي تفسيره تفسيرا خاطئا، وبهذا تعدّ كتب التفسير وعلم الأصول وكتب البلاغة المصدر الأول للبحث في مفهوم الخطاب/النص وخصائصه.

ومن بين هؤلاء الذين اشتغلوا بالنص/الخطاب نجد الجاحظ، فقد تشكّل مفهوم الخطاب لديه لما كان بصدد تحليل مفهوم البيان، فاعتبر النص قناة ربط بين القائل والسامع ببث ما في ضمير المتكلم من معاني إلى فهم السامع، فقد تناول النص من منظور التواصل الاجتماعي، وهذا ما دفع الجاحظ إلى القول: «البيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته، وتهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان الدليل ...»[1]، وقد وضّح محمّد بناني المراحل التي يقطعها المعنى قبل ظهوره إلى الوجود في صورة بيان، ذاكرا أنّ هناك «مراحل باطنية تصوّر النص باعتباره إجراء قائما في الصدور ومتصورا في الأذهان ومختلجا في النفوس ومتّصلا بالخواطر، وحادثا في الفكر... وهي محطّات يقطعها البيان قبل ظهوره في شكل ملفوظ من المتكلّم ومسموع من المخاطب»[2]. وهنا نلمس الملمح التداولي في مقصدية المتكلّم وحالته، وهو الوصول بالمستمع إلى الفهم فقصد المخاطِب هو الإفهام، وفائدة المخَاطب هي الفهم.

ويعتبر النص عند عبد القاهر الجرجاني من أهم المفاهيم التي أسّس عليها نظريته في كتابيه "دلائل الإعجاز" و" أسرار البلاغة"، وفيه حقّق نظرية لغوية نحوية هي "نظرية النظم"، يقول الجرجاني: «اعلم أنّ النّظم هو أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها» وهذا يدلّ على أنّ الجرجاني يمتلك الدقة والوضوح في الشرح، فيضيف: «وإذا عرفت أنّ مدار أمر النّظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ولا نهاية لا تجد لها ازديادا

[1]- الجاحظ، البيان والتبيين، شرح حسن السندوبي، منشورات دار المعارف للطباعة والنش، سوسة، تونس، دط، د ت، ج1، ص 78.

[2]- محمد صغير بناني، مفهوم النص عند المنظرين القدامى، ص 55.

بعدها، ثمّ اعلم أنّ ليست المزية بواجبة لها في أنفاسها، ومن حيث هي على الاطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوقع لها الكلام، ثمّ بحسب موقع بعضها مع بعض، واستعمال بعضها مع بعض»[1]، فالنظم إذن ليس مجموعة من العلاقات النحوية فقط بل إنّك تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو وقوانينه ومعاييره.، فتجمع بين القواعد الصحيحة والفكرة المناسبة، إلى جانب امتلاك المتكلّم حسن اختيار التركيب اللغوي السليم مع الغرض المقصود إيصاله للمتلقي ليحصل التأثير.

ومثل هذه الأفكار المتعلّقة بمحاور الإحالة الكلامية، وبناء النصوص، وآليات التخاطب ووظائف اللغة، والتشكيل اللغوي في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية...[2] ، نادت بها الدراسات اللسانية الحديثة، منها اللسانيات النصية والتداولية التي تعني بالخطاب المرسل بقصد التأثير في المتلقي. وهنا يكمن التشابه بين الدراسات العربية والدراسات الغربية. والمتأمل في الدراسات العربية حول مفهوم الخطاب يلحظ الوعي الفكري بالقيم التداولية، وأهمّ قيمة فيه عدم الفصل بين البنى اللغوية وبين واقع استعمالها، ومن أهمّ المباحث التي تناولها الدارسون العرب، مقتضى الحال والإنشاء والخبر.

أ ـ مقتضى الحال:

فكرة نقتضى الحال أو لكل مقام مقال تداولية أساسا، حيث نتجت في الشروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يستخدم فيها بين المتكلّم والسامع، ومختلف الملابسات التي تكتنف ذلك. وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين، منهم القزويني بقوله: «وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»، وذكر ابن خلدون في هذا الصدد «إذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلّم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة»[3]، فالواضح أن ابن خلدون يربط بين البلاغة ومراعاة مقتضى الحال بين المتكلم والمتلقي، أي البلاغة تكمن في تحقيق القصد للمخاطِب وبلوغ الفائدة للمخاطَب.

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،شرح وتعليق محمد التنحي، دار الكتاب العربي، ط1، 2005، ص 98.

[2]- ينظر: بشير إبرير، تعليمية النصوص، بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن،ط1، 2007، ص 53. 54.

[3]- ابن خلدون، المقدمة، ص 574.

ولكل مقام مقال هي العبارة الشهيرة للجاحظ التي تعني الاهتمام بمقتضى الحال، حيث «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السامعين، وبيني أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، حتّى يقسّم الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[1] وهذه التفاتة نبيهة من الجاحظ تنحو منحى الدراسات التداولية في مراعاة أحوال المتكلّم وأحوال المتلقّي ومقام الخطاب، «فمن أجل إحراز المنفعة وفائدة المخاطب، يوازي المتكلّم بين المعنى والمخاطب والحال، ويوازن بينها بمقدار. وتسوق هذه الفكرة إلى أنّ بنية الخطاب تختلف باختلاف أغراضه، وهذا وجه آخر من أوجه اختلاف مقامات الخطاب»[2].

ومن أهم الأقوال البلاغية فيما يتعلّق باختلاف مقامات الكلام وسياق الحال ماجاء في مفتاح العلوم للسكاكي، إذ يقول:«لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذمّ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ يباين الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على استخبار أو الانكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[3]، والسكاكي في هذا النص يعرض أحوال الخطاب بين المتكلم والمتلقي، ومراعاة المقام والسياق وإشارة إلى قصدية المتكلّم وأغراضه من الكلام، وإشارة إلى وضعية المخاطب وحالته...كل ذلك ينبئ عن فكر عالم لبيب، استطاع أن يشرح بدقة عناصر التداولية في البلاغة العربية.

وسيأتي الحديث في المحاضرات اللاحقة عن **الإنشاء والخبر وأفعال الكلام**.

ثانيا–النحو العربي واستعمال اللغة:

لم يكن النحو بعيدا عن البلاغة في البحث في قضية الاتصال واستعمال اللغة، بل إنّ بينهما اتصالا وثيقا في الدرس القديم، وهذا ما كان من سيبويه الذي انحاز إلى واقع الاستعمال اللغوي واحتفى به حين تعارض مع خطاب التقعيد النحوي ـ الذي اقترضه النحاة سابقا ـ فلم تكن دراسة اللغة عنده «تنفكّ عن محيط استعمالها وأنّه وضع القواعد وفسر الظواهر وعلل المسائل من واقع اللغة واستعمالها

[1]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 138. 139.

[2]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 195.

[3]- السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص 168.

بعيدا عن الإفتراض والمعادلات اللفظية»[1]، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على اهتمام النحويين العرب بالاستعمال اللغوي قبل التقعيد النحوي، أي بما تحدثت به العرب وجرى على لسانها، فيأخذ بعين الاعتبار السياق والمعنى في الكلام قبل تخريجات النحاة وتقديراتهم، و«نعلم أنّ النحاة العرب، وغير العرب، من المعاصرين يُعْنِتُون أنفسَهم إعناتا شديدا في تطوير الوظيفة النحوية فيتجافون بها نحو معاني الألفاظ، وربّما نحو دلالات الجمل فيعالجون حقلا ليس من حقل النحو أصلا، وكأنّهم يأبون أن تنتهي وظيفة التحليل النحوي لدى نهايات الألفاظ فيمعنون النظر في معاني هذه الألفاظ»[2]؛ ممّا يعني أنّ العلماء النحويين لم يكن نحوهم شكليا خالصا، بل إنّ منهم من ربط النحو باستعمال اللغة، بمعنى آخر، قد «يتساهل النحو في إعراب الكلام ولو كان فاسدا، من الوجهة الدلالية، فيعدّه صحيحا [...] ذلك بأنّ النحو ليس من وظيفته التمييز بين الكلام البليغ وغير البليغ، بل إنّ النحو لا يعنيه إلاّ التركيب النحوي على مقتضى أصوله ولو كان فاسدا، فإنّه قادر على إعرابه والتعامل معه»[3].

وللتوضيح أكثر نأخذ مثالا على ذلك: "شربتُ البحرَ غدا" فالعبارة صحيحة نحويا، لأنّها تتركّب من فعل وفاعل ومفعول به، وظرف زمان، غير أنّ الكلام فاسد دلاليا، فالمعنى لا يستقيم منطقيا، وهذا النوع من الاتّجاه في الدراسة «يقدّم في تحليلاته اللغوية البنيةَ على الوظيفة، ويقف في مقاربته عند حدوده بنية اللغة (الصوتية، والصرفية، والتركيبية) لا يكاد يتعدّاها»[4]، غير أنّ النحو العربي ليس كلّه شكليا وصفيا، بل إنّ من العلماء اللغويين من تنبّه إلى ضرورة الأخذ بالدلالة أو المعنى في التراكيب اللغوية حتى يستقيم النحو العربي مع الاستعمال، وهو ما يمثل الاتجاه التداولي في النحو العربي.

ومن الباحثين العرب المحدثين الذين حاولوا قراءة التراث القديم، والتوفيق بين نتائج الدراسات اللسانية الحديثة، نجد أحمد المتوكّل الذي استنتج أنّ «النظرية الثاوية حول مختلف العلوم اللغوية (النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة) نظرية تداولية، وأنّها بالتالي قادرة على التحاور (بمعنى القرض والاقتراض) مع

---

[1]- أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد ، عمان، الأردن، ط1، 2010. ص16.

[2]- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص40.

[3]- المرجع نفسه ، ص 39.

[4]- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، ص255.

[4]- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 10. نقلا عن خالد خليل الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 282.

النظريات التداولية الحديثة، بما فيها نظرية النحو الوظيفي»[1]، وقد خلص المتوكّل إلى أنّ اهتمام اللغوي العربي (نحويا كان أم بلاغيا، أم أصوليا) بالمعنى أساسا في الدراسة يرجع إلى أنّ جميع هذه العلوم تسعى إلى دراسة النص القرآني قصد فهم وتفسيره والإحاطة بأحكامه، فكان لزاما عليهم الأخذ بكل ملابسات الخطاب من مقام وقصد وفائدة، غيرها من المصطلحات التي تعدّ من صميم الدرس التداولي.

ومما نقف عليه أنّ الدرس العربي (النحوي) لم يهمل علاقة التركيب النحوي والاستعمال اللغوي، بل نظر في تداولية المتكلّم، وتداولية المتلقّي وتداولية الخطاب في ذاته، فعلم النحو لم يتناول البنية اللغوية بمعزل عن أحوال الاستعمال المختلفة، «حيث اهتمّ بمسائل مرتبطة بالمتكلّم بعدّه منتج الخطاب، ممّا يظهر أثره على البنية ذاتها، وكذلك السامع ونص الخطاب، وذلك أنّ اللغة، وهي موضوع النحو تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول»[2]. فالنحو الذي يعنى بالإعراب فقط ولا يهتمّ بالمعنى نحو يبتعد عن الاستعمال الفعلي للغة في مجتمعها الواقعي، فالتواصل يفرض أن يكون الكلام نحوا يخضع لقوانين اللغة، واستعمالا يخضع لعلاقة المتكلم والمتلقي والظروف المحيطة بينهما، فما فائدة الكلام الذي يكون على قواعد النحو صحيحا، ويغيب فيه القصد والفائدة.

ولعلّ هذا الأمر، أي الربط بين النظام النحوي وبين الوظيفة التي يؤديها في التواصل جعل المنظرين العرب القدامى يولونه كبير اهتمام، وهو ما كان من سيبويه في "الكتاب" حين صنّف الكلام إلى ما هو «مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»[3]، بناء على البنية اللغوية والاستعمال، «ويمكن القول بشكل عام أنّ المعيار العام الذي استند عليه سيبويه مبني على ملاحظة المباني اللغوية في الوضع الاستعمالي، وعليه فإنّه يمكننا الجزم أنّ معالجة سيبويه للمتون اللغوية لم تكن لتنفصل وهلة عن سياق إرسالها، وبما يحويه الموقف من أبعاد زمكانية، وسياق بصري وحركي»[4]. وبالتالي يمكن الجزم أن تحليلات سيبويه للظاهرة النحوية وفق سياقها وشروط استخدامها، وهو من صميم الدرس التداولي.

---

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 10. نقلا عن خالد خليل الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 282.

[2]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 217

[3]- سيبويه، الكتاب، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ص 7.

[4]- محمد عديل عبد العزيز علي، الفكر اللساني التداولي، قراءات في التراث والحداثة، ص 41.

أما عبد القاهر الجرجاني في "نظرية النظم" فإنّه جمع بين النحو والبلاغة، «فالنحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني (ومن حذا حذوه من البلاغيين والأصوليين) نحو (وظيفيّ) باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل»[1]، وقد بحث المتوكل في التراث العربي واستخلص أنّ الجرجاني «يَعدُّ العنصر التداولي (المقام) مكونا أساسيا للبنية النحوية ينعكس فيها، وتفسّر البنية النحوية بما كان المقام قد اقتضاه، بحيث تكون الأحوال المقامية هي التي تقتضي بنية نحوية ما»[2]، ولو عدنا إلى مفهوم النحو من منظور الجرجاني فإنّه يرى «أنّ النحو الذي يعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية لا يمكن أن يعدّ نحوا، وأنّ النحو هو الوصف الذي يتجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى باعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة»[3]، ومن هذا المنطلق نخلص إلى أنّ الجرجاني لا تكاد تخرج نظرية النظم عنده من خلال الربط بين التراكيب والمعاني عن حدود الدرس التداولي ولا سيما مراعاة السياق، ومبدأ قصد المتكلّم ومبدأ إفادة المتلقّي.

وإذا تفحصنا كتاب "الخصائص"، ووفقنا على الأسس الفكرية التي تباناها ابن جني، فإنّنا لا نكاد نبرح المجال التداولي في تعامله مع الظواهر اللغوية، وتناوله للبنى التركيبية للغة العربية، لا سيما أنّ منهجه يرتكز على الاعتداد بالاستعمال في التقعيد النحوي، ومن ملاحظاته في علاقة النحو بالاستعمال في باب[الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى] يقول: «ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه. فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ منها عليك»[4]. وهو هنا يجعل المعنى أو الدلالة أساسا لتخريج التقديرات النحوية في الإعراب، وهي إشارة صريحة إلى غلبة الاستعمال على القواعد النحوية المعيارية.

ومن ذلك أيضا اعتداده بالسياق في تحديد المواقع الإعرابية في حالة تقدير العلامات (النصب والرفع في التمييز بين الفاعل والمفعول) يقول: « ألا ترى أنّك إذا سمعت [أكرم سعيد أباه] و[شكرا سعيدا أبوه] علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه. فإن قلت: فقد تقول: [ضرب يحي بُشرى] فلا تجد هناك إعرابا فاصلا.

[1]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 218.

[2]- خالد خليل الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 286.

[3]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص87. 88.

[4]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 283.

وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو [أكل يحى كُمَّثْرى]: لك أن تقدّم وأن تؤخّر كيف شئت. وكذلك [ضربت هذا هذه] و [كلّم هذه هذا] وكذلك إن وَضُح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك [أكرم اليحييان البشريين] و[الضرب البشريين اليَحْيَون] و كذلك لو أومأت إلى رجل و فرس فقلت: [كلّم هذا هذا فلم يحبه] لجعلت الفاعل و المفعول أيّهما شئت **لأن في الحال بيانا لما تعني**. وكذلك قولك: [ولدت هذه هذه] من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة، غير منكورة»[1]. نستشف من خلال قراءة هذا القول لابن جني تلك الرؤية النبيهة إلى التماس القرائن والأحوال والسياق العام للخطاب من أجل الوقوف على ترتيب العناصر اللغوية من تقديم وتأخير الفاعل والمفعول به، وبالأخص حين يتعذّر الاعتماد على العلامات الإعرابية، فيشكل على المتلقي تبيّن المعنى الحقيقي، وهنا يستعين بالمعنى المعجمي والمعنى السياقي لتحديد المعنى الوظيفي. والعبارة لأنّ في الحال بيانا لما تعني يؤكّد أنّ ابن جني ينتهج منهجا تداوليا في النحو العربي، فالسياق والقصد من أهم المفاهيم التي يرتكز عليها الدرس التداولي الحديث.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، فإنّ النحو العربي لم يكن نحوا شكليا، بل تجاوز ذلك إلى الاهتمام بالمتكلم وحالة المتلقي وظروف الخطاب والسياق بما يلائم استعمال اللغة، إذ العناصر التواصلية (المتكلم، المتلقي، الخطاب) ضرورية لصناعة النحو وهي:

1-تداولية المتكلّم في النحو العربي:

يعتدّ كثير من العلماء النحويين على المتكلم وقصده في التقعيد النحوي، ومن أمثلة ذلك تعريفهم للكلام «الكلام هو القول المفيد بالقصد». والمراد بالقصد هو الغرض الذي يبتغيه المتكلّم من الخطاب، والفائدة التي يرجو إبلاغها للمخاطب، فـ «لا يكون الكلام كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة واعية في توجيهه إلى آخر غيره»[2]. بعبارة أخرى هو ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلّم، لأنّ ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه، مرتبط به لا بغيره، فالعلم بالقصد ضروري لإفادة الكلام وكل كلام لا قصد منه فلا يعدّ كلاما مثل الكلام الصادر عن الساهي والنائم لعدم توفّر هذا الشرط.

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 35.

[2]- محمد عديل عبد العزيز على، الفكر اللساني التداولي، ص 83.

ومنه أيضا تقليب المفردة الواحدة بين وجوهها الصرفية المحتملة: يقول الرجل: **أتاني رجل** يريد واحدا في العدد لا اثنين ــ فيقال: **ما أتاك رجلٌ**، أي أتاك أكثر من رجل، أو يقول: أتاني اليوم رجل ـ أي في قوته ونفاذه، فتقول ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء[1]. وكثيرة هي الأمثلة في الاعتداد بالمتكلم، فلن يكون كلامه كلاما حقا حتى يحمّله قصدا معينا يوجّهه لمتلقي معين.

وقد فطن ابن جني إلى دور مقاصد في ترتيب العناصر النحوية داخل الخطاب، والنص التالي يوضّح مقصدية المتكلّم في تقديم وتأخير المفعول به عن الفعل أو الفاعل أو عنهما معا، تبعا للمعنى المبتغى من المتكلّم، يقول ابن جني: «ينبغي أن يعلم ما أذكره هنا، وذلك أنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة، وبعد الفاعل، ك [ضرب زيدٌ عمرا]. فإذا **عناهم** ذكر المفعول قدّموه على الفاعل فقالوا [ضرب عمرا زيدٌ]. فإذا **ازدادت عنايتهم** به قدّموه على الفعل الناصبة، فقالوا [عمرا ضرب زيدٌ]. فإن **تظاهرت العناية** به عقدوه على أنّه ربُّ الجملة، وتجاوزرا حدّ كونه فضلة، فقالوا [عمرا ضربه زيدٌ] فجاؤا به مجيئا ينافي كونه فضلة. ثم زادوه على هذه الرتبة، فقالوا [عمرو ضرب زيد] ، فحذفوا ضميره ونوَوه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة. ثمّ إنّهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنّه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مُظهَرا ومُضمَرا، فقالوا [ضُرِبَ عمرو]»2، فهذا النص يبرز بشكل واضح الاعتداد بالمتكلم في ترتيب الفاعل والمفعول به، فالقصد المتعلّق بالمتكلّم هو الموجّه للاستعمال، وعبارة: عناهم، ازدادت عنايتهم، تظاهرت العناية توحي بالاحتكام إلى قصد المتكلم في التقديم والتأخير، فإن كان قصده التركيز على المفعول به قدّمه على الفاعل، وإن قصد إبرازه أكثر قدّمه على الفعل والفاعل، وإن كان قصده ذكر المفعول به دون غيره وإلغاء وجود الفاعل، جعل الكلام بصيغة المبني للمجهول فيحذف الفاعل وينوب عنه المفعول به، ويستأثر بالذكر.

1- تداولية المتلقي في النحو العربي:

أولى النحاة العرب للمتلقي (المخاطَب) أهمية كبيرة في التقعيد النحوي، ابتداء من تعريفهم للكلام، فإن كان البعض يرتكز على المتكلّم في تحديد مفهوم الكلام والقول والجملة، فإنّ منهم من

[1]- ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص 55.

[2]- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ج1، ط2، دت، ص 65.

ارتكز على السامع من أجل تحديد تلك المفاهيم، فنجد ابن فارس (في باب مراتب الكلام في وضوحه وأشكاله) يعتدّ بالسامع ومدى فهمه للحكم على وضوح الكلام، يقول: «أمّا واضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع له، بناء على الأساليب اللغوية التي يعرفها»، فكفاءة المتلقي هي الأساس في تحديد الكلام الواضح، أي الفهم عن المتكلّم هي الغاية من الكلام، أو الفائدة التي يجنيها من الكلام. وقد اختصر ابن عقيل مفهوم الكلام عند النحاة بقوله: «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»، كما عرفه ابن مالك في ألفيته:

كلامنا لفظ مفيد كاسْتَقِم واسْمٌ وفِعلٌ ثمّ حَرفٌ الكلم

وعلّق عليه المكودي بشرحه: «قوله كلامنا يعني الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك بإضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو "نا". وقوله لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة، وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبة، وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني بقوله كاستقم فالمثال تتميم للحدّ وفاقا للشارح لا مثال بعد تمام الحدّ خلافا للمرادي»[1]، إذ اجمع النحويون على اعتبار الكلام هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها أي يتقبلها المتلقي ويفهم عنه المقصود من الكلام، فالعبارة النار حارة وإن كانت صحيحة نحويا، والألفاظ معلومة إلاّ أنّها فقدت صفة الكلام المفيد لأنّها لا تقدّم معرفة أو خبرا جديدا للمتلقي، فالواجب على المتكلّم إفادة المتلقي.

3-تداولية الخطاب في النحو العربي:

من مواضع الاهتمام خطاب ما ورد في باب الحذف، والغرض من الحذف هو الاختصار والإيجاز، «حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية»[2]، أي ينبغي للحذف أن يقوم على دليل يعرفه المخاطب، نحو قوله تعالى: "***وقيل للذين اتّقوا ماذا أنزل ربّكم قالوا خيرا***"

---

[1]- أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصّرف والنحو لابن مالك ، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص 9.

[2]- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص4.

(النحل الآية 30) ، فقد حذف: "أنزل ربّنا" في الجواب لمعرفة المخاطب بـ (أنزل) موضوع الحديث، وهي دليل الحذف، باتفاق النّحاة واللغويين، نحو سيبويه، الفرّاء، ابن جني، ابن هشام، الزركشي، ومنهم ابن جني الذي احتفى بظاهرة الحذف في إطار الإفادة وأمن اللبس، ونص على أنّه لا حذف إلاّ بدليل يهدي المستمع ويرشده. ورأى أنّ من العوامل المساعدة على ذلك الأحوال الضابطة للكلام[1]، وجعلها مسوغا نحويا للحذف، يقول: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه...فأما الجملة، فنحو قولهم في القسم:[والله لا فعلت] و[تا الله لقد فعلت]، وأصله: [أقسم بالله]، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال ـ من الجار والجواب ـ دليلا على الجملة المحذوفة»، كما يحذف «جواب الشرط إن دلّ عليه دليل، بشرط أن يكون الشرط ماضيا لفظا[أنت فائز أن اجتهدت] أو مضارعا مقترنا بلم [أنت خاسر إن لم تجتهد]، فيحذف جوازا إن لم يكن في الكلام ما يصلح لأن يكون جوابا[فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء]، ويحذف وجوبا إن كان ما يدلّ عليه جوابا في المعنى [أنت فائز إن اجتهدت]»[2] كما عقد بابا عنوانه أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، قال فيه: من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثمّ أرسله، فتسمع صوتا، فتقول: [القرطاس والله] أي أصاب القرطاس فـ [أصاب] الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أنّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به»[3]، لكنّه نبّه إلى أنّه« ليست سياق الحال دوما وافية لتحديد المعاني، فليست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة به»[4].

والأمثلة كثيرة عن اهتمام النحاة بالخطاب وملابساته، ومراعاة السياق، والظروف التي تسمح بجعله يبلّغ قصد المتكلّم، ومفهوما من لدن المستمع.

[1]- ينظر، محمد عديل، الفكر اللساني التداولي، ص 80.

[2]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، المكتبة العصرية، ط35، 1998،ج2، ص 194.

[3]- ابن جني ، الخصائص، ج1، ص 284.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص 246.

المحاضرة الرابعة:

الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر

تحدّثنا ـ في محاضرة سابقة ـ عن المفهوم الاصطلاحي للتداولية، وخلصنا إلى أنّ التعريف المتفق عليه عند غالبية الباحثين هو دراسة اللغة في الاستعمال، «فالتداولية إذن علم تواصلي جديد، يعالج كثيرا من ظواهر اللغة ويفسّرها ويساهم في حلّ مشاكل التواصل ومعوّقاته مما ساعد على ذلك أنّها مجال رحب يستمدّ معارفه من مشارب مختلفة»[1]، الأمر الذي حال دون الاتفاق على وضع تعريف دقيق مضبوط للتداولية لسعة مجالها وتعدد مشاربها، فهي ملتقى علوم عديدة متشعبة، فلم يقتصر الأمر على اللسانيين وحدهم بل حتى الاجتماعين والنفسانيين والفلاسفة ... وكل من يشتغل باللغة واستعمالها في الواقع والتواصل.

1ـ نشأة اللسانيات التداولية:

لقد نشأت التداولية في ظل معارف وعلوم مختلفة أبرزها اللسانيات، والفلسفة، وهي «اتّجاه في دراسة اللغة شارك في بلورته دارسون ينتمون إلى ميادين معرفية مختلفة، أهمها اللسانيات والبلاغة والمنطق وفلسفة اللغة وغيرها من العلوم المعنية بالجزء الدلالي من اللغة»[2].

أ- الفلسفة التحليلية والمنحى التداولي:

تنوعت المصادر التي استقى منها الدرس اللساني المعاصر والمتمثل في التداولية، وخاصة وأنّه يركّز على اللغة والتواصل اللغوي، فأخذ عن الفلسفة التحليلية مفهوم الأفعال الكلامية، وأخذ عن الفلسفة الحديثة خاصة فلسفة بول غرايس (Paul Grice) نظرية التخاطب، واستمدّ نظرية الملائمة من علم النفس المعرفي وخاصة نظرية القوالب، غير أنّ أهم ينبوع استقى منه الدرس المعاصر هو الفلسفة

[1]- باديس هويمل، التداولية والبلاغة، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة ـ الجزائر، ع7، 2011، ص155.

[2]- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 36.

التحليلية[1]. وأول مفهوم تولّد عنها هو أفعال الكلام، بل إنّ ولادة التيار التداولي كانت من رحم "فلسفة اللغة".

وقد تأثّر بهذا التيار الفلسفي الجديد الفيلسوف النمساوي فيتغنشتاين (Wittgenstein)، وأسّس اتجاها جديدا سماه "فلسفة اللغة العادية"[2]، وأهمّ ما يميّز اتجاهه هو البحث في اللغة العادية كما يتكلّمها الإنسان في الحياة العادية، وطبيعة المعنى في كلامه، لذلك يعتبر هذا المذهب الفلسفي ردة فعل على الفكر الفلسفي القديم (الوضعانية المنطقية) الذي لم يلتفت إلى اللغات الطبيعية بالدراسة، واهتم فقط باللغات الصورية المصطنعة، وأقصى بذلك القدرات التواصلية التي تمتلكها اللغات الطبيعية، وآخذ فيتغنشتاين أيضا الفلسفة الظاهراتية التي انغمست في البحث في بداية الحدث اللساني في أعماق الوجدان وهي مرحلة ذهنية لا علاقة لها بالاستعمال اللغوي، ولا بظروف استخدام اللغة ولا بأحوال ولا بملابسات التواصل، إلاّ أنّها جاءت بمبدأ مهم استفاد منه الفيلسوف أوستن (J ,L,Austin) في دراسة ظاهرة الأفعال الكلامية.

ولم يكتب لفلسفة فيتغنشتاين الظهور والتألق إلاّ على يد فلاسفة مدرسة " أوكسفورد" وبالأخص أوستن وتلميذه سيرل(J,Searle) . وسنبيّن لاحقا أعمالهما في "نظرية أفعال الكلام".

وخلاصة نقول إنّ الفلسفة التحليلية انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول الفلسفة الوضعانية، والاتجاه الثاني الظاهراتية اللغوية، وهما غير معنيتين بالبحث التداولي، لإبعادها استعمال اللغة الطبيعية، وإهمال الجانب التواصلي اللغوي من مجال دراستها، وأما الاتجاه الثالث فلسفة اللغة العادية فإنّه يعدّ المنبت الذي انبثق منه الاتجاه التداولي الذي يدرس استعمال اللغة (عوضا عن دراسة اللغة كما هو معروف في اللسانيات الوصفية)، أي تتجاوز البنية الصورية المغلقة إلى دراسة أحوال الاستعمال وملابسات التخاطب من سياق وقصد (أغراض المنتج) وإفادة (فهم المتلقي). وهكذا شاء المسار التطوري للدرس اللغوي أن «تعود اللسانيات في منتصف القرن العشرين لتستند إلى الدرس الفلسفي

[1]- نشأت الفلسفة التحليلية على يد الفيلسوف النمساوي غوتلوب فريجه (Gottlob Frege) في العقد الثاني من القرن العشرين غي فيينا. بكتابه "أسس علم الحساب"، والجديد الذي جاء به هو تمييزه بين اسم العلم واسم المحمول، وبين المعنى والمرجع، وقد أحدثت مفاهيمه ثورة على الفلسفتين القديمة والحديثة، وأصبحت منهجا فلسفيا جديدا. ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 17.وينظر، عيد بلبع، التداولية، ص185.

[2]- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص 26

ومقولاته، وصار للفلسفة الحديثة أكثر من اتصال باللغة، مما جعلها أحد المصادر الهامة لتطور اللسانيات الحديثة»[1].

ب ـ من اللسانيات الشكلية إلى اللسانيات التداولية:

ظهر هذا التوجّه نتيجة ثورة العديد من اللغويين ضد المناهج الشكلية الصارمة والمتمثلة في الاتجاه البنيوي، والاتجاه التوليدي التحويلي، وقد أشارت خولة طالب الإبراهيمي إلى «أنّ التداولية نشأت كرد فعل للتوجهات البنيوية فيما أفرزته من تصورات صورية مبالغ فيها خاصة عن اللساني الأمريكي تشومسكي وأتباعه وكذلك الغلو في الاعتماد عند وصف الظواهر اللغوية على التقابل المشهور الذي وضعه دي سوسور بين اللغة والكلام حيث أبعد الكلام وهو الذي يمثل الاستعمال الحقيقي للغة ونظامها»[2].

وهذا لا يعني أنّ اللسانيات التداولية بدأت من حيث انتهت اللسانيات الشكلية و«ليست منهجا مكملا للتوجهات الشكلية باعتباره يتدارك بعض نقائص هذه الأخيرة، أو هو منهج مواز يتناول اللغة من زوايا مغايرة. [...] إنّ الأمر متعلّق، في الحقيقة، بإدراك اللسانيات لمظاهر تقصيرها في معالجة اللغة، وعليه فلا يعدو أن يكون الأمر مع الاتجاه التداولي، سوى تحوّل منهجي غايته إضفاء نظرة أكثر شمولية على اللغة والتأسيس»[3]، فرؤية التداوليين لموضوع دراستهم تختلف عمّا هو سائد في الدراسات السابقة، فهي تنظر إلى(اللغة في إطار وضعيات تواصلية تفاعلية)، وتنظر إلى (المعنى في الاستعمال).

لقد حصرت البنوية الدراسة في البنية (النظام) معزولة عن السياق، وأبعدت دراسة المعنى، وأهملت الكلام إذ اكتفت بالجملة كأكبر وحدة قابلة للدراسة ولم تتجاوزها، في حين أنّ الواقع الفعلي أثبت أنّ التواصل اللغوي لا يتمّ بالجملة وإنّما بالنص، «فالتواصل والتفاعل بين المتكلمين لا يتحقّقان في اعتقادهم (التداوليين) عن طريق إنجازات كلامية أكبر وأشمل هي الخطاب»[4]، وأنّ المعنى يكمن في الاستعمال الحقيقي للغة في ظروف معيّنة لقصد معيّن، وهو الأمر الذي ترتكز عليه التداولية، «وذلك يعني أنّ اللسانيات المعاصرة قد تخلت عن الانكفاء على الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الصوري الصارم،

[1]- خليفة بوجادي ، في اللسانيات التداولية، ص 32.

[2]- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000، ص 177.

[3]- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ص 57.

[4]- المرجع نفسه، ص 55.

وبمعناها التوليدي التحويلي الذهني المجرد.. وتجاوزتها إلى آفاق أخرى حيث تلتقي المعرفة اللغوية مع معارف إنسانية أخرى، وإلى حيث يركّز على "الكلام" وعناصره الأساسية كـ"غرض المتكلم"، و"حال المخاطَب"، أو "سياق الحال" كما أطلق عليه في فكرنا اللغوي القديم... وهذه هي المرتكزات الحيوية للدراسة اللسانية المعاصرة»[1].

وانطلاقا مما سبق، فإنّ الدرس التداولي قد أولى اهتماما لفكرة التواصل اللغوي والاستعمال الفعلي للغة، أي الكلام الذي تجاوزته اللسانيات الشكلية باعتباره لا يصلح للدراسة، وهو ما جعل البعض من الدارسين يطلقون أحكاما تعسفية بحق هذا التوجه الجديد ونعتوه "بسلة لمهملات اللسانيات" لأنّه احتوى ما رفضته الدراسات السابقة، وهو تصوّر خاطئ كما وضّحه مسعود صحراوي، لأنّها اتخذت من الظواهر التي عجزت اللسانيات عن إيجاد حلول لها موضوع دراستها، فهي تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي وتشرح طرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات[2]، وما مكّنها من ذلك هو التشابك المعرفي وعلاقاتها المتنوعة مع علوم عديدة أسهمت في توضيح بعض القضايا التي لم تجد لها اللسانيات تفسيرا، ولعلّ أهمّ مسألة كانت سببا في انعراج مسار الدرس اللساني هو **قضية المعنى**.

جـ ـ المعنى أو الدلالة بين اللسانيات الوصفية واللسانيات التداولية:

قبل الخوض في تحديد الفرق بين المعنى /الدلالة في اللسانيات الوصفية الشكلية واللسانيات التداولية، علينا تحديد الفرق بين المعنى والدلالة في الدرس اللغوي ، فقد اختلف الباحثون في تحديد طبيعة العلاقة التي تحكم الدلالة والمعنى، فأمر التفريق بين المعنى والدلالة لم يكن سهلا أو متفقا عليه[3]،فمنهم من يجعل المصطلحين مترادفين لعلم واحد، ومنهم من يرى أنّ ثمّة فرق بينهما، انطلاقا من أنّ الدلالة هي حصيلة الثنائية الدال والمدلول، فالدال هو اللفظ والمدلول هو المعنى، واعتبارا من ذلك فالمعنى جزء من الدلالة، ورأي ثالث يرى أنّ الدلالة أعم من المعنى، فالدلالة عام يرتبط بالرموز اللغوية وغير اللغوية، في حين المعنى يرتبط فقط بالرموز اللغوية، ورأي آخر مخالف للرأي السابق يرى أنّ المعنى أعم من الدلالة، فعلم الدلالة يعنى بدراسة المعنى الخاص بالمفردات بوجه عام، أما المعنى فهو حاضر في اللفظ والعبارة والجملة، كما نجد رأيا آخر يجعل العلاقة بين المعنى والدلالة علاقة عكسية، قوامها اعتماد

---

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 17.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 38.

[3]- ينظر، عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سميوطيقا موريس، من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، بلنسية للنشر والتوزيع المنوفية، مصر، ط1، 2009، ص 135.

أحدهما على الآخر، فكلما توسّعت الدلالة صغر المعنى والعكس صحيح مثلا: (كلمة حيوان أوسع من دلالة كلب، لكن معنى حيوان أقل تحديدا من معنى كلب)[1].

ومن هنا كان لزاما علينا توضيح الفرق بين دراسة المعنى في اللسانيات الوصفية وفي اللسانيات التداولية، فقد يعتقد البعض أنّ المعنى مهمل تماما وغائب مطلقا في الدراسات السابقة ولم يلق الاهتمام إلاّ مع الدرس التداولي، والحقيقة أنّ المعنى مقصى من الدراسة في اللسانيات الوصفية عن قصد وليس عن تجاهل، ولعلّ دي سوسير نفسه تنبّه للأمر انطلاقا من تمييزه بين الثنائية اللغة /الكلام، فالدلالة ترتبط باللغة والمعنى يرتبط بالكلام، أي إنّ «الدلالة ـ على وفق المفهوم المتقدم ـ لفظ يطلق على الوحدة اللغوية ـ كلمة كانت أو جملة ـ قبل توظيفها واستعمالها في موقف لغوي محدّد، أي قبل تحوّلها إلى كلام، أمّا المعنى فإنّه لفظ يتّصل بالوحدة اللغوية بعد توظيفها في سياق لغوي محدّد، واستعمالها في موقف كلامي خاص»[2]، إذن يمكننا التفريق بين العلمين فـ«التداولية تتميّز عن الدلالة في كونها تهتم بالمعنى فيعلاقته بمواقف الكلام»[3]، بعبارة أخرى تبحث التداولية في المعنى داخل السياق في حين تبحث الدلالة في المعنى داخل اللغة أي خارج السياق، الأمر الذي يجعل من "السياق" البعد الجوهري للدرس التداولي.

فنقطة الاختلاف في دراسة المعنى بين العلمين تكمن في السياق التواصلي الفعلي لاستخدام اللغة، أي بكل ما يحيط بمجال التخاطب بين المنتج والمتلقي، من قصد، سياق، وحال المتلقي...، فـ«علم الدلالة يدرس المعنى مستقلا عن السياق الذي يرد التعبير فيه، في حين تهتمّ التداولية بدراسة معنى العبارات من طريق العلاقة مع سياق التعبير»[4]، هذا ما جعل دراسة المستوى الدلالي مستقلا عن الحقول المعرفية الأخرى فهو من اختصاص اللغويين، أما المعنى فتتجاذبه علوم ومعارف مختلفة، وكل العلوم المنشغلة بدراسة اللغة الإنسانية كالفلسفة، واللسانيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع.

من جهة أخرى، نقول إنّ سعي اللسانيات إلى تحقيق صفة العلمية عامل آخر في إقصاء دراسة المعنى من حقلها، إذ إنّها تبتغي دراسة اللغة دراسة علمية، بمعنى اعتمادها على الملاحظة، والمبادئ التجريبية للوصول إلى ضبط قوانينها ونتائجها الدقيقة، وهذا ينطبق على المستوى الصوتي والتركيبي، أما المستوى الدلالي فإنّ المعنى لا يمكن القبض عليه وإخضاعه للتجربة المخبرية، «لأنّ المعنى يشكّل الكيان

[1]- ينظر: خالد خليل الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، من ص 33، إلى ص 35.
[2]- المرجع نفسه، ص 35
[3]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سميوطيقا موريس، من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، ص 132.
[4]- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 41.

التجريدي الذي لا يمكن حدّه في إطار الوعي، لعدم امتلاكه معطى حسّيا، فهو يخرج عن مقولة اللفظ الذي يتجلى فيه، وهو ما جعل المعنى يشكّل المشكلة الجوهرية في علم اللغة»[1]، الأمر الذي جعلالاهتمام بالدلالة يتأخر في الدراسات اللسانية، بل إنّ بلومفليد[2]، رائد اتجاه السلوكي في المدرسة البنيوية الأمريكية يبرّر ذلك، فالمعنى حسب رأيه «يحتاج إلى الإحاطة بكل شيء في عالم المتكلّم، وهو أمر لا يمكن تحقيقه، لذلك دعا إلى الانتظار وتأجيل هذه الدراسة إلى حين تقدّم المعرفة البشرية»[3]، فهو الآخر لم ينتقص من قيمة المعنى بل اعترف بأن منهجه غير قادر على الإحاطة به، فاستبعده مجملا من التحليل اللغوي.

وبفضل التطور الحاصل في ميدان الدراسات التركيبية تيقّن الدارسون أنّ الدراسة التركيبية لا تستقيم ولا تفهم بشكل أفضل إلاّ بفهم أعمق للدلالة «وهو ما حصل في أوائل الستينات من القرن الماضي، فقد جنحت الكفة الدلالية في جذب الأنظار إليها، إذ بدأ كلّ من كاتز وفودر في عام 1963 م، وكاتز وبوستال في عام 1964م بالاهتمام بالمعنى، ومحاولة دمجه في النحو، وظهر في إطار المقاربة التوليدية في مراحل لاحقة ما يعرف بالدلالة التوليدية»[4]، ثم نظرية السياق عند فيرث (Firth) التي اعتبرت نقلة معرفية وانعطافا جديدا في مجال الدرس اللغوي ذلك أنّ «نظريات السياق جاءت بمثابة خيط تواصل علم اللغة مع التداولية، لأنّ البحث في المستوى السياقي عند علماء اللغة بعد فيرث قام على تجاوز الوقوف على المستوى الدلالي»[5]، وعلى الرغم من الالتفاتة الجوهرية لدراسة المعنى وفق منظور فيرث، وما أحدثته من تجديد في الدرس اللساني إلاّ أنّه لم يسلم من النقد حين ارتكز على السياق وجعله المنبع الوحيد الذي تستقي منه العناصر اللغوية دلالاتها، وذهبا إلى أنّ البحث اللغوي لا يمكن أن يكتمل

[1]- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 48.

[2]- يبدو أن أولئك الذين رفضوا الاعتراف بالمعنى من علماء اللغة الأمريكيين قد حمّلوا أقوال بلومفيلد أكثر مما تحتمل، أو اكتفوا بقراءة سطحية لها دون أن يفهموا ما يعنيه بالعقلية والآلية، فإذا كان بلومفيلد هاجم بشدة المصطلحات العقلية مثل التصور والفكرة فلأنه كان يؤمن بالسلوك، وينادي بالتركيز على الأحداث الممكن ملاحظتها، وليس لأنّه كان يتجاهل المعنى ككل، أو أنه لم يعط اعتبارا للمعنى. ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، جامعة القاهرة، ص 25.

[3]- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 85.

[4]- خالد هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي، ص 50.

[5]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سميوطيقا موريس، من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، ص132,

بدون بعض الإشارات إلى سياق الموقف الذي فيه تعمل اللغة[1]، وهو ما جعل تلميذه ميشيل هاليداي (Michael Halliday) يسعى إلى تعميق الفكرة وجعلها أكثر وضوحا، «فقد قدّم السياق بشكل مختلف نوعا ما عمّا كان يقدّمه أستاذه فيرث [...] ولعلّ أهمّ إنجاز حقّقه هاليداي في ميدان الدرس اللساني، هو جعله النص وليس الجملة الوحدة الصغرى للتحليل»[2]، مقتنعا بأنّ التواصل لا يتم في حدود الجملة منعزلة عن سياقها، وإنّما التواصل يتمّ عن طريق النص، وكان هذا بمثابة إعلان عن نشأة اتجاه جديد في الدراسة اللسانية وهو الاتجاه الوظيفي إذ«حاول عدد من اللسانيين منذ منتصف ستينيات القرن الماضي استثمار المفاهيم اللسانية الوظيفية التي بلورتها مدرسة براغ وطوّرتها فيما بعد ـ مدرسة لندن بقيادة فيرث، مؤكدين على مفهوم مركزي يتمثّل فيما أسموه (ديناميكية التواصل)»، فاللسانيات الوظيفية تدين في نشأتها إلى ما قدّمه الوظيفيون الوصفيون (حلقة براغ) وما قدّمه فيرث وتلميذه هالداي، وبلغت من التطور في السبعينات على يد سيمون ديك، بمحاولته المزج بين الدراسة اللغوية والمنطق وفلسفة اللغة وبالأخص أفعال الكلام، وكان كلّ هذا الزخم المعرفي والمنهجي إيذانا بنشوء الاتجاه التداولي.

[1]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سميوطيقا موريس، من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، ص 134.

[2]- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني، ص 101.

المحاضرة الخامسة:

مدخل: التحليل التداولي (عناصر التحليل التداولي)

يتميّز الاتجاه التداولي عن غيره من اتجاهات الدراسة اللغوية أنّه يدرس اللغة في الاستعمال، فيتطلّب ذلك توظيف عناصر لغوية وغير لغوية لمعالجة الظاهرة اللغوية، فالتداولية تدرس اللغة من وجهة وظيفية عامة (معرفية واجتماعية وثقافية)، وهي بذلك تلتقي مع مختلف المعارف والعلوم المشتغلة باللغة، هذا ما جعل التحليل التداولي يتوزع بين عدّة مواضيع وقضايا، نحاول أن نقف في هذه المحاضرة على أهم مبادئ التحليل التداولي للخطاب.

1- أبرز مفاهيم ومبادئ التحليل التداولي:

تقوم التداولية المعاصرة على جملة من المفاهيم والمبادئ أهمها: القصد والإفادة وأفعال الكلام، والاستلزام الحواري (التخاطبي أو التحادثي)، المتضمنات القول، والافتراض السابق والسياق، والمقام .... بعضها تعرضنا إليه في المحاضرات السابقة، وسنتطرق في هذه المحاضرة إلى أهم محاور اللسانيات التداولية.

أولا: الإشاريات (الإشارة):

في كل اللغات كلمات وتعبيرات تعتمد اعتمادا تاما على السياق الذي تستخدم فيه، ولا يمكن إنتاجها أو تفسيرها بمعزل عنه، وللتوضيح نأخذ المثال التالي[1]:

- **سوف يقومون بهذا العمل غدا. لأنّهم ليسوا هنا الآن.**

هذه الجملة غامضة لأنّها تحتوي على عدد كبير من العناصر الإشارية التي تعتمد على السياق لتفسيرها، منها واو الجماعة (يقومون)، ضمير الجمع الغائبين "هم" (لأنّهم)، اسم الإشارة "هذا" ، ظرف الزمان" غدا" و" الآن" ، ظرف المكان " هنا". فالتحليل البنيوي لا يمدّنا بتفسير واضح لهذه الألفاظ، نقول:

يقومون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه نبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

[1]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص من 15، إلى 29. (بتصرف)

بهذا: الباء: حرف جر، هذا: اسم إشارة مبني في محلّ جر اسم مجرور.

غدا والآن: ظرف زمان، **هنا**: ظرف مكان.

فمثل هذا التحليل لا يقدّم تفسيرا للقول، فمن المقصود بـ: واو الجماعة أو من الفاعل؟ وأما بالنسبة لظرف المكان "هنا" فإنّنا نطرح السؤال: أين وقع الفعل؟ هل في مؤسسة، أو في مدرسة، أو في البيت....والقائمة مفتوحة للاحتمالات.

ومثل هذه العناصر تسمى العناصر الإشارية [وكان بيرس أول من أشار إليها]، وهذا يدلّ على أنّ اللغات الطبيعية وضعت أساسا للتواصل المباشر بين الناس وجها لوجه، وتظهر أهمّيتها يغيب عنّا ما تشير إليه، فيسود الغموض. وقد أجمع الباحثون على أنّ الإشاريات خمسة أنواع:

1ـ **الإشاريات الشخصية**: أوضح العناصر الإشارية الدالة على شخص ضمائر المتكلّم "أنا، ونحن" ، وضمائر المخاطب "أنت مفردة ومثنى وجمعا مذكرا ومؤنثا، أما ضمير الغائب فيدخل فيالإشاريات إذا كان حرا، أما إذا عرف مرجعه من السياق خرج من الإشاريات. ويضيف فلاسفة اللغة معيار الصدق في قبول العبارة، مثلا :"أنا أم نابليون" فلا يكفي أن تكون تلك المرأة حاضرة، بل لابدّ أن تكون المرجع المرأة هي أم نابليون فعلا، وقد قيلت هذه الجملة في الظروف التاريخية المناسبة، وإلاّ كانت كاذبة. وقد يحدث لبس في استخدام الضمائر أيضا مثل: يقول رجل: قال زيد: أنا قادم الليلة. ولإزالة اللبس فرّق اللغويون بين المتكلّم الحقيقي، والمصدر الذي ينقل كلاما كلّف بنقله إلى آخر.

2 ـ **الإشاريات الزمانية**: هي كلمات تدلّ على زمان يحدّده السياق بالقياس إلى زمان التكلم فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية، مثلا : "بعد أسبوع" يختلف مرجعها إذا قلتها اليوم أو بعد شهر أو بعد سنة، كذلك لو قلت: "نلتقي الساعة العاشرة" فزمان التكلّم والسياق هما اللذان يحدّدان المقصود ، هل العاشرة صباحا أو مساء، أو اليوم أو اليوم الذي يليه... ومثلها أمس ، وغدا، الآن، الجمعة... والإحالة إلى الزمان قد تستغرق المدة الزمانية كلّها: "قضيت يوم الأربعاء عند الأهل" ، أو جزءا منه: "ضرب زيد عمر يوم الخميس"، أو تشمل العصر: "بنات العصر"... وبعضها لا ينفكّ عن الإشارة الزمانية كبعض التحيات: "صباح الخير" لا تقال إلاّ في الصباح.

3ـ الإشارات المكانية: هي عناصر إشارية إلى أماكن يعتمد استعمالها وتفسيرها على مكان المتكلّم وقت التكلّم أو على مكان آخر معروف للمخاطب، فهي إذن تعتمد على السياق لتفسيرها (السياق المادي المباشر) مثل: هذا وذاك وهنا وهناك، نحو: "أحبّ أن أعمل هنا" ، فما المقصود ب"هنا" ؟ ها يعني المكتب، أو المؤسسة، أو المدينة...؟ ومنها ما يشير إلى ظروف المكان: أمام، فوق، وقد تشير إلى القريب أو البعيد (هنا هناك)، وقد تنتقل إشارة المكان إلى المسافة العاطفية أو الوجدانية(وقد أسموه علماء العرب التحقير بالقرب أو التعظيم بالبعد: ﴿**أهذا الذي يذكر آلهتكم**﴾ (**سورة الأنبياء، الآية 36**). و ﴿**ألم. ذلك الكتاب**﴾ (**سورة البقرة الآية 1**)

4 ـ إشارات الخطاب: قد تلتبس إشارات الخطاب بالإحالة إلى سابق مثلا: "زيد كريم وهو ابن كرام" فالمرجع الذي الذي يعود إليه زيد هو واحد. أما إشاريات الخطاب فتخلق المرجع مثلا: تروي قصة ثم تتذكّر قصة أخرى لها علاقة بالسابقة، فتشير إليها ثم تقول: وتلك قصة أخرى، فالإشارة هنا إلى مرجع جديد، وإشاريات الخطاب قد تستعين بإشاريات الزمان أو المكان، مثلا: "الفصل الماضي" ، "الرأي السابق"، "هذا النص"، "تلك القصة"... وهناك إشاريات للخطاب تعدّ من خواص الخطاب، وهي التي تشير إلى موقف خاص بالمتكلّم، مثلا: "ومهما يكن من أمر" تعني ترجيح رأي على رأي آخر وحروف المعاني: "لكن، بل" تفيد الاستدراك، "فضلا عن ذلك" يقصد بها: أن يضيف أو يزيد، "من ثمّ" يقصد الترتيب.

5ـ الإشاريات الاجتماعية: وهي ألفاظ وتراكيب تشير إلى العلاقات الاجتماعية بين المتكلّمين والمخاطَبين من حيث هي علاقة رسمية أو غير رسمية (صداقة، عائلة...)

ففي العلاقة **الرسمية** يتم استعمال الألقاب[1] سيادتكم، حضرتك، فضيلة الشيخ... أو استخدام أنتم (بدل أنت) لمخاطبة المفرد، ويقصد منها تعظيم المتلقي في اللقاءات الرسمية، وفي مخاطبة من هم أكبر سنا، أو مقاما أو مرتبة... أو نحن (بدل أنا) للمتكلم المفرد (المعظم لنفسه).

وفي العلاقة **غير الرسمية** تزول القيود ويتحرر المتكلّم من عبارات التعظيم والتبجيل، فينادي المتلقي بالاسم المجرد، ويستعمل أنت للمخاطب المفرد ويستخدم عبارات التحية "صباح العسل" ، كما

[1]- برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة عبد القادر ستقادي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص63.

تندرج في هذا الإطار أيضا بعض الصيغ والألفاظ التي تستخدم بحسب الطبقات الاجتماعية، مثلا مرحاض الطبقة الراقية تستخدم (Toilette) والطبقة البسيطة تستخدم[1](petit coin).

ثانيا: متضمنات القول (الإضمارات التداولية):

1 ـ الافتراض المسبق/السابق:

يوجّه المتكلم حديثة إلى السامع على أساس ما يفترض سلفا أنّه معلوم له. فإذا قال رجل لآخر: "أغلق النافذة"، فالمفترض سالفا أنّ النافذة مفتوحة، وأنّ هناك مبررا يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المخاطب قادر على الحركة، وأنّ المتكلم في منزلة الآمر، وكلّ ذلك موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلّم بالمخاطب. كما يجب التمييز بين الاستعمال العام للفظ "الافتراض السابق" في لغة الحياة اليومية، والاستعمال الاصطلاحي في الدرس التداولي الذي هو أضيق مدى من الاستعمال العام[2].

فمن **الاستعمال العام** قولك: "كتب زيد رسالة إلى عمرو"، فيفترض السامع أنّ عمرو يقرأ.

أما **الاستعمال الاصطلاحي** فهو مقيّد باستدلالات تداولية تحملها تعبيرات لغوية معيّنة مثلا قولك: "سيارتي جديدة". ثم قلت: "سيارتي ليست جديدة"، فعلى الرغم من التناقض بين القولين فإنّ الافتراض السابق هو أنّ لك سيارة. (أي من خلال العبارة نفسها سيارتي ... سيارتي ...).

وقد ميّز الباحثون بين نوعين من الافتراض السابق[3]:

- **الافتراض المنطقي أو الدلالي:** يشترط فيه الصدق بين قضيتين، فإذا كانت القضية (أ) صادقة فمن اللازم أن تكون القضية (ب) صادقة، وسمي أيضا الاقتضاء.
  (أ) المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة. (ب) زيد تزوّج أرملة.
- **الاقتراض التداولي:** لا دخل له بالصدق والكذب، يمكن أن تنفي القضية الأساسية دون أن يؤثّر ذلك في الافتراض.

[1]- لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة محمد يحياتن، دار القصبة للنشر الجزائر،2006، ص 79.
[2]- ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 42.
[3]- ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 28.

(أ) أغلق النافذة.⟸(ب) لا تغلق النافذة. الافتراض السابق: النافذة مفتوحة.

2 ـ الأقوال المضمرة:

ترتبط الأقوال المضمرة بوضعية الخطاب ومقامه. على عكس الافتراض المسبق الذي يحدّد على أساس معطيات لغوية مثلا قولك: "السماء ممطرة" فالسامع يعتقد أنّ القائل يدعوه إلى[1]:

ـ المكوث في البيت أو ـ الإسراع إلى العمل. ـ أو الانتظار حتى يتوقف المطر. ـ أو عدم نسيان مظلته .... والقائمة مفتوحة وفق ملابسات الخطاب.

ثالثا ـ الاستلزام الحواري/التخاطبي/المحادثي:

ترجع نشأة البحث فيه إلى غرايس (H .P .Grice) وكانت نقطة البدء من أنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون[2]. فاهتمّ "**بما يقال**" (أي معنى الكلمات والعبارات بقيمتها اللفظية) و"**ما يقصد**" (أي المعنى غير المباشر الذي يريد أن يبلغه للسامع، اعتمادا على أنّ السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلّم بما يتوفر عليه من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال). فأراد أن يقيم معبرا بين ما يحمله القول من **معنى صريح**، وما يحمله من **معنى متضمن**[3]، فنشأت فكرة الاستلزام.

والاستلزام نوعان: عرفي وحواري، فالأول هو استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها مهما اختلفت السياقات نحو: لكن للاستدراك، ليت للتمني... أما الثاني فهو متغيّر بتغيّر السياقات.

ومن منطلق التركيز على : كيف يقول المتكلّم شيئا ويقصد شيئا آخر؟ وكيف يسمع المخاطب شيئا ويفهم شيئا آخر؟ وجد خلا سمّاه: مبدأ التعاون بين المتكلّم والمخاطَب ينهض على أربع مسلمات[4]:

---

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، 44.

[2]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

[3]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 47، 48.

[4]- ينظر، المرجع نفسه، ص 46.

- مبدأ الكم/القدر: اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب دون زيادة أو نقصان.
- مبدأ الكيف: لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه.
- مبدأ المناسبة/الملائمة: اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع.
- مبدأ الطريقة/الجهة: الوضوح في الكلام، تجنب الغموض، أوجز ورتّب كلامك.

وللتوضيح أكثر نأخذ الأمثلة التالية:

مثال 1: (أ)أين مفاتيح السيارة؟ (ب) على المائدة. حوار ناجح حيث توفرت فيه شروط نجاح الحوار من كم وكيف ومناسبة وطريقة.

مثال 2: (أ) هل الطالب عمر مستعدّ لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟ (ب) إنّ الطالب عمر لاعب كرة ممتاز. المتكلّم يقول قولا لكنّه يقصد (أنّ الطالب عمر ليس مستعدا لمتابعة الدراسة). (خرق لمبادئ الحوار يؤدي إلى الاستلزام)

مثال 3: مجموعة من الأمثلة توضح انتهاك المتكلّم مبدأ من مبادئ الحوار وما يستلزم عنه:

أـ هل اغتسلت ووضعت ثيابك في الغسالة؟

ب ـ نعم اغتسلت. } انتهاك لمبدأ الكمّ.

أ- طهران في تركيا. أليس صحيحا يا أستاذ؟

طبعا. وباريس في الصين. } انتهاك مبدأ الكيف.

أ ـ أين زيد؟

ب ـ ثمة سيارة صفراء تقف أمام منزل عمر. } انتهاك مبدأ الملاءمة.

أ- ماذا تريد؟

ب ـ قم واتّجه إلى الباب، وضع المفتاح في القفل ثم أدره ناحية اليسار ثلاث مرات ثم ادفع الباب. } انتهاك مبدأ الطريقة (الإيجاز: افتح الباب)

رابعا- أفعال الكلام:

1- دور أوستين في نظرية أفعال الكلام:

تأثّر أوستين بما نبّه إليه فيتجنشتاين من أنّ اللغة قد تستخدم لوصف العالم، كما أنّ هناك استعمالات أخرى للغة لا تصف وقائع العالم مثل الأمر، التمني... وغيرها، أطلق عليها "ألعاب اللغة"[1]، والتي لها قواعد يتّفق عليها مستعملو اللغة، وأرسى مبدأ مثير للجدل هو "**المعنى هو الاستعمال**"، ومن ثم تصدّى أوستن في كتابه: "كيف تنجز أشياء بالكلمات" (How to Do Things with Words)[2]، للردّ على فلاسفة الوضعية المنطقية (اللغة أداة رمزية) فاللغة وصف للعالم بعبارات إخبارية صادقة أو كاذبة، أما الإنشائية فلا معنى لها.

وقد أنكر أوستن أن تكون الجمل أو العبارات الإخبارية دوما ينطبق عليها الصدق والكذب، فبعض العبارات لا تصف الواقع الخارجي ولا تحتمل الصدق أو الكذب[3]، مثلا : "أوصي بنصف مالي للجمعيات الخيرية" فإذا نطقت بها فإنّك لا تصف شيئا وإنما تنجز فعلا، ومن ثم ميّز أوستن بين[4]:

1- **أفعال إخبارية:** تخبر عن العالم الخارجي، وتكون صادقة أو كاذبة مثلا "السماء تمطر".

2- **أفعال أدائية:** تستخدم لإنجاز فعل كالتسمية، والاعتذار، والترحيب، والنصح... وهي لا توصف بالصدق أو الكذب، بل تكون موفّقة أو غير موفّقة لوجود شروط.

وأطلق أوستن على الشروط التي تتحقّق بها الأفعال الأدائية الصريحة شروط الملائمة، وقد قسمت إلى قسمين[5]:

الشروط التكوينية: وهي اللازمة لأداء الفعل، فإذا لم يتحقّق كان إيذانا بإخفاق الأداء[أنت طالق: إذا قيلت للزوجة أو إذا قيلت لغير الزوجة]

---

[1]- ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 42.

[2]- ترجم الكتاب محمد يحياتن وعنونه بـ القول من حيث هو فعل (نظرية أفعال الكلام) ، سلسلة مقاربات ،عالم الكتب، تيزي وزو، الجزائر، ط2، 2010.

[3]- جون ل.أوستن، القول من حيث هو فعل، ص 12، 13.

[4]- ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 43،44

[5]- ينظر، جون ل أوستن، القول من حيث هو فعل، المحاضرة الثانية، ص 18 وما بعدها

1- الشروط القياسية: إذا لم تتحقق نتج عن ذلك سوء أداء الفعل (مثلا الأمر إذا لم ينفّذه المخاطَب) .

وبالرغم مما بذله أوستن في التمييز بين الأفعال الأدائية، إلاّ أنّ الحدود بينها لا تزال غير واضحة، وما وضعه من شروط ليس كافيا. فعاد من حيث بدأ : كيف ننجز فعلا حين ننطق قولا؟ فرأى أنّ الفعل الكلامي مركّب من ثلاث أفعال تؤدّى في الوقت نفسه، فهي جوانب مختلفة لفعل كلامي واحد، ولا يفصل أحدهما عن الآخر إلا لغرض الدراسة[1]:

1- **الفعل اللفظي**: النطق بأصوات لغوية في تركيب نحوي صحيح، ينتج عنه معنى محدّد (معنى حرفي) أو له مرجع يحيل إليه.

2- **الفعل الإنجازي**: ما يؤديه الفعل اللفظي من وظيفة في الاستعمال ؛ أي قيام بفعل ضمن قول شيء . في مقابل الأول الذي هو مجرّد قول شيء. مثلا (النصح، التحذير ، التحذير، الأمر...) ويسميه البعض "الفعل المتضمّن في القول".

3- **الفعل التأثيري**: الفعل الناتج عن القول أو الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في المخاطب سواء أكان تأثيرا جسديا أم فكريا أم شعوريا.

مثلا " خلف هذا الباب أفعي"

- الفعل اللفظي: الهيئة التركيبية للجملة بأصواتها ومعناها الدلالي أنّ الأفعى موجودة خلف الباب.
- الفعل الإنجازي: هو التحذير وهو قصد المتكلّم.
- الفعل التأثيري: ما خلّفه القول من أثر؛ مثل الفزع، الهروب من المكان، النهوض لقتلها...

وقد أدرك أوستن أن الفعل اللفظي لا ينعقد الكلام إلاّ به، وأن الفعل التأثيري لا يلازم الأفعال جميعا. فوجّه اهتمامه إلى الفعل الإنجازي، وأصبحت تسمى نظريته بـ "النظرية الإنجازية"، إلا أنّ الفعل الإنجازي وثيق الصلة بمقصد المتكلم، وعلى المتلقّي أن يبذل الجهد الكافي للوصول إليه (فالقصد جوهر نظرية الفعل الكلامي) ومن ثم صنّف الأفعال الكلامية على أساس قوتها الإنجازية إلى خمسة أصناف[2]:

---

[1]- ينظر، جون ل أوستن، القول من حيث هو فعل، المحاضرة الثانية ، ص 84 وما بعدها، وينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 45.

[2]- ينظر جون ل أوستن، القول من حيث هو فعل، المحاضرة الثانية عشرة، ص 122. ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 45، 46..

- **أفعال الأحكام**: يبرّئ، يقدّر، يعيّن، يقوّم، يشخّص، يحلّل...
- **أفعال القرارات**: يحرم، يطرد، يجنّد، يوصي، يحذر يعتذر، ينصح...
- **أفعال التعهّد**: أعد، أتعهد، أضمن، أقسم...
- **أفعال السلوك**: الاعتذار، الشكر، التعاطف، المواساة، الرجاء، التحدي.
- **أفعال الإيضاح**: الإثبات، الإنكار، التنويه، الاعتراض، الاستفهام...

لم يستطع أوستن تحقيق ما يسعى إليه من وضع نظرية متكاملة، إلا أن تلميذه سيرل طوّر أفكار أستاذه ونظمها.

2- دور سيرل في نظرية أفعال الكلام:

قام سيرل بتنظيم نظرية أفعال الكلام التي بدأها أستاذه أوستن رغم اعترافه بالمجهودات القيّمة في بحثه، وأهمية المفهومات التي حدّدها، إلاّ أنّه رأى التداخل الواضح بين فئات الأفعال، وتعديل الشروط[1]:

أولا: قسم الأفعال الكلامية إلى أربعة أقسام، أبقى على القسمين الإنجازي والتأثيري، أما القسم الأول الفعل اللفظي فقسمه إلى قسمين:

1- **الفعل النطقي**: يشمل الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية.

2- **الفعل القضوي**: المرجع؛ والمتحدث به أو الخبر؛ ولا يكون بمفرده وإنما مرتبط بفعل إنجازي، مثلا:

أ- يقرأ زيد الكتاب. ب- أيقرأ زيد الكتاب؟

ج - يا زيد اقرأ الكتاب. د - لو يقرأ زيد الكتاب.

1- الفعل النطقي: نطق الأصوات.

2- الفعل القضوي: المرجع: زيد/ والخبر: قراءة الكتاب

[مرجع + الخبر = القضية: قراءة زيد الكتاب.]

الفعل الإنجازي: (أ) خبر. (ب) الاستفهام. (ج) الأمر. (د) التمني.

[1]- ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، من ص 71، إلى ص 80.(بتصرف) وينظر، نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص 47، 48.

ويدل على القوة الانجازية دليل يسمى "**القوة الانجازية**" يبين نوع الفعل الإنجازي [نظام الجملة، النبر، التنغيم، علامات الترقيم، صيغة الفعل، الأفعال الأدائية]

ثانيا: رأى سيرل أن الفعل الكلامي لا يقتصر على مراد المتكلم فقط، بل هو مرتبط بالعرف اللغوي، والاجتماعي [أن نتحدث بلغة أجنبية لا يجيدها المتلقي، وتقول شيء وتقصد شيئا أخرا، ولا يسمح العرف اللغوي باستخدامها].

ثالثا: طوّر سيرل شروط الملاءمة التي إذا تحققت في الفعل الكلامي كان موفقا، فجعلها أربعة شروط وطبقها على الأفعال الإنجازية ، الرجاء، الشكر، الاستفهام... وبيّن ما قد يحتاجه كل منها إلى بعض الشروط الإضافية... وهي:

أ- **المحتوى القضوي**: وذلك أن يكون للكلام معنى قضوي من خلال قضية تقوم على مرجع متحدث عنه أو متحدث به، ويكون المحتوى القضوي هو المعنى الأصلي للقضية.

ب- **الشرط التمهيدي**: ويتحقق إذا كان المتكلم قادرا ولو بوجه من الوجوه على إنجاز الفعل.

ج- **شرط الإخلاص**: ويتحقق حينما يكون المتكلم مخلصا في أداء الفعل.

د- **الشرط الأساسي**: ويتحقق حين يؤثر المتكلم في السامع.

رابعا: أعاد سيرل تصنيف الأفعال الكلامية على أسس منهجية: الغرض الإنجازي/ اتجاه المطابقة /شرط الإخلاص، وجعلها خمسة أصناف[1]:

1- **الإخباريات**: نقل المتكلم واقعة ما من خلال قضية تحتمل الصدق أو الكذب، واتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم، وتضمّ أفعال الإيضاح والتقرير والأوصاف الطبية...

2- **التوجيهات**: غرضها الإنجازي توجيه المستمع إلى فعل شيء ما، اتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص الرغبة والإرادة الصادقة، ويدخل في هذا الصنف: الأمر، والاستفهام، والرجاء، والتشجيع، والنصح، والتحدي، وأفعال القرارات.

3- **الإلتزاميات**: غرضها الإنجازي (المحتوى القضوي) هو التزام المتكلم بفعل شيء ما في المستقبل، واتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص هو القصد، ويدخل فيها المواعيد، والنذور، والرهون، والعقود، والضمانات.

[1]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص49، 50.

4- **التعبيريات:** غرضها الإنجازي التعبير عن الموقف النفسي يتوافر فيه شرط الإخلاص، وليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة من الكلمات إلى العالم أو العكس ويدخل في هذا الصنف أفعال الشكر، والتهنئة، والاعتذار، والتعزية، والترحيب...

5- **الإعلانيات:** يرتبط نجاح أداء الأفعال بشرط مطابقة المحتوى القضوي للعالم الخارجي، وأهم ما يميز هذا الصنف أنه يحدث تغيرا في الوضع القائم، وتقتضي عرفا غير لغوي، واتجاه المطابقة من الكلمات إلى العالم ومن العالم إلى الكلمات، ولا يحتاج إلى شرط الإخلاص.

خامسا: استفاد سيرل من تقسيم أوستن لأفعال الكلام بين الفعل اللفظي والفعل الإنجازي، وبين الأفعال الإنجازية الصريحة والأولية، وقدم دراسة واسعة في هذا المجال مما أسماه الأفعال المباشرة والأفعال غير المباشرة[1].

- **الأفعال الإنجازية المباشرة:** هي التي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلم مطابقة تامة وحرفية لما يريد أن يقول، ويستطيع السامع أن يصل إلى مراد المتكلم بإدراك معاني الكلمات مع قواعد التأليف.
- **الأفعال الإنجازية غير المباشرة:** هي التي تخالف قوتها الإنجازية مراد المتكلم، فالفعل الإنجازي يؤدى على نحو غير مباشر من خلال فعل انجازي آخر مع اختلاف التنغيم، مثلا: هل تناولني الملح؟ الفعل الإنجازي هو الاستفهام، وأنت لا تقصد الإجابة بنعم أو لا، وإنما تطلب طلبا مهذبا بأن يناولك الملح.

وقد أقرّ سيرل أن المتكلم لا يقصد ما يقول فحسب، بل يتعدى قصده إلى ما هو أكثر، والمشكلة في هذا النوع من الأفعال هو: كيف يقول المتكلم شيئا له معنى، ويعني شيئا آخر؟ و حاول أن يحل هذا الإشكال بمبدأ "التعاون الحواري" بما أسماه "إستراتيجية الاستنتاج" عند السامع التي تمكنه من الوصول إلى المعنى غير المباشر، مثلا:

أ- ألا تزورني الليلة؟ ب- سأمتحن نهار الغد.

نفهم من قول (ب) أمران: الأول هو **الإخبار** بموعد الامتحان (مباشر)، والثاني هو **الاعتذار** عن عدم تلبية الدعوة (غير مباشر).

[1]- ينظر عيد بلبع، التداولية، ص 245 وما بعدها

3- الفرق بين الأفعال المباشرة والأفعال غير المباشرة

من الممكن وضع بعض الضوابط للتمييز بين الأفعال المباشرة والأفعال غير المباشرة[1]:

1- القوة الإنجازية للأفعال المباشرة تظل ملازمة لها في مختلف المقامات، أما الأفعال الإنجازية غير الحرفية مرتبطة بالمقام.

2- القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة يجوز أن تلغى؛ مثلا: أتذهب معي إلى المكتبة؟ يجوز أن تلغي القوة الإنجازية غير المباشرة الطلب، وتبقى القوة الإنجازية المباشرة وهي الاستفهام.

3- القوة الإنجازية غير المباشرة لا يتوصل إليها إلاّ عبر عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث البساطة والتعقيد، أما القوة الإنجازية المباشرة فتؤخذ مباشرة من تركيب العبارة نفسه.

[1]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 83.

المحاضرة السادسة:

القوة الإنجازية الأصل / القوة الإنجازية المستلزمة

تطرق العرب القدامى ومن بينهم السكّاكي في كتابه مفتاح العلوم إلى مصطلحين تداوليين معاصرين هما القوة الإنجازية الأصل والقوة الإنجازية المستلزمة حين «أقاموا تصنيفا للأغراض التي تعبّر عنها العبارات اللغوية قُوبِل فيه بين الأغراض الأصول والأغراض المتولدة مقاميا عن هذه الأصول»[1]، ويضرب لنا السكاكي في التفريق بين القوة الإنجازية الأصل والمستلزمة أمثلة نحو: «فإذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: "أتفعل هذا؟" امتنع توجّه **الاستفهام** إلى فعل الأذى لعلمك بحاله وتوجّه إلى ما لم لا تعلم ممّا يلابسه : "أتستحسن؟" وولّد **الإنكار والزجر**... أو كما قلت لمن بعثت إلى مهمّ وأنت تراه عندك: "أما ذهبت بعد؟" امتنع الذهاب عن توجّه الاستفهام إليه لكونه معلوم الحال واستدعى شيئا مجهول الحال ممّا يلابس الذهاب مثل: "أما تيسّر لك الذهاب؟" وتولّد منه الاستبطاء والتحضيض»[2]، بعبارة أخرى نقول خروج الاستفهام في المثال الأول والثاني عن غرضه الحقيقي إلى أغراض أخرى الإنكار والزجر في المثال الأول، والاستبطاء والتحضيض في المثال الثاني.

ويذهب المتوكل إلى أنّ خروج الأغراض الأصلية إلى أغراض فرعية يقوم على أربعة هي: الأصل ـ المقام ـ إجراء الأصل (أو امتناعه) ـ والملابسة، انطلاقا من تقسيم السكاكي الكلام إلى خبر وطلب، ويتمثّل الطلب في الاستفهام، النداء، الأمر، النهي، التمني، ولكل غرض من هذه الأغراض شروط إجراء، فمثلا الاستفهام الحقيقي (الاستفهام على الأصل) يقتضي طلب العلم مما ليس معلوما ممكن العلم به مثلا. ويتحكّم المقام (قرائن الحال) في إجراء الغرض على الأصل بتوافر شروط الإجراء أو خرقها، أي يكون المقام مانعا لإجراء الغرض على الأصل ينتقل إلى ما يلابسه، أي إلى ما يقترب شرط إجرائه من الشرط المخروق مقاميا[3]، فإذا لاحظنا مثلا الاستفهام في المثال الثاني: أما ذهبت بعد؟ نقول يمتنع الاستفهام عن الأصل أي عن الحقيقة لأنّه لايزال الشخص المكلّف بالمهمة أمامه لم يذهب بعد، فهو يراه، إذن لا ينتظر الإجابة أن تكون بـ "نعم، أو لا" فالمقام شرط في حصول الاستفهام الحقيقي، وهنا الشرط مخروق مقاميا، لذلك نقول إنّه يقصد من السؤال أمرا آخر يلابسه أو يقترب منه.

---

[1]- أحمد التوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 48.

[2]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 147.

[3]- ينظر، أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 48.

من هنا نستخلص أنّ خروج الأسلوب من غرضه الحقيقي إلى أغراض أخرى محكوم بالمقام، وهو ما يطلق عليه الاستلزام المقامي.

ويقابل هذا في الدرس الحديث ثنائية الفعل اللغوي المباشر/ الفعل اللغوي غير المباشر انطلاقا من التمييز بين ثلاثة مفاهيم : النمط الجمل، والقوة الإنجازية الأصل، والقوة الإنجازية المستلزمة[1].

1- **النمط الجملي**: هو الصنف الذي تنتمي إليه الجملة صرفا وتركيبا وتنغيما (جملة خبرية، استفهامية، أمرية، تعجبية).

2- **القوة الإنجازية الأصل**: هي القوة الإنجازية (الغرض الحقيقي) التي تطابق النمط الجملي، (الإخبار، السؤال، الأمر...

3- **القوة الإنجازية المستلزمة**: هي قوة إنجازية غير مطابقة للنمط الجملي (خروج الأسلوب من غرضه الحقيقي إلى غرض آخر مستلزم) وينتج عن نوعين مختلفين من الاستلزام: استلزام مقالي، واستلزام مقامي.

أ- **الاستلزام المقالي**: القوة الإنجازية المستلزمة مقاليا (البنية الشكلية أو الصورية للجملة، نمطها: خبرية، استفهام ، نهي...)

ب- **الاستلزام المقامي**: القوة الإنجازية المستلزمة مقاميا تتولّد عن المقام دون أن تؤشّر إليها قرينة صورية أو شكلية داخل الجملة.

ولتكن هذه الأمثلة للتوضيح:

(1) أتزوجتَ هنداً؟

(2) أوَ تزوجتَ هنداً؟

الجملة (1) استفهام حقيقي، القوة الإنجازية الأصل، أو الغرض الحقيقي هو السؤال عمّا إذا تزوّج هذا الشخص هندا أم غير هند: أسماء، مريم، ليلى... القوة الإنجازية تطابق نمط الجملة.

[1]- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان الرباط، ط1، 2010. ص 49.

الجملة (2) خرج الاستفهام عن حقيقته، فهو لا يسأل إن كان هذا الشخص قد تزوّج هندا، لأنّ يعلم أنّ الزواج تمّ بين الشخص وهند، إنّما قصده من السؤال إنكار زواجه من هند (يقصد بالإنكار عدم الرضا، وتنكر على المخاطب وتستهجن منه ماحدث)[1]. أي يكون الاستفهام عن شيء لا يصح من المخاطب/ المتلقي. أي لا يصح زواجه من هند.

(3) ألم أعطك كل ما تبتغيه؟

(4) قد أعطيتك كل ما تبتغيه.

الجملة (3) استفهام منفي أداة الاستفهام الهمزة (أ) وأداة النفي (لم)، ففيتحوّل غرض الاستفهام من حقيقته طلب المعرفة إلى التقرير والتأكيد، وهو ما تمثّله الجملة (4)، وقد عبّر عنه أحمد المتوكل بـ " المتحجّرة".

(5) الحر شديد خانق في هذه الحجرة.

(6) افتح النافذة من فضلك!

الجملة (5) نمطها خبري القوة الإنجازية الأصل هي الإخبار بشدة الحرارة، أمّا القوة الإنجازية المستلزمة تتجسّد في الجملة (6) الأمر بفتح النافذة، فالجملة (5) تختلف نمطها عن الجملة (6)، ، فهذه القوة الإنجازية المستلزمة تولّدت من المقام (سياق الحال) ولا تؤشر عليه قرينة صورية داخل الجملة.

وعلى هذا الأساس يقترح المتوكل أن يرصد الغرض الأصل والغرض المستلزم من مكوّنين مختلفين في علم البلاغة: الغرض الأول الأصل في مكوّن علم المعاني، والغرض الثاني المستلزم في مكوّن علم البيان.

وهذا الشكل يوضح الفرق بين القوة الإنجازية الأصل والمستلزمة (المشتقة)[2]:

[1]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 94.

[2]- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 60.

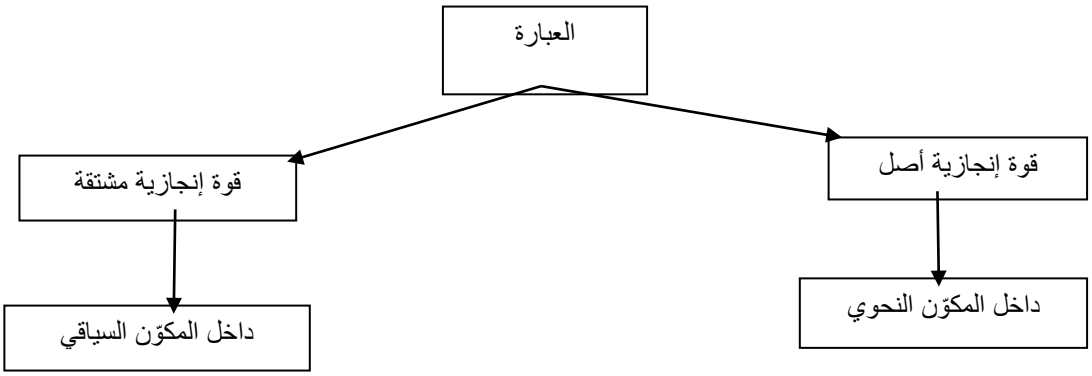
العبارة
قوة إنجازية مشتقة
قوة إنجازية أصل
داخل المكوّن السياقي
داخل المكوّن النحوي

المحاضرة السابعة:

دلالة السياق في الممارسة التراثية

1- اهتمام العلماء العرب القدامى بالسياق:

لم يغفل علماؤنا العرب القدامى عن أهمّية السياق في الدرس اللغوي، فقد تفطنوا وأدركوا علاقة السياق باللغة، وأثره في التقعيد اللغوي والتوجيه الإعرابي، كما لم يكن هذا الاهتمام مقتصرا على فئة دون أخرى، بل شمل جل العلماء باختلاف تخصصاتهم من نحويين وبلاغيين وعلماء الأصول والتفسير... وبكل من اشتغل باللغة.

1-1- السياق في الدرس النحوي:

كان للنحويين مواقف عديدة من بعض الظواهر اللغوية والنحوية، وقد حاولوا توجيهها إعرابيا وفق سياقات متنوعة لغوية وغير لغوية[1]، فالمطلع على كتاب الخصائص لابن جني في باب "مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وتنزيلا وتقديرا وحكما لا زمانيا ووقتا" نجده يتحدّث فيه عن السياق، يقول «ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إذا رأيت قادما: "خير مقدم" أي "قدمت خير مقدم"، فنابت **الحال المشاهدة** مناب الفعل الناصب...»[2].

ومن أهم القرائن السياقية التي اعتمدها النحويين العرب في تحليلاتهم[3]، قرينة الاتساع، قرينة الحال المشاهدة، علم السامع (القرينة العلمية)... وغيرها مما يتّصل بالسياق الخارجي أو سياق الحال، وأكثر الظواهر العربية دراسة نجد "الحذف" باعتباره أوسع الأبواب التي التجأ النحاة فيها إلى اعتماد السياق بصوره المختلفة، ونلفي أيضا للقرينة المقالية موقعا في الدرس النحوي، من ذلك سياق الكلام الخاص بالتركيب.

---

[1]- ينظر، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم اللغة العربية، جامعة عين شمس ، مصر، ص www. alukah. Net.43

[2]- – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 264.

[3]- بنظر: عبد القادر بوزبوجة، نظرية السياق عند اللغويين والبلاغيين العرب، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة السانيا، وهران، الجزائر، 2006-2007، ص 77.

إنّ اهتمام النحويون بالسياق وتفطّنهم إلى فائدته ناتج عن وجود يقين من أنّ غيابه وإهماله عن التقعيد للغة أمر خطير، إذ قد يؤدي إلى الاضطراب في وضع القاعدة وتضاربها في بعض الأحيان وعدم دقّتها[1]، ومن أمثلة ذلك: جموع القلة والكثرة، فقد أشار إبراهيم أنيس إلى أنّ فكرة اختصاص القلة بصيغ والكثرة بصيغ لم تكن من الظواهر الملتزمة في العربية[2]، ومنها أيضا: نفي النفي، اختلف: أهو إثبات أو تأكيد، فإهمال السياق في هذه الحالة يجعل المستمع يفهم عكس المراد تماما من الكلام، ومنها أيضا دلالة الأفعال على زمن معيّن مرتبط بالسياق، فدلالة الماضي لا تخلص دائما إلى المضي، وكذلك المضارع...فهي ذات ارتباط وثيق بالسياق لتحديد المعنى.

1-2- السياق في الدرس البلاغي:

ينطلق البلاغيون من العبارة الشهيرة "لكل مقام مقال" و"لكل كلمة مع صاحبتها مقام" فهي شاهد على وعيهم وإدراكهم لما يعرف بالنظرية السياقية منهم: الجاحظ، الجرجاني، السكاكي، القزويني، وغيرهم، من خلال حديثهم عن الأغراض البلاغية للأساليب وظواهر الحذف والتقديم والتأخير والمجاز والاستعارة... وعلاقتها بالسياق.

فقد نبّه الجرجاني إلى وجوب مراعاة أحوال المخاطبين لأن «التأويلات النحوية المنبثقة عن التقديرات العقلية فقط تغفل طبيعة اللغة وتسيء إلى فهمها إساءة شديدة»[3]، وضرب لنا مثالا من خلال تحليله للتوجيه الإعرابي للفظ "ثلاثة" في قوله تعالى: ﴿**ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم**﴾ [النساء 171] «ذلك أنهم قد ذهبوا في رفع "ثلاثة" إلى أنّها خبر مبتدأ محذوف، وقالوا إنّ التقدير " ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة" وليس ذلك بمستقيم، وذلك إذا قلنا: "ولاتقولو آلهتنا ثلاثة" كان ذلك – والعياذ بالله– شبيه الإثبات أنّ ههنا آلهة، من حيث إنّك إذا نفيت فإنّك تنفي المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ ولا تنفي معنى المبتدأ، ونكون قد نفينا أن تكون عدة الآلهة ثلاثة، ولم تنف أن تكون آلهة، وهذا يؤدي إلى الشرك بالله[4]. معنى ذلك أنّ عبد القاهر الجرجاني ينبّه إلى عدم الاعتماد المطلق على الجانب العقلي المحض في

---

[1]- ينظر، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، ص 60.

[2]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 153.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 240.

[4]- ينظر، المرجع نفسه، ص 244.

التوجيه الإعرابي، بل لابدّ من أخذ واقع اللغة وحال المخاطبين بعين الاعتبار في وضع التخريجات الإعرابية، لأنه من نتائج إهمال السياق الوقوع في مأزق عقائدي عند التعامل مع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية[1]. بل الأكثر من ذلك قد توقعهم في ضلالة كبيرة وقد تقودهم إلى الكفر والعياذ بالله.

يقودنا هذا للقول إنّ للبلاغيين إشارات إلى وجوب عدم إهمال السياق في الدراسة البلاغية منها خروج الأساليب من الغرض الحقيقي إلى أغراض أخرى من ذلك: وضع الخبر موضع الطلب: ﴿**يرضعن أولادهن حولين كاملين**﴾ [البقرة،233] فالخبر هنا للأمر.

ووضع الأمر للخبر: ﴿**فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا**﴾ [التوبة، 12] أي سيضحكون قليلا ويبكون كثيرا.

من ههنا نجد اهتمام اللغويين القدامى بأهمية السياق في الدرس اللغوي من نحويين وبلاغيين ومفسرين وليس هناك أدلّ على ذلك مما زخرت به مؤلفاتهم وما حوته من إشارات دقيقة وصريحة إلى الأخذ بالسياق في الدرس اللغوي من تقعيد وتوجيه الإعراب والوقوف على أغراض ومقاصد الكلام، وكل ما يلابسه اختلاف المعنى... إذ يستعان به في تحديد المعنى الغامض أو المشكل على المتلقي.

1-3- السياق عند علماء الأصول:

سبق الإشارة إلى أهمية السياق في دراسة وتحليل الأقوال بغية الوصول إلى تحديد المعنى، وهذا ما أدركه علماء الأصول في تعاملهم مع القرآن الكريم، ومن أجل ذلك وظفوا مصطلحات منها: الخاص والعام، واسم الحال، والقرائن، وأسباب النزول. وقد ورد مصطلح السياق عند علماء التفسير والأصول بعدة مفاهيم ومن أبرز استعمالاتهم: مصطلح السياق اللغوي وسياق الموقف منهم الزركشي، والشافعي، والغزالي، والشاطبي[2]، وقد «جعل الشاطبي وهو أحد أبرز الأصوليين المجتهدين في القرن الثامن الهجري، يتحدث في كتابه الموافقات عن بعض ما يلزم أخذه في عملية التأويل من أدوات لتوقي الشرود في البحث عن الدلالة والمعنى»، وهذا ما نص عليه: «علم المعاني والبيان الذي يعرف بعلم إعجاز نظم

[1]- ينظر، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، ص 61.

[2]- ينظر: عبد الحق سوداني، علاقة السياق بالمعنى التأويلي في كتاب الموافقات للشاطبي، مجلة أبوليوس، جامعة سوق أهراس، الجزائر، المجلد 05، العدد09، جوان 2018. ص 79، 80.

القرآن، فضلا عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنّما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطِب أو المخاطَب، أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك» ، مما يعني أنّ الشاطبي مدرك تمام الإدراك للاتجاه التداولي في التعامل مع الخطاب القرآني، بل إنّه واع أشد ما يكون الوعي بقيمة المعطيات التداولية التي من جملتها أسباب النزول في بناء تأويل مناسب وغير بعيد عن قصد المتكلم بالكلام، كحديثه عن خروج الاستفهام من الحقيقي إلى معاني أخرى نحو التقرير أو التوبيخ، ونحو الأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها من المعاني التي تقتضيها السياقات[1]. ومن ثمّ يمكن القول إنّ «مفهوم السياق بنوعيه اللغوي والمقامي قائم عند الشاطبي بما له علاقة بفهم النص الشرعي وأنّه يرتبط ارتباطا وطيدا بمقاصد القرآن عامة وبالأحكام الشرعية»[2].

ويمكن أن نمثّل لدور السياق في تأويل النص القرآني بأسلوب الأمر، فقد يستخدم القرآن الأمر ويقصد بها مدلولها الظاهر عندما يقول: ﴿**أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل**﴾ الاسراء: 78،وقد يقصد بها الإباحة عندما يقول: ﴿**وإذا حللتم فاصطادوا**﴾ المائدة:3، وقد يقصد التهديد عندما يقول: ﴿**فاعبدوا ما شئتم من دونه**﴾ الزمر: 14، وقد يقصد التعجيز والتحدي عندما يقول: ﴿**فاتوا بسورة من مثله**﴾ البقرة: 22، وبهذا يتبيّن اهتمام علماء الأصول، بالسياق، فـ «من لم يلحظ سياقية النص الحكيم وخروجها على مقتضى الظاهر في كثير من موارد القرآن الكريم لم يأمن الغلط، بل كثيرا ما تجده منصرفا مع الوجه الظاهر تاركا لما يقتضيه السياق نافرا بفعله من المعنى المقصود محرفا الكلم عن مواضعه»[3]. اعتماد علماء الأصول على السياق مردّه تأويل النص القرآني والبحث عن المعنى خاصة أن تعلّق الأمر بالأحكام من تحليل وتحريم وجواز... التي تستدعي مراعاة كل ملابسات الخطاب.

[1]- إدريس مقبول، السياق في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي، وحدة الإحياء، دراسات محكمة، الرابطة المحمّدية للعلماء، المملكة المغربية، نشر 28. 01. 2019. اطّلع عليه يوم 06. 02. 2022 ساعة: 17.09.

[2]– عبد الحق سوداني، علاقة السياق بالمعنى التأويلي في كتاب الموافقات للشاطبي، ص 83.

[3]- إدريس مقبول، السياق في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي، وحدة الإحياء

المحاضرة الثامنة:

السياق والنحو عند سيبويه

إن العلاقة بين التداولية والنحو لها ما يبررها فاشتغال التداولية بالتراكيب في سياقها ومقامها مرتبط بمقاصد المتكلم والفائدة التي يجنيها المتلقي، واشتغال النحويين في تقعيدهم كذلك بالمقاصد والفائدة واستعمال اللغة وغيرها من المصطلحات المفاهيم التداولية المعاصرة يجعل الربط بين الدرسين على سبيل تحصيل حاصل، ذلك أنّ السياق (وهو موضوع المحاضرة) حاضر في المنحى التداولي و الاتجاه النحوي.

1- مفهوم السياق ومفهوم القرينة:

يتجلى مفهوم السياق عند النحاة العرب القدامى من خلال حديثهم عن القرائن، وهم يعتمدون عليها في مواضع كثيرة، ولعلّ باب الحذف يعدّ من أكثر الأبواب دراسة وبحثا نحو قولهم بـ: جواز حذف الخبر لقرينة، جواز حذف المبتدأ لقرينة....

والقرينة هي «الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحّض المدلول وتصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول فيه. أو كما عرفها الجرجاني القرينة في الاصطلاح أمر يشير إلى المطلوب وهي إما حالية أو معنوية أو لفظية»، فالقرينة بهذا المعنى تعدّ عنصرا مهما في فهم الجمل والوقوف على معاني الأقوال، كما نشير إلى أن السياق من أهم القرائن اللفظية، معنى ذلك أنّ القرائن متعدّدة والسياق قرينة من القرائنأي أنّ القرينة أعمّ والسياق أخص، وبه يستعان على تحديد أغراض الكلام ومقاصد المتكلم وتوضيح المعاني الغامضة على المتلقي. ومن أهم عناصر السياق[1]:

- **المتكلّم**: حيث يراعى حاله العاطفية والنفسية، من غضب ورضا، ونبر كلماته، ودرجات الصوت من تنغيم وتشديد وسرعة وإبطاء...وكذا حالته الاجتماعية والعقلية، وتراعى الإماءات وإشارات الوجه والعين، وعيوب النطق... وعلاقته بالمخاطب.. وغيرها
- **المتلقي**: يهتم الباحث بحالته النفسية وردود أفعاله (من استجابة ورفض) وكذا إشاراته باليد أو بالنظرات... ومستواه العلمي والثقافي والاجتماعي.

[1]- ينظر، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، ص 47، 48

- **ما يحيط بالخطاب:** منها السياق الثقافي والتاريخي والجغرافي والنظم السياسية ... وغيرها. ومنها أيضا سياق الموقف بما يشير إلى المكان والزمان وأسباب النزول (بالنسبة للآيات القرآنية)، ومناسبة النص... والسياق العاطفي إن تعلّق الأمر بالمدح أو الهجاء...

2- دور السياق في التقعيد النحوي عند سيبويه:

لقد أقام سيبويه غالبا تفسيراته ومعالجاته القواعدية على أساس الاستعمال، إذ «كان يتخطحدود المباني مفترضا مواقفها المصاحبة، ومستندا إليها في رد جمل جائزة تركيبيا مردودة وفقا لسياق إطلاقها»[1]، فهو لم يكن بعيدا في نحوه عن دراسة اللغة في الاستعمال، فقد اهتمّ بالمعنى كثيرا إلى جانب اهتمامه بنظام تركيب الجملة، ما دعاه هذا إلى تقسيم الكلام إلى: مستقيم حسن: "أتيت أمس"، ومحال: "سآتيك غدا"، والمستقيم الكذب: "حملت الجبل"، المستقيم القبيح: "كي زيد يأتيك"، المحال الكذب: "سوف أشرب ماء البحر أمس"[2].

حديثنا عن الاهتمام بالسياق والنحو عند سيبويه يجرّنا إلى الاهتمام بالاستلزام الحواري فقد «درج سيبويه على سبر الأبعاد التلميحية داخل الخطابات وهي الأبعاد التي تفرزها بنيته اللغوية، وكأنّ الحوار مؤسس على ما يقتضيه سياق التركيب، ومادام الخطاب لا يسري وفق نمط الإرسال المعتاد فمردّ الأمر إلى نية المتحدّث وفطنة المستمع»[3]. فظاهرة الاستلزام الحواري تعتمد على السياق التركيبي مع مراعاة قصد المتكلم وحال المتلقي نحو قوله « وإنّما هذا أنّك رأيت رجلا في حال تلوّن وتنقل فقلت: [أتميميا مرة وقيسا أخرى] كأنّك قلت: أتتحوّل تميميا مرة وقيسا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل على تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إيّاه ويخبره عنه ولكنّه وبّخه بذلك»، ألا ترى أن سيبويه وهو يحلل التركيب، راع السياق أو الظروف المحيطة بالخطاب مشيرا إليها في بداية التحليل نظرا لأهميتها في الوقوف على المعنى المقصود من العبارة، وخروجها من المعنى المتعلّق بتركيب العبارة (استفهام) إلى معنى آخر مستلزم هو التوبيخ، «فلطالما راعى سيبويه

---

[1]- محمد عديل عبد العزيز علي، الفكر اللساني التداولي، قراءات في التراث والحداثة، ص22.

[2]- ينظر سيبويه، الكتاب، ص 25.، للمزيد ينظر، زكريا سليمان، نص "الاستقامة من الكلام والإحالة" لسيبويه وتطبيقاته لدى البلاغيين، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، ع48، ص 59. https://jilrc.com

[3]- محمد عديل عبد العزيز علي، الفكر اللساني التداولي، قراءات في التراث والحداثة، ص 35.

حال السامع أو المخاطب وظروف تلقيه الخطاب ومدى استيعابه له، وملابساته للأحداث ومعاينته لها وجهيا أو سمعيا»، فهو يستحضر المتلقي كأنّه يراه ويسمعه، فهذه الظروف هي التي تضبط المعنى وتحقق مقصدية المتكلم.

وفي التفاته سيبويه إلى الظروف والعوامل الخارجية نجده يولي السياق اهتماما بالغا في باب الترتيب ،وهو مبدأ طبّقه سيبويه بصدد حديثه عن جواز تقديم المفعول على الفاعل، يقول: «فإذا قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربي جيّد كثير، كأنّهم [إنّما] يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمّانهم ويعنيانهم»[1].

وجدير بالذكر في هذه الأمر، حديث النحويين عن أغراض الحذف، وهو أمر يحظى باهتمام البلاغيين وإن كان النحاة لم يغفلوا الإشارة إليه[2]، من ذلك اهتمام سيبويه بملابسات الخطاب في باب الحذف، فنجده يعرض للحذف بجميع أصنافه، نحو حذف الفعل، حذف المبتدأ حذف الخبر، حذف الاسم، حذف الحرف... وغيرها مراعيا في هذا الحذف وجود القرينة المتمثلة في علم المتلقي بغية تحقيق فهم المعنى، وكما استحسن سيبويه الحذف في مواضع، فإنّه استحسن الذكر في مواضع أخرى منها الفعل الذي لا يسحن حذفه إذا كان «لا يخطر على بال المخاطب، بأن يكون غافلا عنه أو أن الحال لاتلتفت إليه أو إذا كان داعي النظم يقتضيه ويحتّمه»[3]، فنلمس هنا اهتمام سيبويه الشديد بكل ما يحيط بالخطاب من أحوال وتوظيف السياق في الوقوف على المعنى من الأقوال التي يعتريها الحذف، فإن كان ما يشوب ذلك سوء فهم دعا إلى وجوب الذكر مخافة الوقوع فيه. فللسياق إذن أثر بالغ في ظاهرة الحذف أو الذكر.

انطلاقا مما سبق نخلص إلى أنّ سيبويه لم يغفل الجوانب السياقية للكلام وكان المتكلّم وحالته، والمخاطب وتأثره من أبرز عناصر السياق لديه، حين كان يقوم بالتقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي، إذ يتتبّع التراكيب اللغوية في السياقات المختلفة ويربط دلالتها بالسياق، فرأى أنّ بعض التراكيب لا تصح كينونتها وتوجيهها نحويا إلاّ إذا قامت على قرينة السياق تصححها، ومما وقف عليه: علاقة السياق

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34.

[2]- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998، ص 5.

[3]- محمد عديل عبد العزيز علي، الفكر اللساني التداولي، قراءات في التراث والحداثة، ص 32.

بالجملة الاسمية (حذف المبتدأ أو الخبر، لوجود قرينة تدل عليه، وكذا الجملة الفعلية وترتيب عناصرها مرتبط بالسياق، وعلاقة السياق بالتوابع كالبدل ، والنعت، والتوكيد...، وتطرق أيضا إلى السياق والأساليب النحوية، كالاستفهام والدلالات السياقية المستنبطة منه نحو التوبيخ، الشتم، التنبيه..، وهذا ايمانا منه بأهمية السياق ودوره في تحقيق نصية الخطاب القائم بين المتكلم والمتلقي، وأنّ إهماله قد يجر سوء الفهم والبعد عن المعنى المقصود.

المحاضرة التاسعة:

معايير التمييز بين الخبر والإنشاء عند العلماء العرب

لم يكن الدرس البلاغي في غفلة عن التمييز الذي ذهب إليه أوستين بين الخبر والإنشاء، ولم تقتصر البلاغة العربية على الاعتماد على شروط الخبر التي تخرج منه ما يعدّ إنشاء، بل التفت البلاغيون إلى تقسيم الكلام إلى خبر وأنشاء ومنهم من قسمه إلى خبر وإنشاء وطلب لكن الشائع التقسيم الثنائي الخبر والإنشاء، ومن أهم المعايير التي سبق إليها الدرس العربي في التمييز بين أقسام الكلام قضية الصدق والكذب، وسنحاول أن نقف في هذه المحاضرة على مختلف المعايير التي استند عليها علماء البلاغة في التمييز بين الخبر والإنشاء.

أولا: الإنشاء والخبر ونظرية أفعال الكلام:

تعتبر "نظرية الخبر والإنشاء" عند العرب مكافئة لمفهوم "الأفعال الكلامية" عند المعاصرين، وهي تندرج ضمن مباحث علم المعاني، لذلك كانت «حقلا مشتركا بين تخصصات علمية متعدّدة [...] فقد اشتغل ببحثها الفلاسفة والبلاغيون والنحاة والأصوليون»[1]، وما هو متفق عليه عند هؤلاء الباحثين على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم اقتصار دراستهم في هذا المجال على التراكيب التي تحمل دلالة وقصد سواء أكان مباشرا أو غير مباشر، وتحمل أيضا فائدة أو ما يفهمه المتلقي من تلك التراكيب، واستبعدوا التراكيب غير التامة لأنها لا تحمل دلالة واضحة، ولا يمكن للمتلقي فهمها، ولذلك «اشترطوا حصول**"الفائدة"** لدى المخاطب ونصوا على تفادي ما يعكّر استيفاء هذا الشرط بقاعدة وضعوها والتزموا بها كإجراء تحليلي، وهي "**قاعدة أمن اللبس**"»[2].

إنّ هذه القاعدة التي سنّها العلماء العرب في دراسة التراكيب اللغوية في حقل المعاني، والتمييز بين الخبر والإنشاء، توافق ما ذهب إليه التداوليون المعاصرون في نظرية أفعال الكلام من اعتماد مبدأ الفائدة والسياق الكلامي، وسياق الحال، والقصدية، ويكمن التشابه في كون **الخبر** يندرج ضمن صنف **التقريريات** بمصطلحات سيرل، والغرض المتضمن في القول هو التقرير، أو هو إدراج مسؤولية المتكلّم عن

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 75.

[2]- المرجع نفسه، ص78.

صحة ما يتلفّظ به، أما **الإنشاء** فيندرج ضمن الأصناف الكلامية الأخرى التي بحثها سيرل منها الأمريات، والإيقاعيات، والبوحيات....[1].

والجدير بالذكر، أنّ نظرية الخبر والإنشاء لم تأت مكتملة من أول أمرها ، وحتى مصطلح "الإنشاء" هو الآخر لم يكتب له الاستقرار إلاّ مؤخرا، فقد كان يعبّر عنه في مؤلفات السواد الأعظم من العلماء العرب الأوائل "بالطلب" منهم ابن سينا (ت 428هـ)، الفارابي (ت 338هـ)، كما نوّه إلى ذلك مسعود صحراوي، لكنّ وُظِّف هذا المصطلح عند القلة النادرة منهم نجم الدين الكاتبي القزويني (ت 493هـ)، وهو من علماء المنطق في مؤلفه "الرسالة الشمسية" ، واستخدمه أيضا شرّاح الرسالة منهم قطب الدين محمود الرازي (ت 766هـ) ، ومن البلاغين مُحَمَّد بن على الجرجاني (ت 729هـ) ثم عند النحاة المتأخرين.

ومن أهمّ المعايير التي اعتمد عليها العلماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء نذكرها باختصار فيما يلي:

– المعيار الأول: معيار "قبول الصدق والكذب"

يجمع غالبية العلماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء على معيار الصدق والكذب، فالخبر ما يقبل الصدق والكذب أما الإنشاء فلا يمكن الحكم عليه بالصدق والكذب، وقد اعتمد مسعود صحراوي[2] على علماء الفلسفة واللغة في توضيح معايير التمييز بين الخبر والإنشاء، منها قول القزويني: «والكلام التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية، وإن لم يحتمل فهو الإنشاء» ، وشرح الرازي بقوله: «الخبر إما أن يكون مطابقا للواقع أو لا، فإن كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب، وإن لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل الصدق»، فالخبر إذن يرتكز على الواقع، فإن طابقة فهو صادق ولا يمكن أن نقول عنه كاذب، وإن خالف الواقع فهو كاذب ولا يمكن أن نقول عنه صادق، وإن تعذّر الحكم عليه بالصدق أو الكذب فهو الإنشاء.

– المعيار الثاني: مطابقة النسبة الخارجية

لم يكتف العلماء العرب بمعيار الصدق والكذب في التمييز بين الخبر والإنشاء، لاعتبار أنّ الإنشاء أيضا قد يكون صادقا أو كاذبا، فلجؤوا إلى معيار آخر للتمييز بينهما وهو مطابقة النسبة

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص110،111.

[2]- المرجع نفسه، ص86.

الخارجة، غير أنّ العلماء اختلفوا في ضبط هذا المعيار الذي يحتكم إلى المنطق، والرأي الذي اجمع عليهالسواد الأعظم هو القائل بأنّ «الإنشاء يتميّز عن الخبر بأنّ له نسبة واحدة هي النسبة الكلامية، وأنّ الخبر له نسبتان واحدة كلامية والأخرى خارجية (في الواقع)»[1]، مما يعني أنّ الخبر يتميّز عن الإنشاء في كونه له يطابق النسبة الخارجية تخوّل لنا الحكم عليه بالصدق والكذب، فالمعيار الأول يرتكز على المعيار الثاني.

– المعيار الثالث: إيجاد النسبة الخارجية

ركّز العلماء العرب في تمييز الخبر على مطابقة النسبة الخارجية أما الإنشاء فلا يمكن القول بأنّه ما طابق النسبة الخارجية المفترضة، هذا ما دعاهم للاعتماد على معيار آخر يتعلّق بالإنشاء، فيميّزه عن الخبر، هذا المعيار هو" إيجاد النسبة الخارجية" وبالتالي فإنّ الخبر يصف أو يطابق النسبة الخارجية الموجودة في الواقع أو غير الموجودة قيل التلفظ ، أما الإنشاء فيتسبب في لإيجاد النسبة الخارجية، لم تكن موجودة قبل التلفظ.

– المعيار الرابع: معيار قصد المتكلّم

اعتدّ بعض العلماء العرب على قرينة القصد في التمييز بين الخبر والإنشاء، ف «مما يمكن أن يكون رائزا للتمييز بين الخبر والإنشاء، إضافة إلى اللفظ الدال بالوضع على الخبر، قصد المتكلّم وغرضه من الخطاب، فإن كان غرضه "الإخبار" مع موافقة اللفظ إياه فهو " خبر"، وإن كان غرضه غير الإخبار فالكلام "إنشاء"»[2]، بعبارة أخرى فإنّ مقصدية المتكلّم هي التي تحّد الكلام الخبري عن الإنشائي، وهذا مبدأ تداولي في اللسانيات المعاصرة.

– المعيار الخامس: معيار عدد النِّسب

أضاف بعض الأصوليين معيارا آخر للتمييز بين الخبر والإنشاء، وهو استثمار للآراء السابقة، مفادها أنّ «للخبر ثلاث نسب: نسبة كلامية، ونسبة ذهنية، ونسبة خارجية، ولا يكون للإنشاء إلاّ نسبتان: نسبة كلامية، ونسبة ذهنية»[3].

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 97.

[2]- المرجع نفسه، ص 106.

[3]- المرجع نفسه، ص107.

- **المعيار السادس: "تبعية النِّسبة الخارجية للنسبة الكلامية، أو العكس"**

وهو معيار أورده شهاب الدين القرافي بغية التمييز بين الخبر والإنشاء، معتمدا على المعيار السابق وهو أنّ الإنشاء يوجد نسبته الخارجية أي بعد وقوع اللفظ، وعليه فإنّ تبعية مدلولات الإنشاء تقع بعد صدور الألفاظ، مثلا الطلاق لا يقع إلاّ بعد التلفظ بالقول، أمّ الخبر فالواقع الخارجي سابق عن القول فهو متبوع لا تابع[1].

إجمال القول في معايير التمييز بين الخبر والإنشاء

بعد عرض معايير التمييز بين الخبر والإنشاء عند العلماء العرب وبالأخص عند الفلاسفة والمناطقة والبلاغيين والأصوليين، تبيّن أنّ منها ما هو معيار منطقي خالص، ومهما ماهو معيار تداولي خاص، ومنها ما جمع بين المنطق والتداول، وقد لخّص مسعود صحراوي هذه المعايير بقوله: «**الخبر هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، وأنّ الإنشاء هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلّم من نسبته الكلامية أن نسبته الخارجية**»[2]، فالفرق بين الخبر والإنشاء هو النسبة الخارجية، الخبر يصف النسبة الخارجية في حين الإنشاء يوجد النسبة الخارجية.

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 107.

[2]- المرجع نفسه، ص 110.

المحاضرة العاشرة:

تقسيمات العلماء العرب للخبر والإنشاء

أولا: التقسيم الإجمالي

قسم العلماء العرب القول المفيد إلى خبر وإنشاء، ثمّ فصلوا هذه الظاهرة إلى تقسيمات آخرى، ومن أهم التقسيمات[1]:

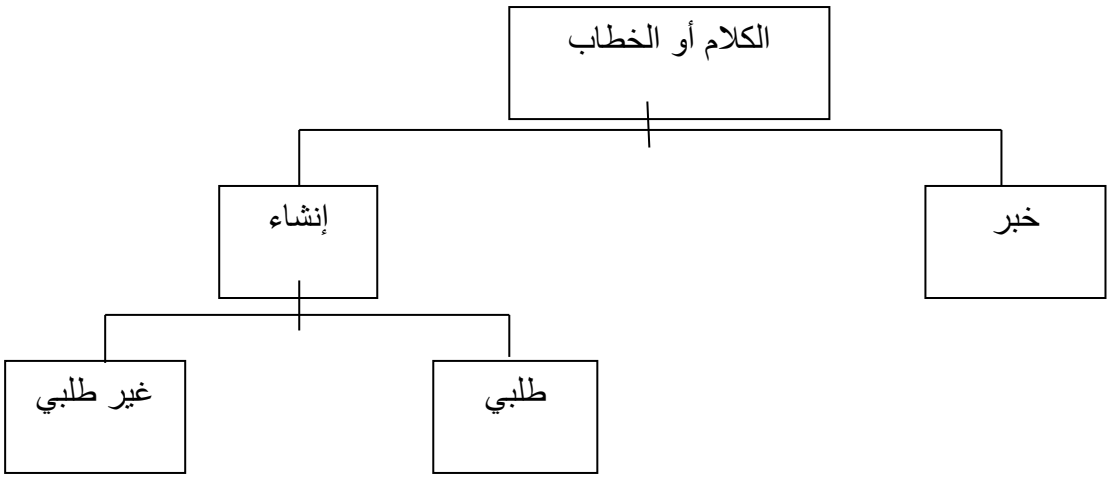

ثانيا: التقسيم التفصيلي للخبر والإنشاء عند العلماء العرب:

القسم الأول: الخـبـــر

قسّم العلماء العرب الخبر إلى أقسام باعتماد رؤية بنوية تجريدية حينا، وتداولية حينا آخر، وزاوجوا بينهما حينا أخرى، ومن أشهر التقسيمات:

تقسيم منسوب إلى الجاحظ: يقسّم الجاحظ الخبر إلى قسمين: خبر يحكم عليه بالصدق والكذب، وخبر لا هو صادق ولا هو كاذب، وجاء هذا التقسيم وفق معيارين هما مطابقة الواقع واعتقادالمخبر أو قصده، فهو ينحو منحى تداولي في تقسيم الخبر والحكم عليه بالصدق والكذب، والمخطط التالي يوضّح ذلك[2]:

[1]- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 115. وما بعدها.

[2]- المرجع نفسه، ص 124.

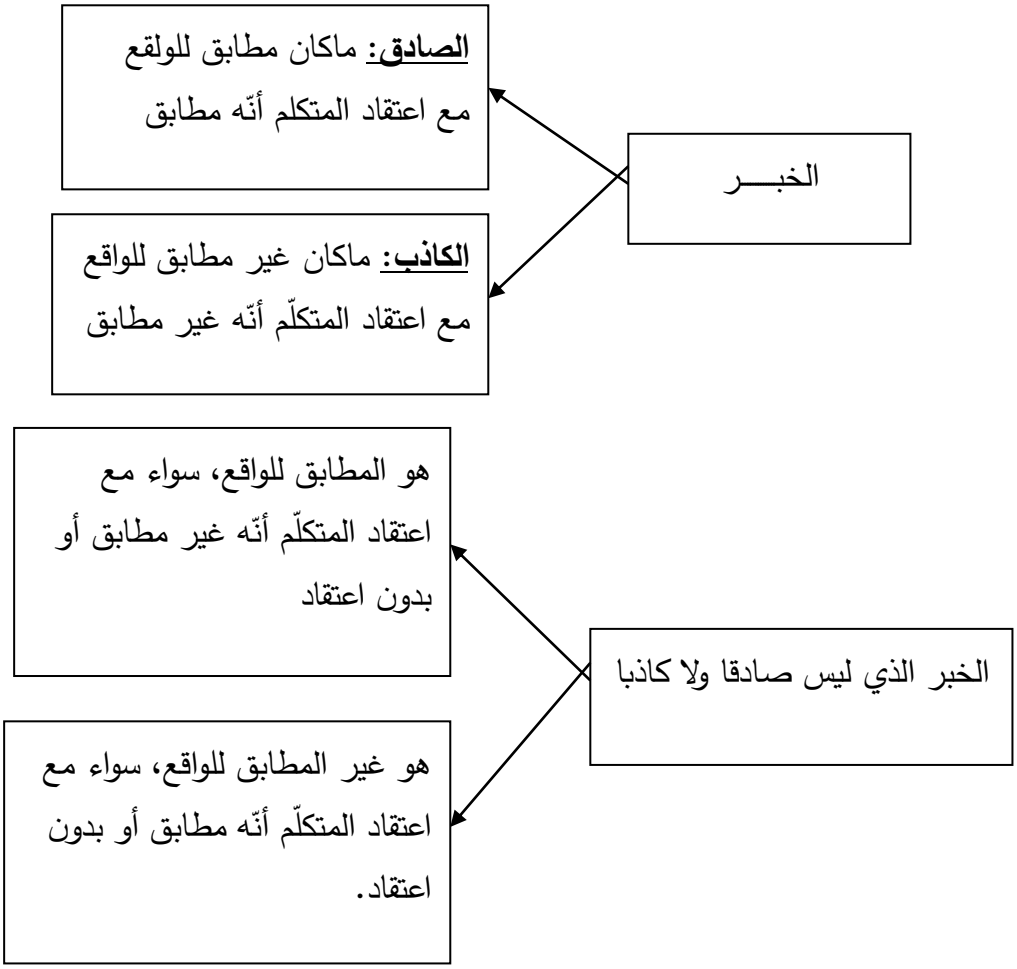

تقسيم ينسب إلى أبي العباس اللغوي (260هـ): لقد مرّ بنا النص الذي يروي القصة المشهورة بين الكندي الفيلسوف و أبي العباس حين رأى أنّ في كلام العرب حشو في التعبير عن معنى واحد بعبارات مختلفة: عبد الله قائم" و"إنّ عبد الله قائم" و" "إنّ عبد الله لقائم" ، غير أنّ أبا العباس يوضّح له أنّ المعاني مختلفة، وقسّم الخبر هنا وفق مبدأ تداولي يراعي فيه حال السامع، إذ «الخبر سواء أكان الغرض منه "فائدة الخبر" أو "لازم فائدة" لا يأتي على ضرب واحد من القول، وإنّما ينبغي على صاحب الخبر أن يأخذ في اعتباره حالة المخاطب عند إلقاء الخبر، وذلك بأن ينقله إليه في صورة من الكلام تلائم هذه الحالة بغير زيادة أو نقصان»[1]، فيكون للخبر ثلاث أضرب:

[1]- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، علم المعاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، ص52.

1. **خبر ابتدائي:** إخبار عن قيام عبد الله، يستغني عن مؤكدات الحكم.
2. **خبر طلبي:** جواب عن سؤال سائل، يقوي الخبر بإدخال إحدى أدوات التوكيد.
3. **خبر إنكاري:** ردّ على إنكار منكر، يستعين بأكثر من أداة لتأكيد الخبر.

وهذا المعيار الذي اعتمد عليه أبو العباس يوافق معايير سيرل المتمثلة في "درجة الشدة للغرض المتضمّن في القول" ، فقد يكون المضمون واحدا (المعنى نفسه)، لكن درجة الشدة تختلف من استعمال عبارة إلى أخرى، ولعلّ خير دليل في لغتنا العربية هي حروف المعاني " **ألا** راجعت دروسك" للعرض و"**هلاّ** راجعت دروسك" للتحضيض.

القسم الثاني: الإنـشـــاء

قسم العلماء العرب الكلام إلى خبر وإنشاء، وقسموا الخبر إلى صادق وكاذب، وما لا يقبل الصدق أو الكذب، وقسموا الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي، والطلب كما عرّفه السكاكي أنّه«ما يستدعي مطلوبا، وأن يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب»، بمعنى أنّ الخبر يصف ما هو واقع، أي يطابق نسبته الخارجية، بينما الإنشاء فإنّ المطلوب غير موجود وقت الطلب، بمعنى أنّه يوجد نسبته الخارجية.

أولا: الإنشاء الطلبي

يجمع جمهور العلماء العرب على أنّ الأساليب الإنشائية الأصلية خمسة هي:

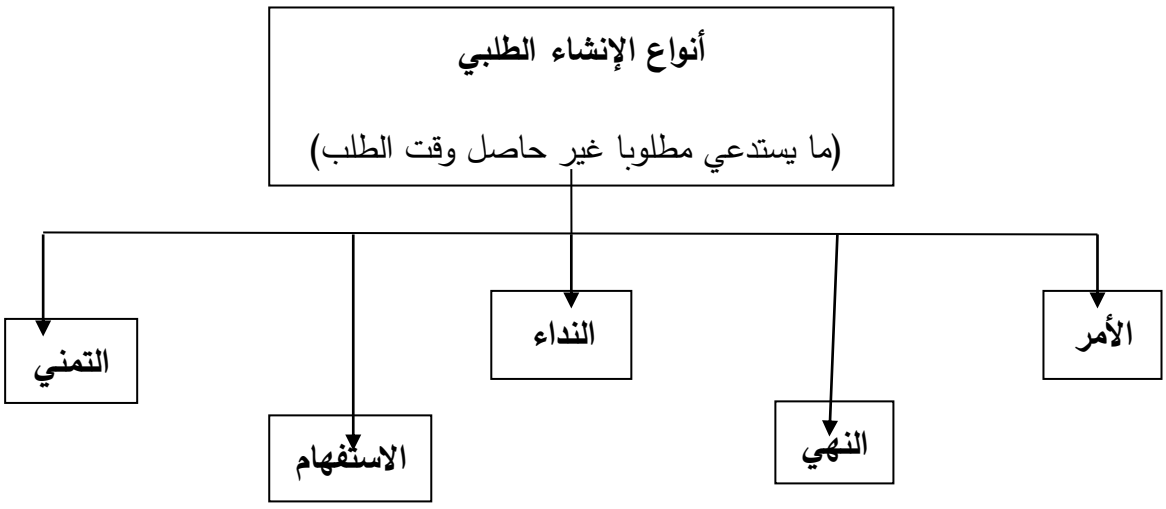

1/الأمر: يشمل هذا الضرب ظواهر أسلوبية متعددة وهي الأمر الحقيقي، والدعاء والإلتماس، ويتمّ التمييز بين هذه الأساليب وفق رؤية تداولية تتعلّق بحالة المتكلّم وحالة المتلقي، فمنزلة المتكلّم مقارنة بمنزلة المتلقي هي التي تحدّد النوع، «فالطلب يسمى أمرا إذا صاحبه استعلاء المتكلّم على المخاطب، ويسمى التماسا إذا تساوى المتكلّم مع المخاطب، ويكون دعاء أو سؤالا إذا خضع المتكلم للمخاطب»[1].

وجدير بالذكر، أن نميّز بين الصيغ اللغوية والأغراض بحسب مقتضيات المقام، فصيغة الأمر واحدة تفيد الأمر الحقيقي، وما يخرج عن هذا المعنى يعدّ أغراضا مثل الدعاء والالتماس، وهو ملمح تداولي يتعلّق بخروج الأساليب إلى أغراض أخرى، أو كما عبّر عنه السكاكي: «خروج الأسلوب عن مقتضى الظاهر»[2]، أما بمعايير سيرل فالمعيار المطبق في خروج الأمر إلى الدعاء والالتماس فهو معيار **الشروط المعدّة** (conditions préparatoires) مثلا عبارة "**أكتب على السبورة**" فإن قالها المعلّم فإنّه يأمر التلميذ بالكتابة على السبورة، أما إن قالها التلميذ فهو يرجو أو يطلب أو يقترح على المعلّم أن يكتب على السبورة.

وللأمر صيغ اسمية وفعلية وأداتية:

- الأداة: لام الأمر تدخل على الفعل المضارع فتجزمه. "لتجلسْ"
- الفعل : صيغ فعل الأمر كلها: "اجلسْ،احفظْ، قمْ، أُدْعُ ...
- اسمية: أسماء الأفعال الدالة على طلب الفعل." رويدك، صه،...
- المصدر الدال على الطلب «فضرب الرقاب» سورة مُحَمَّد الآية 4.

2/النهي:

يشترك الأمر والنهي في "الطلب"، والفرق بينهما أنّ الأمر "طلب الفعل غير الكف"، أمّا النهي "طلب الكف"، ويشترط لهما السكاكي شرط الاستعلاء، وإن لم يتحقّق يخرج إلى إفادة الدعاء إن صاحبه تضرع، كما تعرض الأصوليون لهذا التقسيم من أجل استنباط الأحكام المترتبة عن صيغ الأمر والنهي (من إذن، وإباحة، وكراهة...) فصرّحوا بأنّ «حقيقة الأمر الدعاء إلى الفعل، وحقيقة النهي الدعاء إلى الكف».

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 137.

[2]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 304.

وصيغة النّهي هي حرف واحد: هو "**لا الناهية**" الداخلة على الفعل المضارع "لا تفعل"، أو الداخلة على مصدر "شكرا لا كفرا" ، فـ (شكرا) للأمر و(لا كفرا) للنهي. ويحكم هذه الصيغة (المصدر المسبوق بلا الناهية) مبدأ تداولي هو الغرض أو القصد الذي يبتغيه المتكلّم من الخطاب.

3/الاستفهام:

صنّف الفارابي الاستفهام ضمن «القول الذي يقتضى به شيء ما فهو يقتضى به إمّا قول ما وإمّا فعل شيء ما، والذي يقتضى به فعل شيء ما فمنه نداء ومنه تضرّع، وطلبة، وإذن، ومنع، ومنه حثّ وكفّ وأمر ونهي»[1]، فالقول الذي يقتضى به شيء ما (أي الذي يطلب به شيء) ، ينقسم إلى قسمين حسب "**فحوى الطلب**" ، فإن كان المطلوب قولا كان الطلب الاستفهام، فالجواب عن الاستفهام يكون قولا، وإن كان المطلوب فعل شيء ما، كان الطلب غير الاستفهام مثل النداء، الأمر النهي...

وعلى الرغم من الاختلافات في تحديد الاستفهام من حيث كونه إنشاء طلبي أو غير طلبي، فإن أغلبهم عدّه من الإنشاء الطلبي، وقسموا الاستفهام إلى قسمين:

طلب تصور، حيث يكون فيه المتكلّم خالي الذهن من أي فكرة حول المستفهم عنه، نحو: أدبس في الإناء أم عسل؟ (طلب تعيين المفرد).

- طلب تصديق، حيث يكون للمتكلّم فكرة عن الموضوع المستفهم عنه، نحو هل زيد قائم؟ ويكون الجواب بـ "نعم" إن أريد الإثبات، وبـ "لا" إن أريد النفي.

4 / النداء:

من الإنشاء الطلبي، يقول الفارابي «النداء يقتضى به أولا من الذي نودي الإقبال بسمعه وذهنه على الذي ناداه منتظرا لما يخاطبه به بعد النداء»، إذن فهو طلب النداء، ومن أدوات النداء الهمزة، وأي.

5 /التمني:

يرى الفارابي وابن سينا التمني من الأساليب الخبرية، غير أنّ أغلب العلماء يجعلون التمني من أساليب الإنشائية، يعرّفه السكاكي بأنّه الذي يطلب فيه المتكلّم ما هو ممتنع الوقوع، أما الشريف الجرجاني فإنّه يضيف «طلب حصول الشيء سواء كان ممكنا أم ممتنعا»، في حين عرّفه التفتازاني بأنّه

[1]- الفارابي، كتاب الحروف، ص162.

«طلب حصول شيء على سبيل المحبّة»، وهذه الخاصية (المحبة) شرط في التمني دون غيره، وهي تعود إلى معيار تداولي هو القصدية، الشيء الذي يميّزه عن بقية أنواع الطلب. بعبارة أخرى، فقد «أفاد هذا المعيار في التفرقة بين التمني وبقية أنواع الطلب، ففيها جميعها يكون الطالب طامعا في حصول المطلوب أو محتملا لحصوله، إلاّ في التمني فهو يائس من ذلك»[1]. ومن هنا أدرج في الأسلوب الطلبي.

غير أنّ محمود نحلة اعترض على جعل التمني من الأساليب الإنشائية الطلبية، لانتفاء قصد الطلب أساسا، يقول: «والتمني فيما أرى ـ ليس طلبا، بل هو تعبير عن رغبة تحرك في النفس فهو داخل في التعبيريات»[2].

ثانيا/ الإنشاء غير الطلبي:

هو الضرب الثاني من الأسلوب الإنشائي يختلف عن الضرب الأول في أنّه لا طلب فيه أي لا يستلزم مطلوبا حاصلا وقت الطلب، وأقسامه مبيّنة في الشكل التالي:

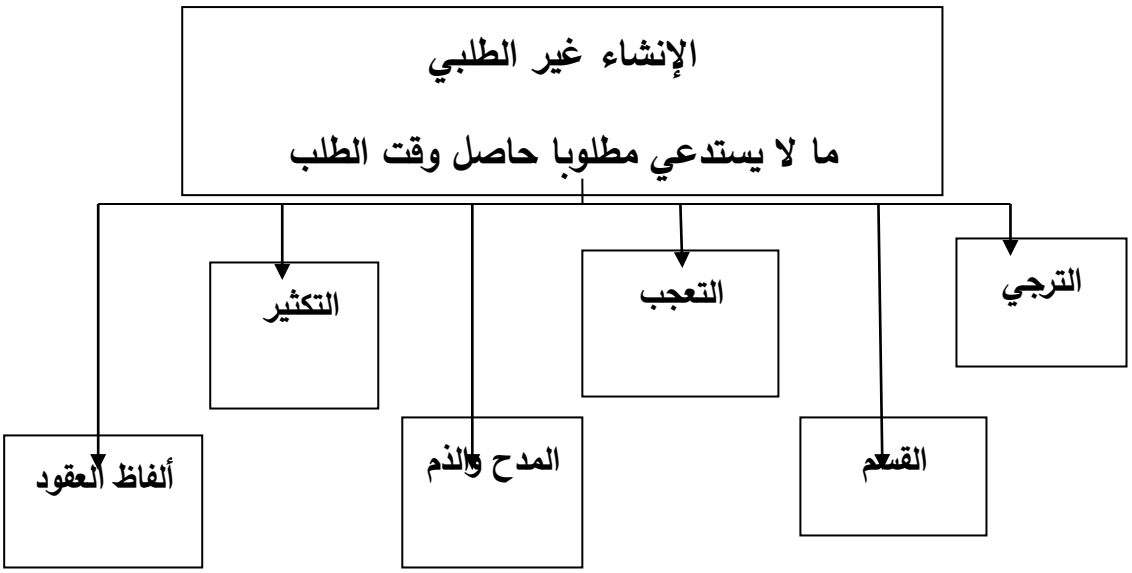

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 149.

[2]- محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث المعاصر، ص 114.

1/الترجي:

يعرّف بأنّه «ترقّب حصول الشيء سواء كان محبوبا ويقال له طمع أو مكروها ويقال له إشفاق»[1]، والفرق بين التمني والترجي أنّ التمني يكون في أمر محبوب فقط، أما الترجي يكون في المحبوب والمكروه، ثمّ إنّ التمني هو طلب حصول شيء ممتنع الوقوع، أما الترجي هو ترقّب حصول شيء، أو «طلب أمر قريب الوقوع»[2]، بمعنى أن الفرق بينهما في الإمكان وغير الإمكان، «أما بحسب معاييرسيرل فإنّ التمني والترجي متعلّقان بمبدأ "شرط المحتوى القضوي" فالمحتوى القضوي في التمني هو قضية غير ممكنة في نظر المتكلّم، وفي الترجي قضية ممكنة»[3].

2/التعجب:

وهو من الأساليب الإنشائية غير الطلبية عند غالبية العلماء إلاّ الفارابي وابن سينا فقد جعلاه من الأخبار، ويعرّف التعجب بأنّه انفعال يحدث في النفس عمّا خفي سببه، فإن عرف السبب لم يكن تعجبا، ومن صيغ التعجب، ما أفعله، وأفعل به.

ويشترط المبرّد في "المتعجب منه" أن يكون معرفة، أو نكرة مخصوصة فنقول [ما أجمل السماء!]، [وما أحسن زيدا!]، [وما أحسن رجلا كريما!]

ولا يمكن أن نقول [ما أحسن رجلا!] لأنه ليس له معنى وليس فيه ما يفيد به السامع، وعليه فإن المبّرد يراعي مبدأ تداولي هو " الإفادة" في الاسناد، حتى يتحقق التواصل بين المتكلّم والمتلقي.

3/المدح والذم:

يناقش الاستراباذي إنشائية المدح والذم وخبريتهما، ويكون المدح بـ "نعم" نحو [نعم الرجل الصادق]. ويكون الذم بـ"بئس" نحو [بئس الرجل الكاذب]، «ومدح الشيء يكون على جودته الحاصلة خارجا،

[1]- الدسوقي، ضمن شروح التلخيص، ج2، ص245. نقلا عن مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 152.

[2]- عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 17.

[3]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 152.

خارجا، ويقاس عليه ذم الشيء لرداءة حاصلة في الخارج، ودور المتكلّم هنا في المدح والذم ليس وصف تلك الجودة أو الرداءة الواقعتين في الخارج»[1]، وإنّما هو تحسين صدق الرجل، وتقبيح كذب الرجل، وهذاما يتوافق مع الشروط المعدّة لسيرل. فالظروف التداولية المتعلقة بالمتكلم أو المخاطب هي التي تحدّد قوة الأفعال الكلامية أو ضعفها.

4/القسم والتكثير:

اختلف العلماء في تصنيف **القسم** (ومعناه الحلف واليمين)، غير أنّ التفتازاني والخطيب القزويني جعلاه من الإنشاء الطلبي، وكذلك فعل مُحَمَّد عبد السلام[2]، فهو عنده ضرب من ضروب الإنشاء غير الطلبي، وهو إما أن يكون بجملة فعلية نحو [اقسم بالله] أو بجملة اسمية نحو: [يمين الله لأفعلنّ كذا]، أو بأدوات القسم الجار لما بعدها (الباء، الواو، التاء، اللام)

والقسم على ضربين:

قسم السؤال أو الطلب: وهز ما كان جوابه متضمنا طلبا من أمر أو نهي أو استفهام مثل: [والله لتفعلنّ]، [بالله لا تنسى]، [نشدتك بالله هل رأيت فلان؟]

قسم الإخبار: وهو ما قصد به تأكيد جوابه مثل: [والله ما فعلت كذا]، [ولربّي إنّي صادق]

ويعود تصنيف القسم ضمن الأسلوب الإنشائي إلى رؤية تداولية وهي أن المتكلّم ينشئ يمينا للتعبير عن صحة ما يعتقد[3]، من جهة ومن جهة أخرى فهو يؤكّد القول للمتلقي فلا يترك مجالا للشك.

وأما **التكثير** فهو معنى إنشائي أي أن ينشئ المتكلّم استكثارا لعدد من شيء، ويؤدّى بربّ أو بحرف مقدّر وضعه، أو كم الخبرية نحو [ربّ فقير عفيف] (أي عدد كثير من الفقراء يفضّلون العفاف ولا يسؤلون الناس أعطوهم أو منعوهم)، [كم رجلٍ عندي] .

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 155.

[2]- ينظر: هارون محمد عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 162 وما بعدها.

[3]- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 156.

فالتكثير يعدّ إنشاء مقابلا للإخبار بالكثرة، فهو يعنى بالكمّ[1]، ويعود قلّة المباحث فيه لأنّ البلاغيين يعتبرون أنّ أكثره في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، أما النحويون فيوجّهون عناية خاصة إلى معظم أنواع الإنشاء غير الطلبي في مختلف أبواب النحو[2]، والشأن نفسه عند الغربيين، فلم يتحدث سيرل والمعاصرون عن فعل كلامي يعادل التكثير في مباحثهم[3].

5/ ألفاظ العقود والمعاهادات:

تمثل ألفاظ العقود والمعاهادات أبرز ظاهرة تقارب فيها البحث التداولي عند الغرب، وبالتحديد مظهر "الأفعال المتضمنة في القول" ضمن ظاهرة الأفعال الكلامية، وبالتحديد تتموضع ضمن "الإيقاعيات"، حيث إنّ أوستن بنى نظريته انطلاقا من هذه الرؤية (عندما نقول فإنّنا ننجز أو نفعل) (Quand dire c'est faire) «أما ماعداه من الأفعال المتضمنة في القول فقد جاءت لاحقا بتوسيع النظرية وتعميقها على يد سيرل»[4].

المتتبع لكتب التراث العربي يلحظ أنّ علماء النحو والبلاغة قد أهملوا هذه الصيغ ولم يولوها الاهتمام الكبير في درسهم، وما ورد منها لم تأت مفصلة إلاّ في الكتب التطبيقية لظواهر الخبر والإنشاء ككتب الفقه والأصول. وتعود أسباب هذا العزوف إلى الاختلاف في تصنيف الظاهرة ضمن الأسلوب الإنشائي غير الطلبي، أو الخبري، ولم يدّعي أي منهم أنّها من الإنشاء الطلبي، والمجمع عليه عندهم أنّها في أصلها أخبار، والبعض من الفقهاء من قال بأنّها في الأصل أخبار نقلت إلى الإنشاء. لذلك فإنّ المصدر الأساسي لدراسة هذه الظاهرة هي كتب الفقه والأصول لاهتمام الفقهاء بالمعاملات بين الناس من بيع وزواج وطلاق...التي لا تتمّ إلاّ بالفعل الكلامي.

مثلا ألفاظ أو صيغ الطلاق: فقد أجمع العلماء المسلمون على أنّ «الطلاق يقع إذا كان بنية ولفظ صريح» ويتجلى هنا مبدأين تداوليين هما مبدأ **القصد** ومبدأ **الصراحة والكناية**.

يعتبر الفقهاء النية والقصد شرط أساسي في إيقاع هذا الفعل وهو بمعيار أوستن القصدية، وبمعيار سيرل الغرض المتضمن في القول ودرجة الشدة. أما ألفاظ وصيغ الطلاق فقد تحدث عنها

---

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 157.

[2]- ينظر: عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص13. 14.

[3]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 156.

[4]- المرجع نفسه، ص 159.

الفقهاء فمنها اللفظ الصريح نحو: [أنت طالق] ومنها الكناية نحو: [الحقي بأهلك]، يعدّ هذا الصنف من الأقوال (بشرط النية واللفظ) من الأفعال الكلامية، يندرج ضمن "الإيقاعيات".

المحاضرة الحادية عشرة:

الأفعال الكلامية عند النحاة العرب

تأثر النحاة العرب القدامى في بحثهم اللغوي بما قدّمه علماء البلاغة في مجال علم المعاني، وبالأخص اهتمامهم بتقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء واعتمادهم على المعايير المنطقية والتداولية في التمييز بينهما، فجاءت مباحثهم –النحويين– غير بعيدة عن دراسة "المعاني" في تحليلهم للجمل، بل منهم من كان على صلة وثيقة بمعاني الكلام، وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي، وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين وبملابسات الخطاب[1]... فلم يكن نحوهم كله نحوا شكليا خالصا؛ أي أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، بل فهموا منها أيضا أنها:«لفظ "معين" يؤديه متكلم "معين" في مقام "معين" لأداء غرض تواصلي إبلاغي "معين"».

أولا: الجملة بين الخبر والإنشاء:

وقد أسهم بعض النحاة في صناعة بعض مقولات ومفاهيم علم المعاني، وتطبيقها في مجال بحثهم النحوي على مستوى الجملة، و«تسربت الاصطلاحات والتقسيمات البلاغية في أثناء هذا النحو[...] ولقد دفعت هذه الاصطلاحات علماء النحو أن يروزوا معاملة العرب لتلك الأساليب الإنشائية»[2]، فقد تقبل جمهور النحاة التقسيم المشهور للكلام إما خبر وإما إنشاء ونقلوه إلى تقسيم الجملة، فصنفوا الجملة إلى صنفين: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، إذ «التفت بعض النحويين إلى مسألة المغايرة في الأسلوب بين الخبر والإنشاء، وما تركته هذه المغايرة من أثر في بنية الجملة»[3]، فرأوا أن الجملة تدل على معنى أساسي واحد، وهو نسبة مضمون المسند إلى المسند إليه، فإذا قصد المتكلم الكشف والإنباء عن ثبوت تلك النسبة أو عدم ثبوتها في الواقع كانت جملة محتملة لتطابق ذلك الإنباء مع الوقع أي تكون صادقة، أو عدم التطابق مع الواقع فهي كاذبة، أما إذا قصد المتكلم إيجاد النسبة الخارجية وإنشاءها في الواقع، فجملة إنشائية، وقد اشترط النحاة في بعض الجمل أن تكون "خبرية"، واشترطوا في بعضها أن تكون إنشائية[4]، فأسلوب الجملة وما تحمله من معان وأغراض يحدد وظيفتها النحوية.

---

[1]- ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص217.

[2]- محمد عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص6.

[3]- خالد موسى مصطفى العجارمة، التحويلات الأسلوبية بين الخبر والإنشاء في النحو العربي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، إشراف يحي العبابنة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2009، ص12.

[4]- ينظر، محمد عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص24،25.

1- فعل التخصص يوافق: التقريريات

يتألف الكلام العربي من جملة خبرية أو جملة إنشائية، وكلتا الجملتين تتألفان من عمدتين [المسند+المسند إليه][1]، لكن الكلام لا يتألف من عمد فقط، بل تضاف في أكثر الأحيان كلمات تسمى "فضلات" أو التكملات، تقوم بدور المقيد أو المخصص للجمل المطلقة ولا تكون هذه الفضلات زائدة دائما يمكن الاستغناء عنها، فقد لا يستقيم المعنى بدونها، نحو قوله تعالى:﴿وإذا بطشتم بطشتم جبارين﴾ الشعراء الآية 130، وقوله تعالى: :﴿بل أنتم قوم عادون﴾ الشعراء الأية 166، النعت "عادون" في الآية ليس فضلة زائدة وإنّما المعنى لا يتم إلاّ به ، ومن مثل "لم أر الرجل الطويل"، فالنفي موجه إلى المخصص الطويل وليس إلى المنعوت الرجل. "جاء أحمد" جملة مطلقة، فإذا ذكر أحد الفضلات صارت مقيدة. "جاء مُحَمَّد فرحا، جاء مُحَمَّد المجتهد".

وأغلب النحاة يريدون بالمخصصات الأبواب النحوية الآتية: المفاعيل كلها ـ **الحال ـ التمييز ـ المستثنى ـ البدل ـ المضاف إليه**، وكما يكون التخصيص بالمفرد، فيكون أيضا بالجملة، وقد اشترطوا أن تكون جملة خبرية أو إنشائية مؤولة بخبر، نحو [النعت والحال وصلة الموصول]، وذلك لأن لهذه الجمل وظيفة تواصلية محددة وهي إزالة الغموض وتوضيح المعنى للمتلقي، ولا تؤدى تلك الوظيفة إلا بجملة خبرية.

والخلاصة أنه لأداء هذا الغرض التواصلي ـ غرض التخصيص ـ لابدّ من وجود شروط وقيود أسلوبية حتى يحقق غايته التداولية وهي: «التقييد والتعريف والإيضاح» وهذه المعاني تكافئ ما اصطلح عليه سيرل والمعاصرون بـ:"التقرير" والفرق بين الأسلوب الخبري العادي والخبر التخصيصي هو في المبدأ الذي سماه سيرل «درجة الشدة للغرض المتضمن في القول»، فالأسلوب التخصيصي يزيد في درجة الشدة عن الخبر العادي [فهو مثل التأكيد].

[1]- قسم النحاة الجملة تقسيمات أخرى إلى جانب التقسيم الأساسي (خبر وإنشاء) إلى جمل كبرى وجمل صغرى، وجمل لها محل من الإعراب وجمل لا محلّ لها من الإعراب، للمزيد ينظر فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي ، حلب، سورية، ط5، 1989، ص25، 33، وللمزيد من التوضيح في مسألة شكل الإسناد في الجملة ينظر، علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية، الوصفية، الشرطية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1،2007، ص19،135، 148.

ثانيا:المبادئ التداولية في تحليل النحاة:

عني نحاتنا العرب القدامى بالمبادئ التي تعد عند المعاصرين أسسا تداولية، كمراعاة قصد المتكلم، أو غرضه من الخطاب، ومراعاة حال المستمع، ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح الإفادة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب، والسياقات التي ينتج ضمنها الكلام، ومن أهم المبادئ مبدأ الإفادة ومبدأ الغرض والفرق بينهما أن الإفادة ألصق بالمخاطَب، والغرض متعلق بالمتكلم والغاية التي يرمي إلى تحقيقها.

1- مبدأ الإفادة: يراد بالإفادة حصول الفائدة لدى المخاطَب، وهي الثمرة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب وقد ناقش نحاتنا هذا المبدأ التداولي في عدة ظواهر أسلوبية منها[1]: التعيين، والنفي والإثبات، والتقديم والتأخير، ولا تتحقق الفائدة لدى السامع إلا باستيفاء بعض الشروط أهمها:

- ثبوت معنى دلالي للجملة.
- أن تكتمل النسبة الكلامية للجملة.
- أن تكون عناصر العبارة معينة ودالة.

لذلك فقد عرف النحاة الكلام[2] أنّه «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه»، أو هو «كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»، أو هو «اللفظ الذي يفيد فائدة يحسن السكوت عليها... والمستمع يكتفي بها»، إذن ففهم المعنى الدلالي العام للجملة ضروري، وهو هدف العملية التواصلية.

أ- الإفادة والتعيين:

وقد اهتم النحاة العرب بظاهرة "التعيين"[3]، بوصفها عنصرا هاما في تواصل لغوي مفيد؛ أي محقق لمبدأ "الإفادة" كشرط ضروري لعملية التواصل، فربطوا بين مفهوم الإفادة ومقولة التعريف والتنكير، فقد تعرض سيبويه لها حين تحدث عن "الإسناد"، إليه (المبتدأ) ألا يكون نكرة محضة مخافة الإخلال بالإفادة، فالعرب تكره أن تبتدأ بما فيه من اللبس لئلا يقع تشويش على المخاطَب في تلقي الرسالة

[1]- ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 230 وما بعدها.

[2]- ينظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 17.

[3]- التعيين (التعريف والتنكير)، فالنكرة هو ما دل على ما هو شائع في جنسه وعام، التعريف عكس التنكير، تخصيص الشيء وتعيينه، فالمعرفة ما خص واحدا بعينه من جنسه، كالمضمرات والأعلام وما عرف بالألف واللام.

الإبلاغية، إذ« لم يشترط سيبويه والمتقدّمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة. فكل نكرة أفادت إن ابتدىء بها صح أن تقع مبتدأ. ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدمان عليها: إن لم تفد»[1]، أي إذا تحققت الإفادة في النكرة جاز الإخبار عنها والإسناد إليها، فقرر سيبويه أن المعين هو المبدوء به ولم يجز الابتداء بالنكرة، فالقاعدة مضمونها الأصل في المبتدأ (المسند إليه) أن يكون معرفة وأن الأصل في الخبر (المسند) أن يكون نكرة، لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطَب مضمون الكلام، لهذا فقد فصل النحاة في حالات الابتداء بالنكرة[2].

ب– التعيين في التراكيب الإسنادية:

يحلل عبد القاهر الجرجاني "المعاني والمقاصد" المترشحة عن ظاهرة التعيين في التراكيب الإسنادية، فيقرر أن أغراض التعيين وأحواله مختلفة[3]، فإذا قلنا "زيد منطلق" كان المعنى إثبات الانطلاق لزيد، وهذا هو الخبر الابتدائي، في حين أننا إذا قلنا "زيد المنطلق"كان المقصود حصر الانطلاق في زيد دون غيره، أما قولنا "المنطلق زيد" فيعني أن المخاطَب قد رأى فعلا شخصا لكن لا يعرف من هو فتخبره بأنه زيد.

فقد جعل عبد القاهر الجرجاني حصول الفائدة متوقفا على مراعاة حال المخاطَب، ومنه يمكن اعتباره تقسيم تداولي لأنواع من الأخبار، «إنّ تقديم اللفظ وتحويله من مكان إلى آخر يغيّر المعنى، وتغيير المعنى بتقديم اللفظ وتحويله عن مكانه لا يكون جزافا وعبثا، وإنّما يتمّ وفق أسس وظوابط يقصد إليها المتكلم»[4]، فلكل بنية تركيبية معناها ومقصدها وغايتها التداولية، ومن أهم الأغراض مراعاة حال السامع والفائدة التي يجنيها من الخطاب.

ج– الإفادة في ظواهر الإثبات والنفي:

الإثبات والنفي من أكثر الظواهر ورودا في الأسلوب الخبري، وقد كان لهذين الأسلوبين الإثبات والنفي حضورا في تحليل النحاة الوظيفيين في التراث العربي الذين يراعون المقاصد والأغراض التواصلية في تحليل الكلام، جاء زيد الظريف (مخافة الالتباس على المخاطَب إذا كان هناك رجلان اسم كل منهما

---

[1]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، المكتبة العصرية، ط35، بيروت، 1998، ج2 ص258.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص 254.

[3]- ينظر، موفق الدين ابن علي ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج1، دت، ص98.

[4]- سامي عطا حسين، التقديم والأخير في النظم القرآني، بلاغته ودلالته، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 37، ع2، 2010، ص 424.

زيد). نحو: ما جاءني زيد الظريف (نفي مجيء زيد الظريف فقط وليس لنفي مجيء زيد غير).

د – الإفادة في أسلوب التقديم والتأخير:

تعرض عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز إلى معاني التقديم والتأخير، ورأى أن الإفادة في هذه الظاهرة الأسلوبية متحققة في كل الحالات، نحو الاستفهام بالهمزة، يقول: «وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدّم فيها وترك تقديمه، ومن أبين شيء في ذلك "الاستفهام بالهمزة" فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردّد فيه. وتقول أأنت بنيت هذه الدار ؟ أأنت قلت هذا الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كلّه بالاسم ذاك لأنّه لم تشك في الفعل أنّه كان. كيف؟ وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مقولا، والكتاب مكتوبا، إنّما شككت في الفاعل من هو؟»[1].

(1) .أفعلت هذا؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه.

(2) . أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل.

فبالنظر إلى معنى الاستفهام، وهو بمصطلحات المعاصرين فعلا كلاميا استعلاميا يقوم بوظيفة تواصلية في غاية الأهمية، وضع النحاة العرب لأسلوبه بعض القيود التركيبية حتى لا يفقد هويته الانجازية؛ أي حتى يكون فعلا كلاميا ناجحا ويحقق شرط الفائدة التي يتوخى المتكلم إيصالها للمخاطَب، نحو التقديم والتأخير مع النفي.

[ما ضربتُ زيداً] مقدما الفعل وجاعله بعد النفي مباشرة كان كلامك أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، [ما زيداً ضربتُ]، مقدما المفعول به كان المعنى أن ضربا وقع منك على إنسان ونفيت أن يكون زيداً هو المضروب، [ما أمرتك بهذا]، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، [ما بهذا أمرتك]، كان المعنى أنك قد أمرته بشيء آخر نحو الفاعل الذي يتعدى إلى مفعوله، فالتغيير في مواضع الألفاظ وتحويلها من موقع إلى موقع آخر بالتقديم أو التأخير يؤدي إلى تغيير المعنى، فإذا نظرنا إلى الجزء المقدم في الكلام فإنّه «لم يقدّم إلاّ لكونه هو الأهم، وموضع عناية الناس واهتمامهم،

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص112.

فالعناية والاهتمام أصل كل تقديم»[1]، ومثال ذلك:

. ضرب زيداً عبد الله. . قتل الظالمَ زيدٌ.

. ضرب عبدُ الله زيداً. . قتل زيدٌ الظالمَ.

فالفائدة التي يجنيها المخاطَب من التقديم غير تلك التي يجنيها من التأخير.

1- مبدأ الغرض أو القصد:

يراد به الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، وعليه تكون "مراعاة الغرض من الكلام" في عرف أغلب النحاة قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة. وهو ما يصطلح عليه عند المعاصرين بـ " القصدية". وقد اعتمد ا لنحاة العرب لا سيما الوظيفيين منهم على مبدأ مراعاة غرض المتكلم من كلامه بوصفه قرينة تداولية في الدراسية اللغوية، ومنهم عبد القاهر الجرجاني فقد اشترط معرفة غرض المتكلم وقصده في تحديد بعض الوظائف النحوية لاسيما المسند والمسند إليه.

مثلا قول الشاعر: لعابُ الأفاعي القاتلات لعابُه ... فالتحليل البنوي الصوري يسوي بين **لعابُ الأفاعي** و**لعابُه** فأيّهما شاء القارئ جعله مبتدأ وأيّهما شاء جعله جبرا. أما عبد القاهر فيبيّن خطأ التحليل اعتمادا على غرض المتكلم وقصده، ذلك أنّ الشاعر (أبو تمام) يشبه مداده بلعاب الأفاعي وليس العكس. فيكون بذلك لعابه مبتدأ ولعاب الأفاعي خبرا.

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد

بنو أبنائنا (مبتدأ) وبنونا (خبر)، فغرض الشاعر هنا إثبات أن الأحفاد (أبناء الذكور من أولاده) مثل الأبناء، أما الأسباط (مفردها سبط، وهم أبناء البنات من أولاده)، «حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر وهو قوله "بنونا" إذ المعنى أنّ بني أبنائنا مثل بنينا لا أنّ بنينا مثل بني أبنائنا، وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل نحو أمل الكثمرى موسى، وأبرأ المرضى عيسى»[2].

[1]- سامي عطا حسين، التقديم والتأخير في النظم القرآني الكريم، ص225.

[2]- موفق الدين ابن علي ابن يعيش، شرح المفصل، ص99.

ألا ترى أنه لا يحسُن أن يكون "بنونا" هو المبتدأ، لأنه يلزَم منه أن لا يكون له بنون إلا بَنِي أبنائه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديمُ الخبر هنا مع كونه معرفة لظهورِ المعنى وأمْنِ اللَّبْس، فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ إن كان عليه دليل أو معنى.

وقوله تعالى: ﴿إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ﴾ كان لغرض بيان الخاشين من هم ويخبر بأنّهم العلماء دون غيرهم ولو قلنا إنّما يخشى العلماءُ اللهَ صار الغرض بيان المخشي من هو. والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره. ولم تكن حينئذ الخشية مقصورة على العلماء، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو غرض الآية، حيث إنّ كل تقديم وتأخير في أسلوب القرآن الكريم، «ليس فيه ما يفسد المعنى وإنّما فيه الواضح الجلي البليغ وليس هناك ما يقوم مقامه، فكأنّ المعنى يقتضي ما تقدّم أو تأخر اقتضاء طبيعيا بما يؤثّر في المتلقي تأثيرا واضحا»[1]. وهذا يؤكّد وينمّ عن حكمة الله البالغة والقدرة الفائقة والإعجاز العظيم في كتابه.

ثالثا: الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية:

مسائل النحو وثيقة الصلة بمسائل علم المعاني وبالأخص الأساليب الخبرية والإنشائية، وسبق أن أشرنا في المحاضرات السابقة إلى التداخل بين العلمين النحوي والبلاغي، وإذا أمعنا النظر في دراسة النحويين اللغوية فسنجد في ثناياها الربط بين الأساليب والأحكام النحوية، ومنها[2]:

التأكيد: وهو معنى مستفاد من صيغ وأساليب لغوية معيّنة معروفة في العربية، وغرض تواصلي يستخدمه المتكلم لتثبيت الشئ في نفس المخاطَب، وإزالة ما علق بها من شكوك. فالتأكيد ـ من وجهة النظر التداولية ـ فعل كلامي تأكيدي، وهو كثير الصيغ والأشكال (الصيغ المفردة والصيغ المركبة) .

- التأكيد اللفظي [الحال المؤكدة، المفعول المطلق المؤكد لفعله، التوكيد المعنوي]
- التأكيد بـ أنّ وإنّ.
- التأكيد بالقَسم وهو نوعان:

1. قَسم السؤال أو الطلب نحو بالله لتفعلنّ كذا (الأمريات)
2. قَسم الإخبار مثل: والله ما فعلت كذا تأكيد الخبر (التقريريات).

- التأكيد بتقديم المسند إليه على المسند (خاصة في حالة الوعد والضمان).
- التأكيد بأسلوب القصر والحصر.

[1]- سامي عطا حسين، التقديم والأخير في النظم القرآني الكريم، ص 426.

[2]- ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص253 وما بعدها.

وبهذا المنظور يتميّز التأكيد بإفادة متعلّقة بمراعاة حال السامع، وذلك بدفع ظن السامع ومنع غفلته عنه وإزالة الشك. أما بلغة سيرل والتداوليين المعاصرين فهو فعل كلامي مندرج ضمن التقريريات، والغرض المتضمّن في القول لهذه المجموعة هو التقرير أو بعبارة أخرى إدراج مسؤولية المتكلّم عن صحة ما يتلفّظ به، والشرط الافتراضي هو امتلاك الأسس القانونية والأخلاقية التي تؤيّد صحة محتواها، والفرق بين الخبر العادي والتوكيد هو "درجة الشدة للغرض المتضمّن في القول".

1- **التحذير والإغراء**: التحذير هو تنبيه المخاطَب على أمر مكروه ليتجنّبه، أي يقوم على أساس (غرض المتكلّم منه) التنبيه والأمر بالاجتناب، أو الدعوة إلى الترك. نحو إيّاك والكذب

وقد يتداخل فعلان كلاميان: الأول فعل مباشر وهو التحذير ، والآخر فعل غير مباشر وهو الوعيد نحو قوله تعالى: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ أي احذروا ناقة الله وسقياها.

أما الإغراء: فهو تنبيه المخاطَب على أمر محمود ليلزمه أو ليفعله، والغرض منه الترغيب والتشويق لا الإلزام. وقد يجمع بين فعلين كلامين الإغراء والتأكيد نحو: أخاك أخاك...

وخلاصة القول فإنّ الإغراء والتحذير من الأفعال الكلامية يهدفان إلى التأثير في المخاطَب وحمله على أداء فعل ما، الاجتناب بالتحذير، والرغبة بالإغراء. وهما بمصطلحات الدرس التداولي الحديث في صنف الأمريات ففي كل منهما دعوة.

2- **الدعاء**: من مثل سلام عليك، وويح لك... فالمعنى أنّك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك وليست في حال حديثك، فالمعنى الذي تفيده هذه العبارات هو الدعاء.

3- **الاستغاثة والندبة**: وهما معنيان أسلوبيان متفرعان عن النداء، فالمندوب شبيه بالمنادى ويختلف عنه في أنّه متفجّع عليه إذ فيه معنى زائد على النداء، وهذا المعنى الزائد الذي يميّز أسلوب الاستغاثة يجعله بمصطلحات سيرل من البوحيات.

الوعيد: وهو معنى مستفاد من بعض البنى التركيبية، ويختلف عن الوعد (فهو عكسه) يهدف إلى إلحاق الضّرر بالمخاطَب نحو قوله تعالى:﴿ويل يومئذ للمكذّبين﴾ كما ذكر ذلك سيبويه رافضا اعتباره من الدعاء لأنّه لا يليق بجلالة الله تعالى.

رابعا: الأفعال الكلامية في حروف المعاني:

تشتمل اللغة العربية على أدوات دالة على معانٍ أو على قوة انجازيه مختلفة بتعبير المعاصرين والتي سماها النحاة حروف المعاني، وهي التي تثري العربية بأساليب متنوعة صّالحة لمقامات تواصلية متباينة حسب إرادة المتكلم وقصده[1]. نحو دلالة **ربّ** على التقليل **كم** الخبرية على التكثير و**ليت** على التمني، **لعلّ** على الترجّي، **هل** على الاستفهام، **إنّ وأنّ** على التوكيد، **نعم** للمدح، و**بئس** للذم... وغيرها كثير.

وتقسم الحروف بحسب معانيها إلى واحد وثلاثون نوعا منها[2]: أحرف النفي، أحرف الجواب، أحرف الشرط، أحرف التنبيه، الأحرف المصدرية، حرفا التفسير، أحرف التوكيد، حرفا الاستفهام، أحرف التمني، حرف الترجي، حرفا التشبيه، حرف التعليل، حرف الردع والجزر، أحرف الطلب...

أحرف التحضيض والتنديم: وهي: هلاّ، ألاّ، ولوما، ولولا، ألا، والفرق بينهما أنّ هذه الأحرف إن دخلت على الفعل المضارع فالقصد هو الحضّ على العمل وترك التهاون مثلا هلاّ تجتهد، لولا تستغفرون الله، وإن دخلت على الماضي كان القصد منها جعل الفاعل يندم على فوات الأمر وعلى التهاون به.

(**لولا + فعل مضارع**) وتعني الأولى لك أن تفعل فلا يفوتنّك، وتفيد الحثّ.
(**لولا + فعل ماضي**) تفيد التوبيخ والتنديم وهي تندرج ضمن البوحيات.

أما أحرف العَرْضِ فهي: ألا، وأما، ولو، " ألا تزورنا، لو تقيم بيننا" والقصد منها الطلب برفق ولين، فهو عكس التحضيض، وقد تكون أما لغرض تحقيق الكلام فتكون بمعنى "حقا" نحو: أما إنّه رجل عاقل".

والعرض والتحضيض نوعان مختلفان للطلب يختلفان في درجة الشدة للغرض المتضمن في القول، فمثلا :. **ألا** للطلب برفق ولين. (تعرض عليه الشيء لينظر فيه). "**هلاّ**" للتحضيض أي الطلب بشدة أو باستخدام، و"لوما" للتحضيض فقط وغرضها التوبيخ والفرق بينهما في درجة الشدة للغرض المتضمن في القول فالتوبيخ أشد من التنديم.

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 265.

[2]- ينظر، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 254.

نصوص التطبيق:

التطبيق1: التيار الصوري والتيار الوظيفي

يميز أحمد المتوكل بين ما أسماه "التيار الصوري" الذي يقف في مقاربته للغات الطبيعية عند بنيتها ولا يكاد يتعداها و"التيار الوظيفي" الذي يسعى إلى وصف بنية اللغات الطبيعية عبر ربطها بما تؤديه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية، هذا التمييز له من الوضوح والورود إبستمولوجيا ما يجعله من أنسب التنميطات للدرس اللساني الحديث.

تنظر النظريات الصورية (البنوية والتوليدية) إلى اللغة على أنها نسق مجرد (أو مجموعة من الجمل المجردة) يؤدي مجموعة من وظائف، أهمها (التعبير عن الفكر)، أما النظريات الوظيفية فإنها تعد اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي إنها تنظر إلى اللغة على أنها نسق رمزي، يؤدي مجموعة وظائف، أهمها وظيفة (التواصل).

فالنظريات الوظيفية تنطلق من فرضية أن بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن توصف خصائصُها وصفا ملائما إلا إذا رُبطت هذه البنية بوظيفة التواصل، أما النظريات غير الوظيفية فإنها تنطلق من مبدإ أن اللغة نسق مجرد يمكن وصف خصائصه من دون اللجوء إلى وظيفته. أي إن الوظفيين يستبعدون إمكانية وصف العبارات اللغوية الوصف الملائم ما لم تُرَاعَ- في هذا الوصف- الطبقات السياقية المحيطة باستعمال هذه العبارات، في حين أن غير الوظيفيين يستسيغون وصف خصائص العبارات اللغوية بمعزل تام عن سياقات استعمالها.

الفروق بين الاتجاه البنوي والاتجاه الوظيفي

* قدرة المتكلم/ السامع، في رأي غير الوظيفيين، معرفتُهُ للقواعد اللغوية الصرف (القواعد التركيبية والدلالية والصوتية)، أما (القدرة)، في رأي الوظيفيين، فهي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة، فالقدرة حسب الوظيفيين (قدرة تواصلية) تشمل القواعد التركيبية والقواعد الدلالية والقواعد الصوتية والقواعد التداولية.
* ينظر اللسانيون غير الوظيفيين إلى الكلمات اللغوية على أنها مجموعة من المبادئ العامة المتعلقة بالخصائص الصورية (التركيبية والصوتية والدلالية) للغة الطبيعية يُفطر عليها الطفل. أما الوظيفيون فينظرون إلى هذه المبادئ على أنها مبادئ تربط بين الخصائص الصورية للغة الطبيعية ووظيفة التواصل. فالكليات عند غير الوظيفيين "كليات صورية" وعند الوظيفيين "كليات صورية-وظيفية".
* تنطلق الوظيفية في تحليلها اللغوي من ثلاثية أساسية: التراكيب والدلالة والتداولية، غير أن المستوى التداولي يحتل- فيها- موقعا مركزيا؛ لأنّه يحدد، والمستوى الدلالي، الخصائص الممثل لها في المستوى

التركيبي-الصرفي، أما في النظريات غير الوظيفية فليس لهذا المستوى-إن وجد- إلا أثر تأويلي بالنظر إلى المستوى التركيبي-الصرفي.

* إن مصدر الجوانب التداولية هو عند التيار الفلسفي (فلسفة اللغة العادية)، ثم استعارها الوظيفيون منه ونجد فيه الظواهر الآتية: الإحالة، الأفعال اللغوية، الاستلزام الحواري، وغيرها. ومن المصادر الأساسية التي أخذ عنها الوظيفيون نجد الأبحاث التي قدمها أوستين وسيرلوغرايس. لكن الوظيفيون لم يكتفوا بمجرد اقتراض هذه المفاهيم، بل حاولوا دراسة جوانب أخرى من تداوليات اللغات الطبيعية، وهي جوانب أغفلها فلاسفة اللغة العادية، أي العلاقات التداولية بين مكونات الجملة، كالمحور، البؤرة، المبتدإ، الذيل، المنادى، والمعطى الجديد.

* تندرج في إطار اللسانيات الوظيفية مجموعة من النظريات كالنظرية النسقية (النحو النسقي)، ونظرية الوجهة الوظيفية للجملة، ونظرية التركيب الوظيفي، ونظرية النحو الوظيفي.

(اللسانيات الوظيفية مدخل نظري/ أحمد المتوكل، ط2، 2010)

التطبيق2: "مسيرة التداولية"

يجري تعريف التداولية بأنها ذلك المصطلح العربي الموافق لـ(Pragmatics) الأجنبية، والذي كان الفضل في وضعه للأستاذ المنطقي والفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن منذ سنة 1970، وقد حظي ولا شك بالإجماع والتداول، وإن كان الكثيرون يخفى عليهم صاحب الترجمة، ولفظة التداول كما يرى مقترحها تفيد في العلم الحديث الممارسة المعبر عنها بـ(La Praxis)، وتفيد أيضا التفاعل زيادة على أنها من نفس مادة الدلالة التي تتقاطع معها:

التـــــــــــــــداول		
اشتقاقيا	علاقيا	واقعيا
الدلالة	التفاعل	الممارسة

اعلم أنه في سنوات السبعينات من القرن الماضي، كان هناك اتجاه لتعريف التداولية بأنها(قمامة اللسانيات)(poubelle de linguistique)، هذا التعريف الذي يحمل في طيّه استعارةً جارحةً، كان يعني وقتها أن مهمّة التداولية معالجة المشاكل اللغويةِ الهامشيةِ(Marginaux) التي لم تعالجها اللسانيات(الفونولوجيا، التركيب، الدلالة).

لا أحد يماري في أن البحث التداولي وليد الثقافة الأنجلوساكسونية(Anglo-saxonne)، وقد استقام على سُوقه في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا بسبب الدور الذي لعبته الاتجاهات التحليلية في الفلسفة، ومن جهة أخرى ما خلفته النظرية التوليدية في نموذجها الأول من أعطابومشاكل، نتيجة تمسكها

باستقلالية التركيب(L'autonomie de la syntaxe) في إطار صوري محض مما أدى للتفكير جيدا في البعدين الدلالي ثم التداولي.

وهكذا فإن نقطة بداية التداولية يمكن أن تكون من أعمال فلاسفة اللغة، خاصة من خلال محاضرات جون أوستين(J.Austine) سنة 1950م في جامعة هارفارد ضمن محاضرات وليام جيمس(William James Lectures)، وكذا محاضرات بول غرايس(P.Grice) ضمن نفس البرنامج سنة 1967م والتي نشر جزء منها سنة 1989م، هذه المحاضرات التي لم تسمح فقط بإحداث تقدم في مستوى معرفتنا باللغات الطبيعية، ولكن أحدثت تغيرا طال حتى هندسة اللسانيات، فاكتشاف الأبعاد التداولية للغة فتح آفاقا أرحب وأنتج أسئلة جديدة، ستكون مسوغا للاعتراف بالتداولية بأشكال متعددة تتقاطع فيها مع الدلالة...

(إدريس مقبول: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2006، ص:262– 267)

التطبيق3: الفرق بين التداولية وعلم الدلالة

لقد أضحى من المسلم به في الدراسات اللسانية أنه لا يمكن الحديث عن علم الدلالة دون موازنته بما يسمى عند الغربيين بالتداولية، ونظرا إلى هذه الصلة الوثيقة بين العلمين، فلعله من المناسب أن نقدم نبذة موجزة عن كل منهما.

وضع مصطلح علم الدلالة اللساني المشهور بريال() للمجال الذي يعني بتحليل المعنى الحرفي للألفاظ اللغوية ووصفها. ولا تقتصر اهتمامات هذا العلم على الجوانب المعجمية من المعنى فقط، بل تشمل أيضا الجوانب القواعدية. وكذا فإن مباحثه لا تقتصر على معاني الكلمات فقط، بل تشمل أيضا معاني الجمل، وإن كان اللسانيون في عصر ما قبل الثمانينيات كانوا يميلون إلى الاقتصار على معالجة المعاني المعجمية للمفردات فقط دون أن يتطرقوا تطرقا كافيا للعناصر القواعدية وبنى الجمل، وكان لتطور النحو التوليدي أثر بارز في توسيع مفهوم علم الدلالة البنوي المعجمي، ليشمل مباحث تتصل بعلم دلالة الجملة.

وهكذا فإن من الموضوعات التي يتناولها هذا العلم:

أ/ البنية الدلالية للمفردات اللغوية،

ب/ العلاقة الدلالية بين المفردات كالترادف والتضاد،

ج/ المعنى الكامل للجملة، والعلاقات القواعدية بينها،

د/ علاقة الألفاظ اللغوية بالحقائق الخارجية التي تشير إليها، وهو ما يدرس في علم الدلالة الإشاري.

تعرف التداولية بأنها ((دراسة كيف يكون للملفوظات معان في المقامات التخاطبية))، وهي بذلك تتميز عن علم الدلالة الذي يدرس المعنى وفقا للوضع فقط، وبمعزل عن السياق، والمقامات التخاطبية.

لقد تطور هذا العلم كثيرا بفضل الجهود التي قام بها لغويون وفلاسفة لغة أمريكيون مثل أوستين(Austin) وسيرل(Searle) وقرايس(Grice). وقد كان اللسانيون حتى عهد قريب ، يبعدون المعنى عن موضوع دراساتهم بسبب طبيعته المعقدة التي تتداخل فيها مجالات بحثية مختلفة كالفلسفة، والمنطق، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وغيرها. وحتى أولئك الذين دعوا إلى دراسة المعنى بحجة عدم إمكان الفصل بين النحو والمعنى، كاللساني لاكوف (Lakoff) لم يدخلوا المشاركين، والعناصر التخاطبية الخارجة عن البنية اللغوية كالمخَاطِب والمخاطَب، والسياق الخارجي في نطاق اهتماماتهم.

ومن التفريقات المقترحة بين علم الدلالة والتداولية أن الأول يدرس المعنى، والثاني يدرس الاستعمال أي يدرس اللغة في سياقاتها الفعلية. ويتصل الفرق بين علم الدلالة والتداولية بالفرق بين الجملة والملفوظ، وهو فرق ناشئ عن التمييز بين اللسان والكلام، فبينما تنتمي الجملة(التي هي كيانات لغوية مجردة) إلى اللسان، تنتمي الملفوظات (التي هي تجليات فعلية وتحققات وتجسدات عملية للجمل) إلى الكلام.

إن الفرق بين المعاني اللغوية، ومقاصد المتكلمين وثيق الصلة بالفرق بين علم الدلالة والتداولية. فالمعاني اللغوية(التي هي معان وضعية تفهم من مفردات اللغة، وتراكيبها) تنضوي في إطار اهتمامات علم الدلالة، لأن استنباطها لا يحتاج إلى عناصر خارج البنى اللغوية. أما مقاصد المتكلمين فلا يمكن التوصل إليها إلا بمعرفة السياقات التي قيل فيها الكلام، ومعرفة المخاطِب والمخاطَب.

(مُحَمَّدمُحَمَّد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2004، ص: 10-16.)

التطبيق4: "التداولية ونظرية سياق الحال"

قسم أولمان السياق إلى نوعين بارزين: سياق لغوي وسياق غير لغوي، والسياق الذي نقصده في هذه الدراسة• هو السياق غير اللغوي وهو المقام في علم العربية، وهو الذي يندرج تحته: السياق الثقافي، والسياق العاطفي، والسياق الاجتماعي...، أما السياق اللغوي فيتمثل في العلاقات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية وهو النظم في علم العربية. وهكذا فالسياق غير اللغوي هو مجموع الظروف

• مفهوم البراغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولدى علماء العربية/ منال النجار، ضمن كتاب" التداوليات علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ إسماعيلي علوي.

الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللغوي، وهو المناخ أو الجو العام الذي يتم فيه الحدث الكلامي، فهو يشمل الزمان والمكان، والمتكلم والسامع، والأفعال التي يقومون بها، ومختلف الأشياء والحوادث التي لها صلة بالحدث الكلامي، ويتسع السياق ليشمل المعرفة المشتركة بين المتكلم والسامع لكل ما له علاقة بهم المنطوق، كما يتسع ليشمل القبول الضمني من قبل المتكلم والسامع لكل الأعراف التي لها علاقة بالموضوع والاعتقادات، والمسلمات السابقة المعتد بها من قبل الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم والسامع.

يحتوي السياق على كل عامل يؤثر في تفسير التعبير. وهكذا فغاية البراغماتية هي النظر إلى شكل لغوي أو أسلوب لغوي ملفوظ في سياق معين أي مقام معين.ومنها نخرج بالمبادئ العامة للبراغماتية:

المبدأ الأول: الكلمات هي الوحدات الأساسية للبراغماتية. والمبدأ الثاني: إذا ظهرت كلمة في نص أو خطاب، فيجب أن تكون علاقات الكلمات صحيحة من الوجهة النحوية. والمبدأ الثالث: لا يتم تعيين الكلمة أو الكلام إلا في مقام معين. فهذه المبادئ تبين لنا كيف يتحدد معاني الكلم، وأن البراغماتية تستمد وجودها من المستوى التركيبي، وأن السياق هو محور النظرية كلها.

وتكشف لنا هذه المبادئ عن أسئلة مهمة تحاول البراغماتية الإجابة عنها مثل:

من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ ما مصدر التشويش والإيضاح؟ كيف نتكلم بشيء ونريد قول شيء آخر؟ وأنّ هذا المفهوم صالح لتوضيح نظرية في المعنى هي النظرية المقامية الدالة على محورية المتلقي...

نص مأخوذ من: مفهوم البراغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولدى علماء العربية/ منال النجار،

ضمن كتاب" التداوليات علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، ص: 71-72

التطبيق5: الخبر والإنشاء في ضوء نظرية أفعال الكلام

والحق أن الدرس البلاغي العربي لم يكن في غفلة تامة عن التمييز الذي ذهب إليه أوستن، ولم يقتصر تعرض الدرس البلاغي العربي لهذا التمييز على مجرّد التحديد السابق لشروط الخبر التي تخرج منه ما يعدّ إنشاء وفق مفهوم أوستن، بل التفت الدرس البلاغي العربي إلى هذا التمييز في تقسيمه الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء، مميّزا الإنشاء بقسم مستقل عن الخبر والطلب، بيد أّ، هذا الجانب في الدرس البلاغي العربي لم يكتب له الذيوع والانتشار، إذ الشائع في البلاغة العربية عند المحدثين وفي البلاغة

المدرسية هو تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وربما كان ذلك بتأثير القزويني الذي ذهب إلى التقسيم الشائع الخبر والإنشاء، وأما الالتفات إلى التقسيم الثلاثي فلا يكاد يذكر، على الرغم من أنّ هذا التمييز قد ظهر في البلاغة العربية على مستويين: المستوى الأول هو تقسيم الكلام إلى خبر وطلب دون ذكر الإنشاء، وذهب أليه السكاكي بقوله: «والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب» أما المستوى الثاني فنجده في التقسيم الثلاثي للكلام إلى خبر وطلب وإنشاء الذي نشأ في بيئة النحاة أولا ثم انتقل إلى الدرس البلاغي، فقد ذهب إلى هذا التقسيم رضي الدين الاسترابادي، أذ جعل الإنشاء مثل قولهم(بعتُ) التي تدلّ على الموافقة على البيع وليست من قبيل الإخبار عن بيع تم من المتكلّم، و(طلّقتُ) الدالة على إعلان المتكلّم عن طلاق يقع وقت النطق بالقول وليس من قبيل الإخبار عن تطليق كان، و"أنت حر" الدالة على إعلام المخاطب الذي لا يتمتّع بالحرية بأنّه يصبح حرا وقت التلفّظ بهذا القول، وليس ذلك من قبيل الإخبار عن حرية متحقّقة للمخاطب من قبل، أما الطلب فهو الأمر والنهي والاستفهام والتمني، متوافقا في ذلك تمام التوافق مع رؤية أوستن التي حدّد فيها " أنّ النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها.

عيد بلبع، التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس. من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة.بلنسية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ط1، 2009م/1430هـ، ص 265. 266.

التطبيق6: مبدأ القصدية ومبدأ الإفادة في الدرس اللساني العربي القديم.

- **تداولية المتلقي عند البلاغيين (الجاحظ أنموذجا):**

قول بشر بن المعتمر: «والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنّما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من مقال. فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك، وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك، إلى أن تفهم العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسطة التي تلطف على الدهماء، ولا تجفو على الأكفاء، فأنت البليغ التام».

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، شرح حسن السندوبي، منشورات دار المعارف للطباعة والنش، سوسة، تونس، دط، دت.، ص 136.

« ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات، فإن كان الخطيب متكلّما تجنّب ألفاظ المتكلّمين، كما أنّه إن عبّر عن شيء من صناعة الكلام واصفا أو مجيبا أو سائلا، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين».

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، شرح حسن السندوبي، منشورات دار المعارف للطباعة والنش، سوسة، تونس، دط، دت.، ص 138-139.

- **تداولية المتكلّم عند النحويين (سيبويه أنموذجا):**

« وذلك قولك [أتميميا مرة وقيسا أخرى]، وإنّما هذا أنّك رأيت رجلا في حال تلوّن وتنقّل فقلت أتميميا مرة وقيسا أخرى، كأنّك قلت أتحوَّلُ تميميا مرة وقيسا أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل على تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل ، وليس يسأل مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إيّاه ويخبره عنه، ولكنّه وبّخه بذلك. وحدّثنا بعض العرب أن رجلا من بني أسد قال يومَ جَبَلَة، واستقبله بعير أعور فتطيّر فقال: يا بني أسد أعور وذا ناب؟ فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبّههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب؟ فالاستقبال في حال تنبيهه إيّهم كان واقعا، كما كان التلوّن والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبّت لهم الأعور ليحذروه».

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988. ص 343.

«ولا يجوز أن تقول: بعت داري ذراعا، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أنّ الدار كلّها ذراع. ولا يجوز أن تقول: بعت شائي شاة شاة، وأنت تريد بدرهم، فيُرى المخاطَب أنّك بعتها الأول فالأول على الولاء. ولا يجوز أن تقول : بيّنت له حسابه بابا، فيرى المخاطب أنك إنّما جعلت له حسابا بابا واحدا غير مفسَّر. ولا يجوز : تصدّقت بدرهم واحد، وكذلك هذا وما أشبه».

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.ص 393.

التطبيق 7: البلاغة العربية والتداولية:

لقد ارتبطت أفكار التداولية بالتطور الذي طرأ على الدرس اللغوي وظهور المناهج والنظريات اللغوية الحديثة، وإذا كان لهذه المناهج والنظريات جذورها في الدرس البلاغي القديم فإنّها قد انعطفت بأثرها الذي لا ينكر على الدرس الأدبي والبلاغي، وإذا كان هذا التطور قد رافق من الدراسات الأدبية سعيا " إلى مراجعة جميع الأدبيات البلاغية" فإنّ الالتفات إلى البعد التداولي في البلاغة العربية لم يكن وليد النظريات والمناهج الغربية الحديثة، فليست هذه الفكرة " ثمرة من ثمار الدراسات اللغوية الحديثة" فيما يذهب د. تمام حسان، وقد لفت د. مُحَمَّد العمري إلى مواضع التلاقي بين مقولات التداولية وبعض المقولات في التراث البلاغي العربي في غير موضع من مؤلفاته، فقد علّق على قول بليت: «أنّ التداولية تقوم على مفهوم مقام الخطاب" بقوله: " نحيل فيما يخص الحديث عن المقام في البلاغة العربية على البيان والتبيين للجاحظ، وبخاصة صحيفة بشر بن المعتمر، كما نحيل على مفهوم المعاني والبيان عند السكاكي في مفتاح العلوم، كما أشار إلى أن أبعاد الرؤية التداولية في تفكير عبد القاهر تمتد إلى بُعد جاحظي في أساسه الحاجظ وصل إلى بلاغة الخطاب الإقناعي من خلال البحث في المعرفة بصفة عامة: كيف نفهم؟ وكيف نُفهم؟ بلاغة قوامها الاعتدال في استعمال الصور البلاغية حسب الأحوال والمقامات».

عيد بلبع، التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس. من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة.بلنسية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ط1، 2009م/1430هـ، ص 275.

التطبيق 8: المنحى التداولي في التراث النحوي

إنّنا لسنا بصدد التحقق من مبادىء الوظيفية في التراث النحوي وهو أمر مفروغ منه، فقد لاحظ النحويون القدماء ارتباط اللغة بمحيطها الخارجي، وأن وصف الظواهر النحوية والتحليلات اللغوية المرتبطة بها لن يكتمل بدونه، لذا تعاملوا مع المتون اللغوية بوصفها نشاطا اتّصاليا حيّا، يخضع لمحيطه وظروفه، بما يحويه من شخوص وأحداث، وقد صرّح البعض بذلك حال وصفه لبعض التراكيب ومطالب استعمالها حتى يتحقّق أثرها، مؤصّلا بذا للوظيفة الاجتماعية المعرفية للغة.

وإنّ المطّلع على كتب النحاة وتحليلاتهم الرصينة – لأحوال الجمل وما يطرأ عليها من ذكر وحذف وتقديم وتأخير، وتعريف وتنكير – سوف يعلم يقينا أنّ النحاة العرب كانوا أول من نادى بعدم جواز دراسة اللغة منفصلة عن سياقات استعمالها، وحتمية فحص ملابسات الاتصال فيها. كما اشترطوا أن يتمّ التواصل في إطار النصوص لا المفردات أو الجمل فحسب، وكانت لهم إشارات ناصعة في هذا المضمار ، وذلك في "معرض الكلام عن الفهم والإفهام أو لردّ ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر

مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم، أو في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب.... أو غير ذلك مما يكون في إطار الحرص على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلّمها".

إذن فقد حفلوا بأصول التحليل السياقي وفطنوا إليه، كما "رأوا للكلمة بنية، ورأوا لمكانها في الجملة رتبة، ورأوا في علاقاتها مع رصيفاتها في الجملة ربطا ومطابقة، ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين إحداهما وبقية عناصر الجملة ... فجعلوا هذه الأمور مسارا لتفكيرهم النحوي" وبعبارة أخرى: " تجاوزوا اعتبار اللغة تراكيب ودلالات إلى اعتبار اللغة خطابا وتلفظا وإنجازا".

ولعمري إنّ التراث اللغوي العربي زخر بمعالجات نظرت في البنى اللغوية ووصفتها من خلال ربطها بعناصر غير لغوية، بعدما أدركوا تأثير تلك العناصر الخارجية في التراكيب النحوية من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وغيرها مما اختص به علم المعاني".

لذلك تجد أحد الباحثين يؤكّد: "وما حديثهم في اختلاف المقصد بين النداء والندبة والاستغاثة ... إلاّ مثال من الأمثلة الكثيرة التي تشير إلى وعيهم بالبعد التداولي للتركيب المعين، وتعلّق ذلك بالتركيب الدلالي".

مُحَمَّد عديل عبد العزيز علي، الفكر اللساني التداولي – قراءات في التراث والحداثة– عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن،ط1، 2016، ص 60–61.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم رواية ورش عن الإمام نافع.
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة أجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق مُحَّد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، 1952، ج1.
- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ج1، ط2، دت.
- ابن خلدون، المقدمة، المسمى ديوان المبتدأ والخبر وتاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق عبد الله مُحَّد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط1، 2004.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، دط، 1956.
- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق مُحَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان،ط1، 1419هـ، 1998م.
- أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصّرف والنحو لابن مالك ، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان الرباط، ط1، 2010.
- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1989.
- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985.
- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام مُحَّد هارون، دار الفكر، 1979 م/1399هـ.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
- أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد ، عمان، الأردن، ط1، 2010.
- برنار صبولسكي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة عبد القادر ستقادي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
- بشير إبرير، تعليمية النصوص، بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن،ط1، 2007، ص 53. 54.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، شرح حسن السندوبي، منشورات دار المعارف للطباعة والنش، سوسة، تونس، دط، دت.
- جميل حمداوي، المقاربة التداولية في الأدب والنقد، ديوان العرب، منبر للثقافة والفكر والأدب الكتروني، الجمعة 6كانون الثاني (يناير) 2012. اطلع عليه يوم 26 /01/ 2021. ساعة 14:53.
- جون براون، وج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق مُحَمَّد لطفي الزليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، (دط)، 1997.
- جون ل.أوستن، القول من حيث هو فعل.تر: مُحَمَّد يحياتن، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2010.
- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012.
- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- خولة طالب الابراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، ع164، أغسطس/آب 1992.
- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998.
- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية، علم المعاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1975.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق مُحَمَّد التنحي، دار الكتاب العربي، ط1، 2005.
- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، ط2، 2010.

- علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية، الوصفية، الشرطية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،ط1، 2007.
- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سميوطيقا موريس، من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، بلنسية للنشر والتوزيع المنوفية، مصر، ط1، 2009.
- الفارابي، كتاب الحروف.حققه وقدّم له محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان.
- فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي ، حلب، سورية، ط5، 1989.
- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، مدخل، دار الثقافة العربية، ط1، 1994، ص 66
- لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة مُحَمَّد يحياتن، دار القصبة للنشر الجزائر،2006.
- مُحَمَّد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008.
- مُحَمَّد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول نموذجا، أفريقيا الشرق ، المغرب، ط2، 2002.
- مُحَمَّد سالم مُحَمَّد الأمين طلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2008.
- مُحَمَّد عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي. مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط5، 2001.
- مُحَمَّد عديل عبد العزيز علي، الفكر اللساني التداولي، قراءات في التراث والحداثة، عالم الكتب الحديث، 2016.
- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002.
- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، المكتبة العصرية، ط35، بيروت، 1998.
- موفق الدين ابن علي ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج1، دط، دت.
- نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ط1، 2013.

- **الدوريات والأطروحات:**
- أحمد واضح، خطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه، إشراف لزعر مختار، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2011، 2012.
- إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم اللغة العربية، جامعة عين شمس، مصر.
- إدريس مقبول، السياق في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي، وحدة الإحياء، دراسات محكمة، الرابطة المحمّدية للعلماء، المملكة المغربية، نشر 28. 01. 2019. اطّلع عليه يوم 06. 02. 2022 ساعة: 17.09.
- باديس هويمل، التداولية والبلاغة، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة ـ الجزائر، ع7، 2011.
- خالد موسى مصطفى العجارمة، التحويلات الأسلوبية بين الخبر والإنشاء في النحو العربي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، إشراف يحي العبابنة، عمادة الدراسات العليا،جامعة مؤتة، 2009.
- زكريا سليمان، نص "الاستقامة من الكلام والإحالة" لسيبويه وتطبيقاته لدى البلاغيين، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، ع48. https://jilrc.com
- سامي عطا حسين، التقديم والأخير في النظم القرآني، بلاغته ودلالته، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 37، ع2، 2010.
- عبد الحق سوداني، علاقة السياق بالمعنى التأويلي في كتاب الموافقات للشاطبي، مجلة أبوليوس، جامعة سوق أهراس، الجزائر، المجلد 05، العدد09، جوان 2018.
- عبد القادر بوزبوجة، نظرية السياق عند اللغويين والبلاغيين العرب، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة السانيا، وهران، الجزائر، 2006-2007.
- مُحَمَّد سويرتي، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت مج 28، يناير /مارس 2000.
- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.